الفصل الأول:موضوع الدراسة

1. تحديد الإشكالية
2. أسباب اختيار الموضوع
3. أهمية و أهداف الدراسة
4. تحديد المفاهيم
5. صعوبات البحث
6. الدراسات السابقة

تحديد الإشكالية

لا جرم أن قضية البيئة أصبحت من أهم القضايا المطروحة والمتداولة على الساحة الدولية نظرا لتفاقم المشكلات البيئية وتعقدها مع مرور الزمن.

وقد بدأ الإحساس يتبلور منذ أكثر من عقدين تقريبا بخطورة إفساد البيئة ، وضرورة الذود عنها ،وبذل المجهودات الحثيثة أملا في إنقاذها وصونها من كل الأخطار والمشاكل، على أساس شامل لكل قضايا البيئة وهمومها . ونتيجة لذلك فقد تكاثفت الجهود والمساعي على مستوى حكومات ومؤسسات الدول، بغية تحقيق الهدف المنشود (حماية البيئة) ،وذلك بإرساء سياسة بيئية من خلال سن القوانين والتشريعات الفاعلة ،يوازيهم على نفس المنحى تعزيز و ترسيخ الوعي البيئي في أوساط المواطنين ،وذلك بتفعيل المؤسسات البيئية الفاعلة في هذا المجال، ولعل أبرزها مؤسسات المجتمع المدني ، من أجل تنمية المؤسسات الجماعية للمواطنين واعتبار " حماية البيئية " كقضية رأي عالمي .

وباعتبار أن البيئة نظام ديناميكي معقد في الكثير من المكونات المتفاعلة المتداخلة مع بعضها البعض " فقد تكونت لدى الإنسان خلال تطوره الحضاري قدرة على تحويل واستغلال موارد بيئته - بطرق لا حصر لها وعلى نطاق واسع لم يسبق له مثيل لتحقيق رفاهيته - إستغلالا أخلَّ في حالات كثيرة بنظامه البيئي ، ما نتج عنه ولوج العالم مرحلة من التدهور البيئي والتناقض الصارخ في استنزاف الموارد البيئية بشكل رهيب .

وهكذا فقد أضحت قضية البيئة تحتل مكانا بارزا على خارطة التنمية ، وان عزلها عن باقي المجالات (الاجتماعية ، الاقتصادية ...الخ) الأخرى تعد مغالطة كبرى ، وهذا ما أوجب على الدول الاهتمام بها والسعي إلى عقد عدة ندوات ومؤتمرات مثل (مؤتمر ستوكهولم - السويد 1972م) مؤتمر (ريو دي جانيروا - البرازيل 1992م...الخ). بغية التعريف بهذه القضية بعد أن أدركت أن سلامة البشرية تكمن في جعل البيئة مصدر اهتمام الجميع وشغلهم الشاغل من اجل المحافظة عليها ، ولا يتأتَّي ذلك طبعا - إضافة إلى

سن القوانين والتشريعات البيئية التي تكفل التوازن ما بين البيئة والنشاطات البشرية - إلا من خلال تعزيز عدة مفاهيم بيئية (الثقافة البيئية ، التربية البيئية الوعي البيئي ..الخ) وتبنيها لدى شرائح المجتمع.

ولكن رغم ما تشهده المرحلة الحالية من اهتمام بالغ لقضية البيئة ، إلا أنها لم تحظى بالقدر الأوفر من الاهتمام ، ومازالت الغائب الأكبر في سياسات جميع المؤسسات : سواء الحكومية (الحكومات و الدول) والمؤسسات غير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدني) و المؤسسة الإعلامية (وسائل الإعلام) وغيرها هذا ما أدى بالمدن إلى مواجهة العديد من التحديات الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية وبشكل خاص البيئية ، ما افرز عنها عدة مشاكل (التلوث، التصحر ، الاحتباس الحراري ...) .

ونتيجة لعدم تمكن السياسة الحضرية من مواجهة هذه المشاكل والتخفيف من حدتها، كان من الضروري إشراك جهات أخرى من اجل العمل على حماية وصون البيئة ولعل أهم هذه الأطراف: المجتمع المدني بكافة مؤسساته من (جمعيات - منظمات،نقابات ...الخ) . هذا الأخير الذي أصبح يكتسي اليوم أهمية عالمية بالغة تنبع من طبيعة تكوينه كمنظمات تتكون من المواطنين أنفسهم، ولاتصاله المباشر مع مختلف شرائح المجتمع،ولكونه قناة يمكن من خلالها المساهمة في إيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها. وقد تعاظم هذا الدور مع ظهور التيارات الداعية إلى الديمقراطية التي انتشرت في السنوات الأخيرة في كامل الدول العالمية كشكل من أشكال الحوار والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

والجزائر كغيرها من الدول تعاني من مشاكل بيئية مختلفة المنشأ والتأثير ، مست جميع مختلف المناطق وتركزت بشكل خاص في المدن الحضرية نتيجة التوطين الصناعي والتضخم الحضري ، وهذا ما أصبحنا نشاهده في المناطق الفقيرة والتركزات السكانية والتي كان لها الأثر البالغ في كافة المجالات (الصحية ، الاقتصادية ، الإطار المعيشي ..الخ) .

وما زاد من تفاقم هذه المشاكل البيئية أيضا هو الإطار المؤسساتي (التشريعي والقانوني) الضعيف والهش .فالبر غم من إنشاء العديد من الوزارات والهيئات (وزارة البيئة وتهيئة الإقليم) وإعداد النصوص والقوانين التشريعية إلا أن المؤسسات البيئية ما تزال قصيرة الإفهام فاقدة المصداقية والسلطة اللازمة لتأدية مهامها على الوجه اللائق ، وما تزال وسائل الرصد والمتابعة لنوعية المنظومات البيئية محدودة للغاية ، والروابط القطاعية المشتركة بين الدوائر الوزارية والمؤسسات البيئية روابط وهمية ، ودور المجتمع المدني فيها هامشي ومغيب .

وباعتبار أن دور المجتمع المدني أصبح ضرورة ملحة من اجل تعزيز المفاهيم البيئية الهادفة مثل (الثقافة البيئية، التربية البيئية، الوعي البيئي) في أوساط المواطنين بغية صون البيئة وحمايتها. و كذا باعتباره - بكافة مؤسساته- إحدى أهم القنوات التي يمكن من خلالها إيصال هذا التعزيز لدى المواطنين فقد تمحور السؤال الرئيسي في دراستنا هذه في:

- ما هو دور المجتمع المدني في حماية البيئة ؟

أما التساؤلات الفرعية فقد تمحورت حول:

- ما هي طبيعة الدور الفعلي الذي بلعبه المجتمع المدني في حماية البيئة؟
- ما هي الآليات والميكانيزمات الفعلية (لواقعية) التي يعتمد عليها المجتمع المدني في حماية البيئية ؟
- ما هي العراقيل والمعوقات التي تعيق عمل المجتمع المدني في حماية البيئة ؟

أسباب اختيار الموضوع :

إن الهدف من أي بحث علمي يهدف دائما إلى تكوين زاد معرفي علمي وثقافي عبر المراحل العلمية التي يمر بها ، وان اختيار أي مشكلة موضوع بحث مالا يكون حتما إلا وفق محصلة لجملة من الأسباب والدوافع . ومن هذا المنطلق فان أسباب اختيارنا لهذا الموضوع جاءت انطلاقا من جملة من الدوافع الذاتية والعلمية التي يمكن حصرها في الآتي :

- حداثة الموضوع وجدته من حيث تناوله (موضوع البيئة)
- موضوع الدراسة الذي يدخل في صميم التخصص (علم الاجتماع البيئي) ويتلاءم مع طبيعته ولا يخرج عن نطاقه .
- قلة الدراسات التي اهتمت بقضايا البيئة ومشكلاتها .
- محاولة إبراز مدى تداخل موضوع البيئة مع بقية المواضيع (الصحة الاقتصاد،السياسة ...الخ)
- محاولة إبراز دور المجتمع المدني في حماية وصون البيئة .
- عدم توصلنا إلى إيجاد سياسات تراعي في مشاريعها التنموية البعد البيئي.
- سرعة التقدم والتطور التكنولوجي الذي تعرفه جل الدول والذي مكنها من إيجاد حل لمشاكلها خاصة المشكل البيئي وعدم مواكبة دولتنا لذلك.

أهمية و أهداف الدراسة :

إن أهمية الدراسة تنبع من كون أن البيئة أصبحت تحتل مكانا بارزا ومتزايدا من يوم لأخر مما زاد في أهميتها، و أنها أصبحت موضوعا لبرامج الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني....الخ . كما أن اهتمامنا بموضوع البيئة جاء نتيجة تعقد الحياة المعاصرة في جميع المجالات ، وظهور المشكلات البيئية التي أدت إلى الإخلال بالنظام البيئي (التلوث ، التصحر ...الخ) وتبرز الأهمية كذلك في محاولة ترسيخ مبادئ (الوعي، الثقافة، التربية) البيئية في أوساط المجتمع، من خلال الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى التطرق لهذه المواضيع بغية تدبير كل الوسائل للحد منها بإتباع النصائح الوقائية وسياسة التثقيف البيئي وتجنيد كل المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية من اجل حماية البيئة .

أهدافها: ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- أهمية الظاهرة أو الموضوع المدروس (المجتمع المدني والبيئة) خاصة في الوقت الراهن.
- إبراز أهمية وضرورة التناول السوسيولوجي لقضايا البيئة .
- الكشف عن أهم المشاكل البيئية من أجل المعالجة ومحاولة إيجاد حلول عملية لها.
- التعرف عن أهم المشاكل البيئية الموجودة في الجزائر ومحاولة علاجها عمليا .
- إبراز أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة.
- كشف أهم العراقيل والمعوقات التي تحد من دور المؤسسات المجتمع المدني.
- زيادة الوعي البيئي لدى المواطنين من خلال إرساء القيم الايجابية وتصحيح القيم والعادات والسلوكيات السلبية ...الخ .

تحديد المفاهيم

أولا :المفاهيم الأساسية

1)- مفهوم المجتمع المدني :

قبل الاسترسال في جملة التعريفات التي لحقت بالمجتمع المدني، يجب الإشارة إلى أن هذا الأخير مازال يعتريه الكثير من الاختلاط والتباين في تحديد المضمون الدلالي له، رغم انتشاره على مستوى الخطاب الاستهلاكي اليومي.

فقد عرفه حسني توفيق بأنه " عبارة عن مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية ، التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكنولوجيا الاجتماعية في المجتمع ، ويتم في ذلك في إطار ديناميكي مستمد من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشا وتمارس نشاطها بصفة مستقلة [1] .

أما حسنين إبراهيم توفيق فقد عرفه بأنه « مجموعة الأبنية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والقانونية ، تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الإجتماعية في المجتمع، و يحدث ذلك بصورة دينامية و مستمرة ، من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشا وتعمل بإستقلالية عن الدولة ...» [2]

أما مركز ابن خلدون فقد عرفه " انه كل التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، وتنشأ بالإرادة الحرة لأصحابها ، من اجل قضية أو مصلحة ، للتعبير عن مشاعر جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والرقي والتسامح والإرادة السلمية للتنوع والخلاف" [3]

---

[1] ليندة نصيب: **الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني**،شهادة ماجيستيير تنمية الموارد البشرية، رسالة غير منشورة قسم علم الاجتماع جامعة منتوري قسنطينة الجزائر 2002. ص5

[2] على عبد الصادق :**مفهوم المجتمع المدني (قراءة أولية)**، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية و المعلومات ،القاهرة (مصر)2004 .ص 65.

[3] أيو بلال عبد الله الحامد : **ثلاثية المجتمع المدني** ، ط1 الدار العربية للعلوم ،بيروت (لبنان) ،2004 .ص 27.

وقد عرفه ناصف نصار على انه " مجتمع مرتبط في شؤونه وتكونه وتطوره بظاهرة المدينة بمعناها الوضعي التام ، يقوم على جملة من العلاقات والروابط والنشاطات الاجتماعية والثقافية بين أبناء المدنية الواحدة مبنية على حرية المبادلات الفردية والجماعية في إطار مؤسسات وتنظيمات تدافع عن نفسها وعن تطلعاتها في وضع تاريخي معين "

وقد شخصه من خلال رموز ثلاثة:

- **الشارع:** بالمعنى غير السياسي بوصفه رمز للتواصل والحركة.
- **السوق:** بمعنى الوجود الرمزي الاجتماعي للإنتاج والاستهلاك والتبادل
- **الجمعيات والتنظيمات والمؤسسات** وغيرها كرمز للتعاون والاستمرار والانتقال بالإنسان من الوجود الفردي إلى إطار عام ضمن تنظيمات تدافع عن مصالحه واستمراره. [1]

أما كريم أبو حلاوة: فقد حصر الاستخدامات المختلفة التي ينطوي عليها المجتمع المدني في ثلاث محاور:

- **الاستخدام الأول :** وهو الاستخدام السياسي المباشر الذي يعتمد على فلسفة جون لوك باعتباره كمقابل للمجتمع الطبيعي وهو الاستخدام الذي تتخذه الأحزاب السياسية ومختلف الحركات الإيديولوجية والفكرية شعارا لها .

- **الاستخدام الثاني** : ويشير إلى المدلول الاجتماعي لمفهوم المجتمع المدني كمفهوم تحليلي استخدم من قبل علم الاجتماع ليصف ويشرح ويفسر ظواهر وهيئات اجتماعية أو حتى كمسرح للحوادث بربط بين التحليل الاجتماعي على المستويين (الماكر والميكرو سوسيولوجي) وقد تم استخدام مفهوم للمجتمع المدني بشكل متزايد وفق هذا المعنى النظام القائم على أفكار المواطنة والديمقراطية .

- **الاستخدام الثالث:** وهو ناتج عن المدلولين السابقين وهو من الناحية الفلسفية مفهوم معياري بمعنى انه يستخدم كغاية أخلاقية، أي انه رؤية توجيهية تحاول تقديم

---

[1] أحمد شاكر الصبيحي :**مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ،ط1،مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت/2000. ص 15.

العلاقة بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع بوصفها تعبيرا عن الخير بما هو غاية أخلاقية.

. أما **مدحت محمد أبو النصر** فقد لخص المجتمع المدني بأنه:

"المجتمع الذي يتكون بالإرادة الحرة لأفراده ، ويشتمل على مجموعة من المنظمات المدنية الغير الحكومية والغير ربحية ، و القائمة أساسا على التطوع ومشاركة المواطنين، و التي تسهم في إشباع حاجات المجتمع و الأعضاء المنتمين إليها . كما تمارس نوعا من الرقابة على الدولة ، و كذا تقبل الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين"[1].

ومن خلال عرض هذه التعريفات نخلص إلى أن للمجتمع المدني هو: عبارة عن تنظيم جماعي، يقوم على أسس ومبادئ متفق عليها من طرف أعضائه، يتسم باستقلال نسبي يسمح له بمزاولة نشاطاته المسطرة له والمشروعة ،ويتجلى في شكل التنظيمات والجمعيات والنقابات والتعاونيات والاتحادات والرابطات والأحزاب .....إلخ .

ورغم كل هذا فان مفهوم المجتمع المدني يبقى مفهوما يكتنفه الكثير من الغموض والخلاف بين الباحثين ، رغم كثرة استخدامه ، ومن الصعوبة بمكان الإحاطة به إذا لم يتتبع الباحث مختلف المراحل التاريخية والفلسفية التي مر بها هذا المفهوم .

التعريف الإجرائي: هو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تعمل في ميادينها في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ومن ضمنها حماية البيئة ومن ثم يقتصر البحث الراهن على جمعيات المجتمع المدني التي تنشط في مجال حماية البيئة .

2)- مفهوم الجمعية : و قد عرفت هي الأخرى جملة من التعاريف المختلفة :

فقد عرفها هينكس بأنها " كيان يضم في داخله عناصر متفاعلة لتحقيق إغراض معينة تستهدف في نهاية تحقيق أهداف المجتمع "

---

[1] مدحت محمد أبو النصر :**إدارة منظمات المجتمع المدني** ،ط1 إيزاك للنشر والتوزيع ،القاهرة (مصر) 2008 ص ص 61-62.

أما بارسونز فقد اعتبرها " كيانات أو وحدات اجتماعية تبنى ويعاد بناؤها لتحقيق أهداف معينة في الصالح العام " [1].

و عرفت على أنها « وحدات انتشت من أبناء المجتمع المحلي لا تهدف إلى الربح وتسمو إلى تسمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل وتمكينه من الحصول على حقوقه « [2]

أما معجم على الاجتماع فقد عرفها بأنها « وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من أفراد لها قوانينها تحددها وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها ولها مجموعة أهداف مشتركة " [3]

أما عبد الهادي الجوهري فيعرفها " العملية الاجتماعية التي تنعكس في التفاعل والاتصال الذي يتم بين مجموعة الأفراد والجماعات لتحقيق أهداف وأغراض معينة كما انه يعني الوحدة الاجتماعية المستقلة أي المنظمة التي تتكون من مجموعة من الأفراد لها قوانين تحدد وتحكم علاقات وسلوكيات أفرادها ولها مجموعة أهداف مشتركة ومتبادلة " [4]

" هي جماعة متخصصة ومنظمة تنظيما رسميا، تقوم عضويتها على الاختيار الحر للأفراد من اجل تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح المادي" [5]

أما المشرع الجزائري فقد عرف الجمعية بأنها "تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح" [6] ، وبالتالي فإن المشرع الجزائري قد أضفي هنا الطابع القانوني على الجمعية من خلال اعتبارها اتفاقية أو تنظيم يضم مجموعة من الأفراد الذين يخضعون لمجموعة من القواعد، و الأركان، و التي من ضمنها تحديد الهدف أو

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف: **إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية**،المكتبة الجامعية ،الإسكندرية،2000 ص ص 24-25 .

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف: المرجع السابق ،ص 25.

[3] دينكن ميتشل: **معجم علم الإجتماع** :ترجمة إحسان محمد الحسن ط2 ، دار الطليعة ،بيروت (لبنان) 1986.ص 25

[4] عبد الهادي الجوهري: **قاموس علم الاجتماع**،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية،1998 ص84.

[5] محمد عاطف غيث:**قاموس علم الاجتماع**،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية،دون تاريخ نشر.ص 29.

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : الجريدة الرسمية، المادة 2 من قانون 90-31. العدد 53، الجزائر، 4 ديسمبر 1990، ص 02.

النشاط الذي تصبو الجمعية لتحقيقه. ويمكن الاستخلاص بأن الجمعية تعد مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في الحياة الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية وتكون مستقلة عن الدولة حيث ينضمون الأفراد إليها طواعية وهي تهدف إلى تفعيل العمل التطوعي كما هو الحال في مجال الثقافة البيئية وينتظم الأفراد والجماعات في مؤسسات تخدم مصالحهم الذاتية و المجتمعية.

3-) مفهوم البيئة:

يعود الأصل اللغوي لكلمة بيئة في اللغة العربية إلى الفعل بوأ ومنه: تبوأ أي حل، ونزل، وأقام، والاسم منه بيئة بمعنى المنزل. وقد ذكر **ابن منظور** لكلمة بيئة معنيين قريبين من بعضهما:

الأول : بمعنى إصلاح المكان، وتهيئته للمبيت فيه، قبل " تبوأه أي جعله ملائما لمبيته، ثم اتخذه محلا له."

الثاني : بمعنى النزول، و الإقامة، كأن تقول " تبوأ المكان أي نزل فيــه، وأقام به." وفي القرآن الكريم قولـه تعالـى :" **أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتا"** (سورة يونس: الآيــة 87)[1] . أي اتخذا وهيئا بمصر بيوتا لقومكم. ومن خلال هذا التحديد اللغوي لمفهوم البيئة، يتضح أنها تعني: المكان أو الموطن، أو المنزل الذي يتخذه الإنسان مستقرا لنزوله ومبيته .

- أما من الناحية الاصطلاحية، فقد عرفت البيئة عدة تعريفات منها أنها:

" مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية في مكان وتؤلف إيكولوجية مترابطة. وبعبارة أخرى، فإن البيئة هي "كل ما يحيط بالإنسان، أو هي مختلف العناصر الطبيعية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الكائنات الحية بما فيها الإنسان."

كما عرفت - بحسب محمد علي سيد أمبالي - بأنها "العلم الذي يشمل دراسة العلاقات بين الكائنات الحية ووسطها، وكذلك العلاقات بين هذه الكائنات، وينبغي اعتبار الإنسان ككائن حي مثله مثل النبات والحيوان.

---

[1] **القرآن الكريم : سورة يونس، الآية 87.**

أي أن البيئة بطريقة أو بأخرى تشمل دراسة التفاعل بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه، وكذا التأثير بين الإنسان ومختلف العناصر الطبيعية [1] .

وفي نفس السياق الدلالي عرَّفت البيئة– بحسب السيد **عبد الفتاح عفيفي**- بأنها : "كل العناصر الطبيعية، حية وغير حية، والعناصر المشيدة أوالتي أقامها الإنسان من خلال تفاعله المستمر مع البيئة الطبيعية، وتكون البيئة الطبيعية والمشيدة وحدة متكاملة، كما تمثل العلاقات القائمة بين الإنسان وبيئته والتفاعلات المتبادلة بينهما شبكة بالغة التعقيد". ويتضح من خلال هذه التعريفات بأن البيئة كان ينظر إليها فيما مضى من جوانبها الفيزيائية والبيولوجية الطبيعية، حيث أهملت الجوانب الاجتماعية والثقافية رغم أهميتها في تفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة.

ولذلك تبنى **مؤتمر ستوكهولم** المنعقد عام 1972 المفهوم الموسع للبيئة على أساس أنها "رصيد الموارد المادية والاجتماعية في وقت ما، وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته" [2]. والبيئة بهذا المعنى تتضمن علاوة على المجالات الطبيعية المتمثلة في الماء والهواء والتربية والمعادن...الخ، كافة جوانب البيئة الاجتماعية والثقافية والحضارية. وفي نفس الصدد تعرف البيئة أيضا بأنها: <<العوامل الخارجية التي يستجيب لها الفرد أو المجتمع بأسره استجابة فعلية أو استجابة احتمالية مثل : العوامل الجغرافية والمناخية كسطح الأرض، والحرارة والرطوبة، والعوامل الثقافية التي تسود المجتمع والتي تؤثر في حياة الفرد والمجتمع وتشكلها وتطبعها بطابع خاص [3].

وبالتالي فرغم أهمية العوامل الجغرافية والمناخية في التأثير على حياة الفرد والمجتمع، إلا أن للعوامل الاجتماعية والثقافية دور أساسي في تنظيم العلاقات على اعتبار أنها تحدد ما يحتاج إليه الإنسان من توجيهات، ووسائل فكرية لفهم الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها، وهو نفس الطرح الذي إعتمده عدد من الباحثين أمثال **السيد عبد الفتاح عفيفي** و**سوزان أحمد أبورية**، فـالسيد عبد الفتاح عفيفي، يؤكد

---

[1] قريد سمير :**دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية**، رسالة ماجستير غير منشورة ،علم اجتماع التنمية قسم علم الاجتماع،،جامعة باجي مختار عنابة،(الجزائر) 2006 ص 04.

[2] عبد الفتاح عفيفي: **بحوث في علم الإجتماع المعاصر**، دار الفكر العربي ،القاهرة(مصر) 1996 ص 25.

[3] المرجع نفسه، ص ص 223-224.

بدوره بأن البيئة "هي ذلك الإطار الذي يتفاعل فيه الإنسان مع ما يحيط به من كائنات حية بشرية أو طبيعية أو بيولوجية أو ثقافية"

لهذا يعيش الإنسان في بيئات متعددة وهي:

أ- **البيئة الاجتماعية والثقافية :** التي تضم علاقاته الاجتماعية مع الآخرين في ظل الثقافة السائدة.

ب- **البيئة البيولوجية :** التي تضم الإنسان بوصفه كائنا بيولوجيا له احتياجاته الأساسية كالحاجة إلى الطعام والشراب والحاجة إلى المسكن والمأوى.....الخ.

ج- **البيئة الطبيعية :** وتشمل العوامل الطبيعية، والتضاريس والمناخ [1].

وفي نفس الصدد تشير **سوزان أحمد أبو روية** إلى أن هناك أنواع عديدة من البيئات منها : البيئة الطبيعية، البيئة الاجتماعية، والبيئة الثقافية، فالبيئة الاجتماعية يقصد بها: ذلك الجزء من البيئة(الشاملة)، الذي يتكون من الأفراد والجماعات في تفاعلهم، وكذلك التوقعات الاجتماعية وأنماط التنظيم لاجتماعي وجميع مظاهر المجتمع الأخرى [2]. أي بتعبير آخر فإن البيئة الاجتماعية تتضمن أنماط العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد والجماعات، وكذا المؤسسات والمنظومات التي تنظم في إطارها الجماعة شؤونها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أما البيئة الثقافية فتعرفها بأنها "البيئة المغايرة عن البيئة الطبيعية أو هي الطريقة التي نظمت بها المجتمعات البشرية حياتها، والتي غيرت بواسطتها البيئة الطبيعية، وهذا في محاولتها للسيطرة عليها وخلق الظروف الملائمة لوجودها واستمرارها. هذه البيئة المصنوعة هي البيئة الثقافية أو الثقافة"[3]. أي بطريقة أو بأخرى فإن البيئة الثقافية هي ما ينتجه العمل البشري من أشياء ملموسة للسيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمته.

وفي سياق آخر تؤكد **سحر مصطفي حافظ** على أن البيئة قيمة من قيم المجتمع حيث تقول يجب أن تتأكد البيئة كقيمة من قيم المجتمع، فتدخل ضمن النسق القيمي

---

[1]- عبد الفتاح عفيفي :المرجع السابق : ص 224.

[2]- سوزان، أحمد أبو رية : **الإنسان والبيئة والمجتمع**. مصر, دار المعرفة ا لجامعية, 1999 ص 138.

[3]- المرجع نفسه : ص 139.

للمجتمع، وذلك بتنمية الوعي البيئي لدى المجتمع، وتغيير سلوكهم حيال البيئة حتى تصبح حماية البيئة هي الصورة المألوفة في نظر أفراد المجتمع، بل وفي نظر سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث تقتنع الدولة بأجهزتها الرسمية بالبيئة كقيمة من قيم المجتمع التي يتعين حمايتها، وبذلك أن تكون مثلا يحتذى به على المستوى الشعبي والاجتماعي [1]. أي بتعبير آخر عندما نخلق لدى أفراد المجتمع تثمين البيئة كقيمة من قيم المجتمع، ينتشر بذلك الوعي البيئي بضرورة الحفاظ عليها وحمايتها من التلوث.

كما عرفت بأنها: " مجموعة الظروف والمواد والتفاعلات التي تجتمع في الحيز الذي فيه الحياة وتشمل العلاقة بين الإنسان والبيئة ثلاث جوانب:

- **البيئة:** هي الحيز المكاني لحياة الإنسان ونشاطه .
- **البيئة:** هي خزان العناصر التي يحولها الإنسان إلى ثروة.
- **البيئة:** هي السِّلة التي يلقي فيها الإنسان مخرجاته ومخلفاته" [2].

وصحة البيئة وسلامتها تتطلب التوازن في هذه الجوانب.

- وقد عرفها **مؤتمر ستوكهولم عام 1972** " أنها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته " [3] كما عرفتها : **هيئة اليونسكو** "هي كل ما خارج ذات الإنسان ومحيط به بشكل مباشر وغير مباشر وجميع النشاطات والمؤشرات التي يستجيب لها ويدركها من خلال وسائل الإعلام الاتصال المختلفة والمتوافرة لديه وتشمل ذلك تراث الماضي من عادات وتقاليد وإبراز مكتشفات الحاضر"[4] وهكذا فإن التعريف الإجرائي الذي نتبناه في هذه الدراسة بخصوص

---

[1]- سحر مصطفى حافظ : **المفهوم القانوني للبيئة في ضوء التشريعات المقارنة**. ، المجلة الاجتماعية القومية، الصادرة بالقاهرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية, المجلد 27، العدد 2, ماي 1999, ص 134.

[2] علي عجوة: **الإعلام وقضايا التنمية**،عالم الكتب ،ط1 ،القاهرة،مصر،2004 ،ص121.

[3] رضا عبد الحميد الطنطاوي:**التربية البيئية(تربية صحيحة)**،ط1،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان الأردن،2008،ص 29.

[4] سوزان أحمد أبو رية :**الإنسان البيئة والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية ،دون طبعة ،مصر،2008، ص26.

مصطلح البيئة يفيد بأنها عبارة عن كل مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الفرد مؤثرا ومتأثرا، سواء كان هذا الوسط طبيعيا أو اجتماعيا أو ثقافيا.

4-) مفهوم الدور : هناك عدة استخدامات لمفهوم الدور ويأخذ عدة معاني حسب استعمالات كل تخصص من تخصصات العلوم الاجتماعية(علم النفس الإجتماعي علم الاجتماع و الإنتروبولوجيا...إلخ).

فقد اعتبر **رالف لينتوون** الدور هو" ذلك الموقع الذي يتمتع به الفرد داخل جماعته وبالتالي يخضع لكل ما تمليه عليه من قيم فيؤدي ما عليه من واجبات وبالمقابل يحصل على كل ما لديه من حقوق " [1]

كما يسوق **نبيل صادق** تعريفا للدور في قوله هو عبارة عن "أنماط سلوكية تكون وحدة ذات معنى وتبدوا ملائمة لشخص يشكل مكانة معينة في المجتمع إذ يشغل مركزا محددا في علاقات محددة في علاقات شخصية متبادلة"

في حين يذهب **عبد الحليم عبد العال** إلى القول بأن الدور هو:" توجيه أو تفهيم عضو الجماعة بالجزء الذي يلعبه في التنظيم وهذا الدور يتمن نقطتين هما :

- **الدور المتوقع:** وهو الدور الذي يكون من نسق التوقعات
- **الدور الممارس:** وهو الدور الذي يكون فيه من أنماط سلوكية واضحة يسلكها الشخص شاغل المركز عندما يتفاعل مع مركز أخر" [2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا الاستنتاج أن هناك الدور المكتسب وهو الذي تحدده المعاير الثقافية والدور المفروض وهو القائم على أساس عضوية الفرد في الجماعة التي ينتمي إليها . وفي هذه الدراسة نبحث نحن عن الدور المفروض الذي تقوم بع مؤسسات المجتمع المدني والمتمثلة في الجمعيات البيئية تجاه حماية البيئة.

---

[1] (محمد عاطف غيث : **المشاكل الاجتماعية و السلوك الإنحرافي** ،دار المعرفة الجامعية ،مصر 1997 ص 97.

[2] نبيل صادق:**طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية** ،دار الثقافة المصرية ،مصر1983 ص 367.

ثانيا :المفاهيم الفرعية :

- **2-1 مفهوم التربية البيئية :**

فقد عرفت على أنها:

"العملية التعليمية التي تهدف إلى تنمية ووعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والاتجاهات وتحمل المسؤولية الفردية والجماعية تجاه حل المشكلات المعاصرة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة " [1].

"عملية تكوين القيم والمهارات والحركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه البيوفيزيقي وتوضيح عملية المحافظة على مصادر البيئة وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان وحفاظا على حياته الكريمة ورفع مستويات معيشته "[2]

كما يعرفها **محمد السعيد أرناؤوط** أنها " عملية إعداد الإنسان للتفاعل الناجح مع بيئته بما تشتمله من موارد مختلفة و يتطلب هذا الإعداد إكساب المعارف البيئية التي تساعده على فهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان وعناصر بيئته من جهة وبين هذه العناصر وبعضها من جهة أخرى كما يتطلب تنمية مهارات الإنسان التي تمكنه من المساهمة في تطوير هذه البيئة على نحو أفضل كما يستلزم إنمائية الاتجاهات والقيم التي تحكم سلوك الإنسان إزاء بيئته و أثاره وميوله واهتماماته نحو هذه البيئة و إكسابه أوجه التقدير بأهمية العمل على صيانتها والمحافظة عليها وتنمية مواردها [3].

وبالتالي يمكن أن نعرف التربية البيئية إجرائيا على أنها العملية الشاملة التي تهدف إلى تنمية وعي الأفراد لضرورة الحفاظ على البيئة وصيانتها من خلال تبني قيم ومعارف و مهارات وسلوكيات إيجابية اتجاه البيئة.

2-2 الوعي البيئي:

---

[1] إبراهيم عصمت مطاوع:**التربية البيئية في الوطن العربي**،دار الفكر العربي ،القاهرة مصر،2001 ص ص 12-13.

[2] نفس المرجع نفس الصفحة .

[3] محمد السعيد أرناؤوط: **التلوث البيئي وأثاره على صحة الإنسان**،أوراق شرقية ، القاهرة ،1997.ص 267.

يعرف **بينت** الوعي البيئي بأنه "معرفة وإدراك كل شيء في البيئة سواء أكان هذا الشيء مجردا أو محسوسا."

كما يعرف بأنه "الإدراك القائم على الإحساس والمعرفة بالعلاقات والمشكلات البيئية من حيث أسبابها وأثارها ووسائل حلها ".

كما يعرف بأنه "الإدراك الواعي لكيفية التعامل مع البيئة بوصفها الغلاف المحيط بالإنسان بما يصونها ويحافظ على صحة الإنسان وسلامته" [1]

ويعرفه **السيد عفيفي** أنه:" يشير إلى درجة الإدراك على المستويين الفردي والمجتمعي لأهمية المحافظة على البيئة وحمايتها والتعامل معها دون الجور عليها لتطويعها من أجل تحقيق غايات فردية سريعة للإنسان في المدى القصير تلحق بالبيئة أضرارا على المدى الطويل" [2] .

و بالتالي فالوعي يعني تحسيس الأفراد بأهمية الحفاظ على البيئة والتعامل معها بعقلانية من خلال تدعيم دور المؤسسات التربوية والإعلامية وكذا الجمعيات البيئية التي تعمل على رفع المستوى الثقافي وتنمية الوعي لديهم للمشاركة بفاعلية لتحسين البيئة وحمايتها .

3-2 الثقافة البيئية

يقصد بالثقافة البيئية على أنها :" نوع من التعليم غير النظامي - غير المدرسي - يستهدف خلق الوعي البيئي أو التوعية البيئية وخلق رأي عام واع بقضايا البيئة وذلك من خلال الدعوة إلى إقامة الندوات والمعارض البيئية وتكوين الأحزاب السياسية لأنصار حماية البيئة (أحزاب الخضر) و إصدار النشرات وإعداد البرامج ...إلخ.[3]

وبتعبير آخر فالثقافة البيئية هي عبارة عن تعليم غير رسمي يهدف إلى غرس قيم الحفاظ على البيئة من خلال تحسيس الأفراد والمجتمع بأهمية البيئة كجزء لا ينفصل عن الإنسان والثقافة و بالتالي فهذا التعريف قد حدد الوسائل والطرق

---

[1] أحمد محمد موسى:الخدمة **الاجتماعية وحماية البيئة** ،ط1، المكتبة المصرية المنصورة،مصر2006 ص 39.

[2] عبد الفتاح عفيفي: مرجع سابق الذكر، ص 217.

[3] المرجع نفسه .ص ص 227-228 .

التي تنتشر بها هذه الثقافة خاصة عبر الجمعيات التي تعمل على نشر الوعي البيئي في المجتمع .

وخلاصة لما جاء فإن الثقافة البيئية تتطلب التفاعل الإيجابي من طرف الإنسان والتعامل مع البيئة الطبيعية من خلال امتلاك الحس والمسؤولية اتجاه حل المشكلات البيئية و الوعي بأهمية المحافظة عليها وصيانتها.

و من هنا يمكن القول كتعريف إجرائي على أن الثقافة البيئية هي عملية تربوية غير رسمية تهدف إلى تحسيس الأفراد بالمسؤولية اتجاه القضايا البيئية و يظهر ذلك من خلال تفعيل دور الجمعيات و المنظمات البيئية التي تعمل على غرس قيم الحفاظ على البيئة وحمايتها .

4-2 التنمية المستدامة :

ظهر هذا المصطلح حديثا وجاء كنتيجة للاهتمام بالبيئة والتنمية حيث أشار كل من مريم أحمد مصطفي وإحسان حفظي على أن" التنمية تكون مستدامة إذا ما أتاحت للأجيال القادمة الفرصة للعيش في توازن مستمر مع البيئة و إذا ما نجحت في تحقيق توازنا يجعل الأفراد قادرين على عيش حياة كريمة على نحو مستمر فالتوازن المستمر يعني أن كل أفراد الجنس البشري لديهم الفرصة لكي يعيشوا حياة تعطيهم كل الإمكانيات للوفاء بحاجاتهم وتحسين أساليب حياتهم من خلال مجهوداهم. [1]

و في نفس السياق أكد المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي أنعقد في **ريوديجانيرو عام 1992** على أن التنمية المستدامة تتمثل في ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية للأجيال حاضرا ومستقبلا ولكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون

---

[1] مريم أحمد مصطفى،إحسان حفظي : **قضايا التنمية في الدول النامية** ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ، 2001 ص 134.

الحماية البيئية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية[1].وتشتمل على ثلاثة أبعاد: -

البعد البيئي: و الهدف منه التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي.

-البعد الإقتصادي: و الذي يهدف إلى إختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية .

- **البعد الإجتماعي والسياسي** : والهدف منه تدعيم و توسيع مسؤوليات كل الفاعلين في عملية تطوير الإنتاج وتوسيعه [2].

بالتالي فإن التنمية المستدامة تعني التواصل والاستمرارية في عملية التنمية موازاة مع الحفاظ على البيئة بحيث تكون هذه الأخيرة قادرة على الاستمرار في العطاء سواء في الحاضر أو المستقبل .

---

[1] ف.دوجلاس موشينت : **مبادئ التنمية المستدامة** ، ترجمة بهاء شاهين ،الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ،القاهرة 2000 ،ص 37.

[2] بشاينية سعد :**من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة** ،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 9 (جانفي 2004) باتنة (الجزائر) ص 42.

المداخل النظرية للدراسة

نظرية البنائية الوظيفية :

ترتبط نشأة هذه النظرية في علم الاجتماع بالنظرية البنائية الوظيفية التي ظهرت في الولايات المتحدة خلال بداية الخمسينات من القرن العشرين، ولقد انتشرت بشكل واضح خاصة على يد عالم الاجتماع <<تالكوت بارسونز .T Parsons الذي بلورها من الناحية السوسيولوجية إلى درجة أنها لا تزال ترتبط بأفكاره حتى الوقت الحاضر[1].

فهو يرى بأن <<النسق الاجتماعي عبارة عن فاعلين أو أكثر يحتل كل منهم مركز أو مكانة اجتماعية متمايزة عن الأخرى، ويؤدي دورا متمايزا. فهو عبارة عن نمط منظم يحكم العلاقات بين الأفراد وبنظم حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض، كما أنه يعتبر إطارا من المعايير أو القيم المشتركة، بالإضافة إلى أنه يشتمل على أنماط مختلفة من الرموز والموضوعات الثقافية المختلفة [2].ومن خلال هذه الرؤية أو المفهوم، يتضح مدى سعي بارسونز للتركيز على قيمة الفاعلين، باعتبارهم الأساس الأول المكون للنسق الاجتماعي.

وفي مؤلفه حول **النسق الاجتماعي** نجد بارسونز يقرر أن هناك نسق اجتماعي يقوم فيه الأفراد بأفعال تجاه بعضهم البعض، وهذه الأفعال عادة ما تكون منظمة لأن الأفراد في النسق يشتركون سويا في الاعتقاد في قيم معينة وفي أساليب مناسبة للسلوك، وبعض هذه القيم يمكن أن نسميها معايير، والذين يتبعون هذه المعايير يتصرفون بشكل متشابه في المواقف المتشابهة، وهذا ما يحقق الانتظام في المجتمع أو ما نسميه التوازن الاجتماعي [3].

---

[1]- عبد الله محمد، عبد الرحمان : **إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية والممارسات الواقعية**. بيروت، دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 368.

[2]- عبد الله محمد، عبد الرحمان : مرجع سابق، ص 27.

[3]- طلعت إبراهيم، لطفي وكمال عبد الحميد، الزيات : ، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**. القاهرة, دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع, 1999, ص 68 ص 70.

ولا شك أن الجمعية تمثل هنا نسق فرعي من النسق العام المجتمع حيث تضم مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين النشطين في هذا التنظيم، والذين يخضعون لمجموعة من القوانين التي تنظم عملهم التطوعي في المجتمع، ويتوحدون على مجموعة من القيم والمعايير المشتركة مثل قيم المحافظة على البيئة.

وبهذا يغدو النسق الفرعي (الجمعية) نسقا مفتوحا على العالم الخارجي طالما أنه يعتمد على التفاعل والتأثير المتبادل معه وذلك بفضل توفره على الطاقة (المعنوية والمادية) للعمل وكذا القدرة على المساهمة في إحداث التغير في الذهنيات والسلوكيات داخل النسق العام (المجتمع) وتجاوزه لمختلف المعوقات الوظيفية.

وخلاصة القول إننا نرى - بناء على المعطيات المعرفية المذكورة سابقا- أن مدخل البنائية الوظيفية والنسق الاجتماعي المفتوح هو مدخلا أساسيا ومهما لفهم الدور الفعلي للجمعيات البيئية كتنظيم مؤسس هادف في نشر الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري ، ومنه تكريس الاهتمام بواقع البيئة في المجتمع الجزائري.

صعوبات البحث

يعتبر البحث السوسيولوجي من أصعب البحوث العلمية فعند قيام الباحث بأي دراية علمية تعترضه العديد من الصعوبات والعوائق، وتختلف هذه الأخيرة باختلاف طبيعة البحث العلمي .ونحن في دراستنا هذه قد واجهتنا عدة صعوبات يمكن إجمالها في ما يلي :

1- صعوبات نظرية :

- قلة المراجع التي تعتبر الموجه والمرشد للباحث أثناء مراحل البحث خاصة في ما يتعلق منها بالمراجع الخاصة بموضوع البيئة.
- قلة الدراسات السابقة والمشابهة لما لها من أهمية في مراحل البحث .

2- صعوبات ميدانية

- بما أن الظاهرة (موضوع البحث) تتطلب إجراء مقابلات مع ذوي الاختصاصات في الهيئات المعنية (مديرية البيئة ، الجمعيات البيئية) فإن ذلك خلق لنا مشكل عدم ضبط المواعيد إضافة إلى تحفظ بعض رؤساء الجمعيات البيئية في الإجابة عن بعض الأسئلة مما أدى إلى بطئ سير البحث .

الدراسات السابقة المشابهة والمطابقة:

الدراسات العربية:

الدراسة الأولى:

دراسة الباحثة نعمة أبو حلو و الموسوعة بعنوان "**المهارات الاجتماعية وعلاقاتها بالقدرة على اتخاذ لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني**" في رفح فلسطين 2008/12/17.

مشكلة الدراسة : دارت حول معرفة العلاقة بين المهارات الاجتماعية والقدرات على اتخاذ القرار لدى القيادات النسوية في المجتمع الفلسطيني في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية(السكن العمر الحالة الاجتماعية ، المؤهل العلمي الخبرة الدخل الشهري).

و إذ ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مهارات الاجتماعية تعزى القدرة على اتخاذ القرار (مرتفع، منخفض) لدى أفراد العينة.

أهمية وأهداف الدراسة: فقد تلخصت في النقاط التالية:

- إفساح المجال للبحوث العلمية والاجتماعية والإنسانية للقيام بمزيد من البحوث والدراسات حول القيادة النسوية للوقوف على طبيعة دورهن في المجتمع الفلسطيني .
- إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بالمهارات الاجتماعية واتخاذ القرار .ضرورة الاهتمام بوضع دورات وبرامج تدريبية مقدمة للقيادات بناءا على أطر نفسية تأصيلية.

نتائج الدارسة: اظهرت الدراسة النتائج التالية:

- أن مستوى المهارات النسوية لدي القيادات النسوية في المجتمع الفلسطيني هو مستوى جيد بلغ الوزن النسبي 67,1%.

كشفت الدراسة عن تفوق القيادات النسوية في المهارات (الضبط والتغير الاجتماعي والانفعالي).

- أشارت الدارسة إلى أن مستوى القدرة على اتخاذ القرار مرتفع لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني، حيث بلغ الوزن النسبي 76,5%
- أظهرت الدراسة عدم وجود اختلاف في القدرة على اتخاذ القرار لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني باختلاف متغير (السكن ، العمر ، الحالة الاجتماعية ، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة ، الدخل الشهري للأسرة)

التوصيات : خرجت الدراسة بتوصيات تجلت في مايلي :

- ضرورة دعم الدور القيادي للنساء العاملات .
- توفير الدعم اللازم والتأهيل المناسب لتلعب المرأة دورها بكفاءة وتساهم بفاعلية في تنمية المجتمع .

الدراسات الجزائرية:

الدراسة الثانية: دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية

قام بإعداد هذه الدراسة الباحث "قريد سمير" بجامعة باجي مختار بعنابة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع ،تخصص علم اجتماع التنمية و هي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستير سنة 2006/2005 و تعتبر هذه الدراسة ميدانية للجمعية الوطنية لمكافحة التلوث كدراسة حالة و قد طرحت في هذه الدراسة تساؤلين رئيسيين و هما:

1- ما هو الدور الفعلي للجمعية الوطنية لمكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية؟

2- ما هي المعوقات والمشكلات التي تعيق عمل هذه الجمعية؟

و نجد الباحث قد حدد مجموعة من الأهداف لدراسة هذا الموضوع و المتمثلة مجملها في إعطاء لمحة عامة وشاملة حول المجتمع المدني و مؤسساته المختلفة وبالأخص حول الجمعيات البيئية وكذا الدور البيئي الذي تضطلع به هذه الجمعية في نشر الثقافة البيئية إضافة للمعوقات التي تعترض عمل هذه الجمعية .

و قد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة بشكل أساسي لتحليل وتفسير هذه الظاهرة و من أجل الوصول إلى نتائج علمية تمت الاستعانة بالأدوات البحثية المناسبة و التي تمثلت في:

- المقابلة بنوعيها الحرة والمقننة التي شملت أعضاء الجمعية.
- الوثائق والسجلات و المتمثلة في الجرائد الرسمية و القوانين و المراسيم المتعلقة بتنظيم وسير الجمعيات .

ولإنجاز هذا العمل البحثي قام الباحث بتقسيم البحث إلى أربع فصول:

- الفصل الأول: تناول البعد المفاهيمي : الإشكالية ،أهداف الدراسة و أهميتها ،تحديد المفاهيم و المقاربة النظرية السوسيولوجية الموجهة للبحث .

- **الفصل الثاني** : فقد تناول البعد التاريخي لعملية الاهتمام بالبيئة و تحقيق التنمية المستدامة مثل عقد المؤتمرات و الندوات .....إلخ.

- **الفصل الثالث** : أعطى لمحة تاريخية عن حركية العمل الجمعوي ثم التطرق بشكل أخص إلى الجمعيات البيئية .

- **الفصل الرابع** : فقد تطرق إلى الحركية الجمعوية في الجزائر و العمل التطوعي المؤسسي الرامي لترسيخ الثقافة البيئية ثم تخصيص الحديث عن الجمعية الوطنية لمكافحة التلوث .

أما **الفصل الخامس** : فقد تناول الإجراءات المنهجية و الإطار العام للجمعية والمتمثلة في تحديد أسلوب الدراسة و أدوات جمع البيانات و تحديد المجال المكاني و الزماني و أهم صعوبات الدراسة .

الفصل السادس : والذي إحتوى على تفريغ البيانات و تحليلها و الوصول إلى النتائج وقد خلص إلى نتائج أكدت على أن الجمعية الوطنية لمكافحة التلوث وحماية البيئة لها دور كبير في نشر الثقافة البيئية إلا أنه يعترض عملها عدة عوائق ومشكلات منها المادية (المقر،الإعتمادات المالية ، القاعات ....إلخ) والمشكلات الغير مادية (الوقت، نقص الاتصال ...إلخ).

الدراسة الثالثة : المجتمع المدني والتنمية المحلية

دراسة حول المجتمع المدني والتنمية المحلية: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية لـ" شاوش خوان جهيدة" كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية- قسم علم الاجتماع ، جامعة بسكرة سنة 2004/2003.

وعن إشكالية الدراسة فقد تركزت حول واقع المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية. أ ما تساؤلات الدراسة فقد تمحورت حول: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، أما التساؤلات الفرعية فقد تركزت حول مساهمة جمعية الحي في تنمية المجتمع المحلي، ومدى تأطير هذه الجمعية للمشاركة الشعبية، وكذلك إبراز أهم العراقيل التي تواجه هذه الجمعيات.

ما الإطار النظري فقد تلخص في:

الفصل الأول: والذي تناول المجتمع المدني من خلال نظرياته، أبعاده، خصائصه، وواقعه.

الفصل الثاني: وقد تناول التنمية المحلية والمشاركة الشعبية من خلال أهميتها وعناصر نجاحها، وإبراز نماذج منها من العالم(الغربي، العربي، الجزائر).

الفصل الثالث: تناول الجمعيات من خلال فلسفتها، من حيث شروط التأسيس، حدود نشاطها، مواردها، وواقعها في العالم (الغربي، العربي، الجزائر).

أما الدراسة الميدانية: فقد شملت المنهج المستخدم من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطور العمل الجمعوي من الناحية التاريخية، وكذا مقارنة واقع الجمعيات في الدول المتقدمة مع نظيرته في بلدان العالم الثالث، أما العينة فقد كانت على شكلين الأول عينة حصصية (العينة بالحصة) خاصة برؤساء الأحياء المعنية من خلال طريقة الكرة الثلجية،من خلال الاتصال بعشرين (20) جمعية، وقد مثلت حوالي نسبة 22 % من مجتمع البحث، أما الثانية، فقد كانت خاصة بالسكان واعتمدت على أسلوب عينة المصادفة(الصدفة) وقد شملت خمسة (05) سكان في كل حي، وقد تم اختيار 100 مبحوث من كل حي .

أما الأدوات الخاصة بجمع البيانات فقد تمثلت في الاستمارة لمعرفة رأي الجماهير (السكان) واتجاهاته حول فاعلية الجمعيات في التنمية المحلية، وقد اختصّت باستمارة أولى خاصة برؤساء الجمعيات احتوت على 49 سؤالا منها 25 سؤالا مفتوحا و24 سؤالا مغلقا. واستمارة ثانية موجهة للسكان وقد احتوت على 28 سؤالا منها 16 سؤالا مفتوحا و12 سؤالا مغلقا.

أما المقابلة فقد تمت مع رؤساء الجمعيات. وأما الملاحظة فقد اعتمدت على الملاحظة العادية (بدون مشاركة) وكان الهدف منها هو التحقق من المعلومات المصرح بها في الاستمارة. وأخيرا الوثائق التي تم من خلالها التعرف ودراسة التقارير الوطنية.

ومن خلال ذلك توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- التعرف على بداية ظهور الجمعيات وتكاثرها والأسباب التي جعلتها تتكاثر.
- إبراز أهم الإمكانيات والطاقات الكامنة والهامة التي تتوفر عليها جمعيات الأحياء للمساهمة الجادة في عملية التنمية المحلية.
- إبراز أهم العراقيل التي تعترض عمل الجمعيات والتي تمثلت في العراقيل المادية، المالية، نقص الإعلام بين السكان، غياب الدافع للإنجاز لدى الجمعيات، عدم تعاون السلطات المحلية، نقص التعاون، غياب ثقافة المشاركة، تدني مستوى تمثيل الجمعية للسكان، نقص التأطير والوعي القانوني الجمعوي.

التعليق عن الدراسات السابقة

لقد تناولت مجمل الدراسات السابقة الذكر: -**" المهارات الاجتماعية وعلاقاتها بالقدرة على اتخاذ لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني"**(الدراسة الأولى) - **دور الجمعية الوطنية لمكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية** (الدراسة الثانية)- **المجتمع المدني والتنمية المحلية** (الدراسة الثالثة)- مؤسسات المجتمع المدني والدور الذي تلعبه في عملية التنمية بشكل عام وفي جميع المجالات ، وتعتبر هذه الدراسات السالفة الذكر ذات صلة بموضوعنا وخاصة في معرفة مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني واهم الأدوار التي تضطلع بها ، وبالتالي مكنتنا من التعرف على الدور الاجتماعي للجمعيات داخل المجتمع ومقارنته مع بقية المؤسسات الأخرى .

ومن خلال النتائج المتوصل إليها والتي خلصت إلى أن الجمعيات مثل (الجمعيات النسوية في الدراسة الأولى ، الجمعيات البيئية في الدراسة الثانية وجمعيات الأحياء في الدراسة الثالثة. لها دور بارز في المجتمع وهذا ما حفزنا أن نجري بحثنا على مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات البيئية) . إلا أن ما يلاحظ على هذه الدراسات أنها ركزت على دور واحد للجمعيات وبالتالي كانت مبتورة من عدة ادوار كان يمكن لهذه الجمعيات أن تضطلع وتقوم بها ورغم كل هذا إلا أن الاستفادة من هذه الدراسات كانت مهمة في عدة جوانب فقد إفادتنا من الجانب النظري في الإشكالية والفرضيات إضافة للتحديد الفصول ....الخ. أما الجانب التطبيقي فقد تمثل في كيفية تطبيق المنهج واختيار العينة إضافة إلى كيفية تطبيق أدوات جمع البيانات .... الخ.

الفصل الثاني : المجتمع المدني (نظرياته، خصائصه وأدواره)

- تمهيد

- أولا: التيارات النظرية المؤسسة للمجتمع المدني:

1- نظريات العقد الاجتماعي

2- النظرية المثالية

3- النظرية الماركسية

5- المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي.

- ثانيا: أبعاد المجتمع المدني الحديث:

1- أركان المجتمع المدني.

2- مؤسسات المجتمع المدني.

3- أدوار المجتمع المدني.

- ثالثا: واقع المجتمع المدني:

1- في دول الغرب.

2- في العالم العربي.

3- في الجزائر.

- خلاصة الفصل

تمهيد:

إن المتتبع لصيرورة المجتمع المدني خلال الفترات التاريخية يجده قد لازم المجتمعات كفكرة منذ القدم إلا انه كمصطلح –المجتمع المدني – يعد حديث ، حيث وجد تعبيره السياسي والقانوني في إعلان حقوق الإنسان في أعقاب الثورة الفرنسية بالتالي تحول عمليا إلى فكرة المواطنة بمعناها الحديثة، وقد وجد المشتغلون بالبحث في ذلك صعوبة في تحديد تاريخ لظهور المجتمع المدني .

ولابد من الإشارة أن بروزه لأول مرة كان مصاحبا لحركة اجتماعية تغييريه واسعة شملت الثقافة والسياسة والاقتصاد ومختلف أنماط العلاقات الاجتماعية، كما أن فترات المد والجزر التي عرفها هذا المفهوم على امتداد تاريخه تمكن أن تنبئ عن طبيعة واتجاه التحولات التي تعرفها المجتمعات التي يتموقع فيها هذا المفهوم. ذلك ما سنحاول التفصيل فيه في هذا الجزء من البحثو الذي تم تقسيمه على النحو الآتي:

- الاتجاهات النظرية والفلسفية التي أسست لمفهوم المجتمع المدني.
- خصائص المجتمع المدني من خلال: أركانه، مؤسساته والأدوار التي يضطلع بها
- واقع المجتمع المدني وذلك على مستوى المجتمعات الغربية والعربية، ولاسيما الجزائر في محاولة للربط والتنسيق بين الجانبين النظري والميداني.

ثم نحتم بخلاصة تكون حوصلة لأهم ما جاء فيه من سجلات وأطروحات يمكن الاستفادة منها في المعالجة النظرية والمنهجية للبحث .

أولا:التيارات النظرية المؤسسة للمجتمع المدني

عرف مصطلح المجتمع المدني كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية تغيرا وتطورا في معناه ودلالاته مند ظهوره، ويمكننا التعرف إلى دلك من خلال عرض المعاني التي نسبت له خلال فترات زمنية متتالية من تاريخ ظهوره وتمثلت أهم التيارات (النظريات) التي أسست لمفهومه في:

1- نظريات العقد الاجتماعي:

تبلور مفهوم المجتمع المدني في سياق نظريات العقد الاجتماعي؛ حيث كان مرادفا لمفهوم المجتمع السياسي أو المجتمع المؤسس بناءا على العقد الاجتماعي. ومن أبرز مفكري هذا النوع من النظريات: **توماس هوبز، جون لوك، وجان جاك روسو.**

1-1 توماس هو بز Thomas Hobbes (1588-1679):

لقد افترض هوبز أن حالة الطبيعة التي كان يعيشها الإنسان هي حالة حرب مطلقة، حيث يعد الإنسان ذئبا لأخيه الإنسان، ولهذا فقد تم تخلي الناس عن بعض حقوقهم لصالح حاكم يتمتع بالسلطة المطلقة، وذلك بدافع الحاجة إلى الأمن والطمأنينة، والمحافظة على حقوقهم وحرياتهم.

يقول هوبز في تعريف المجتمع المدني: "الطبيعة لم تغرس في الإنسان غريزة الاجتماع، فالإنسان لا يبحث عن أصحاب إلا بدافع المنفعة والحاجة.لذا فإن المجتمع المدني(السياسي) هو ثمرة مصطنعة لميثاق اختياري لحساب قائم على المنفعة...فنقل الحق الطبيعي المطلق -الذي يملكه كل واحد في كل شيء- إلى شخص ثالث بعقد يتم بين "كل واحد وكل واحد" هو الاصطناع الذي يكون من الناس الطبيعيين مجتمعا مدنيا (سياسيا)"([1]). فالمجتمع المدني عند هوبز هو المجتمع السياسي (المنظم في دولة).

(1): أحمد توفيق المديني: **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1997، ص 53.

2-1 جون لوك John Locke (1630-1704):

ينطلق جون لوك في فلسفته من اعتبار حالة الطبيعة حالة سلم أمن؛ فهي حالة تقوم على الحرية الكاملة والمساواة، ولكن تنقصها الضمانات اللازمة لعدم حدوث استثناءات (حالة الحرب، مخالفة القانون الطبيعي، الجريمة...الخ)، والمجتمع المدني هو الرد على هذه الحاجات؛ وذلك بإيجاد سلطة تسن القوانين وتفسرها وتنفذها بشكل محايد ومعترف به اجتماعيا، وبانسجام مع قانون الطبيعة.

فالدولة قد ولدت محدودة نتيجة لاستنباطها من حالة طبيعية تتدبر ذاتها دون دولة وهذه الأخيرة إنما تتدخل لمنع الاستثناءات (الجريمة، الحرب...الخ) وليس لتنظيم القاعدة (السلم الاجتماعي). فهي تعكس الحاجة إلى صلاحية الإكراه حتى يقوم حكم القانون([1]). لذلك فقد تخلى أفراد المجتمع الطبيعي عن حقهم في إدارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضاهم، والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسية، والتزم الأفراد كذلك بطاعة تلك السلطة في الحياة والحرية والتملك طالما التزمت ببنود ذاك الاتفاق معهم، أما إذا أخلت ببنوده فإنها تفقد كل أسس طاعتهم لها، ويصبح من حقهم التمرد عليها، ويحل محلها سلطة أخرى تكون أكثر اتساقا في احترامها لحقوقهم([2])، وقد فضل لوك العزل المنظم للسلطة عن طريق الانتخابات الدورية.

3-1 جان جاك روسو J. J. Rousseau(1712-1778):

إن حالة الطبيعة عند روسو ليست حالة انفصام مع قوانين العقل السليم، وإنما هي حالة محايدة أخلاقيا؛ تتميز بالانسجام مع الذات والاكتفاء الذاتي. ويتم الابتعاد عنها نتيجة لنشوء مؤسسة الملكية أو مع نشوء الحيازة التي تحتاج إلى مؤسسة الملكية الاجتماعية لحمايتها ومشروعية اللامساواة التي تصاحبها([3]).

وقد عبر روسو على ذلك بقوله: "إن أول من سيج أرضا وقال هذا ملك لي، ووجد أناسا سذجا بما فيه الكفاية ليصدقوا قوله هو المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني"

---

(1) أحمد توفيق المديني : مرجع سابق , ص- ص83- 84.

(2) محمد زاهي المغيربي: **المجتمع المدني والدولة دلالات المفهوم وإشكاليات العلاقة**: نقلا عن موقع الانترنيت: www.mshwi.20.com/cgi-bin/b/762/64/dXN/cmjhbm5lcg==/is/880/?ns-2192. تاريخ الزيارة 2008/04/03

(3) أحمد توفيق المديني: مرجع سابق ، ص 114.

لم تتكون فكرة الملكية هذه دفعة واحدة في العقل البشري، فقد احتاج الإنسان إلى الكثير من التقدم وإلى اكتساب قدر لا بأس به من المهارات العلمية والمعارف...حتى يصل إلى هذه النهاية الأخيرة للحالة الطبيعية[1].

والدولة عند روسو عقدا يتخلى فيه كل فرد عن حريته للجميع، والعقد عنده يؤسس شعبا قائما سواء برؤسائه أو من دونهم، وإرادة عامة لا تتجزأ ولا تنتقل، ولا يمكن التنازل عنها إلا إذا تنازل الشعب عن كونه شعبا. وبهذا فإن الصلاحيةالمطلقة للحاكم تنقلب عند روسو لتصبح سيادة مطلقة للشعب [2]. وبذلك فإن التعاقد عنده هو عملية تحول الإنسان الطبيعي إلى إنسان مدني (أو مواطن).

يتضح من خلال هذا الطرح أن مفهوم المجتمع المدني ظهر في القرن السابع عشر في إطار منظومة فلسفية سياسية معادية لنظرية الحق الإلهي للملوك، ومن هنا كان اقترانه بالمجال الدنيوي؛ حيث فصل بين الدين (السلطة الكنسية) والدولة لتصبح الدولة والقوانين والمؤسسات نتاج العقل والتجربة التاريخية المستقلة من هيمنة المقدس.

ولهذا كان المجتمع المدني يرادف مفهوم الدولة أو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، أو المجتمع والدولة معا، وذلك في سياق يتوازى فيه التنظير والفلسفة مع التحولات التاريخية في أوربا.

2 -النظرية المثالية و قد مثلها:

1-2 جورج وليام هيجل G.W.Hegel (1770-1831)

الذي انطلق من فكرة العام والخاص؛ إذ يرى أن العام يجب أن يتطور عن الخاص لا أن يفرض عليه من الخارج، وهذه الحاجة إلى تطوير العام من الخاص هي التي تضمن عدم الانتقال التعاقدي المفاجئ من الفرد إلى الدولة، بل تجعله انتقالا متوسطا من العائلة إلى الدولة، وهذا التوسط هو الذي أوجد مؤسسات المجتمع المدني. [3]

فالعقد عند هيجل إذن لا ينشئ دولة وإنما مجتمعا مدنيا. وقد أعطى هيجل صورة مخالفة للمجتمع المدني؛ إذ أنه مجتمع تسوده الفرقة والصراع والتمزق في غياب الدولة،

---

[1] شاوش خوان جهيدة :**المجتمع المدني والتنمية المحلية** , مرجع سابق ص 5

[2] أحمد شكر الصبيحي: **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ،مرجع سابق .ص 20

[3] عزمي بشارة: **المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص130.

فهو متكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق مصالحهم المادية. فالمجتمع المدني هو مجتمع الحاجة والأنانية، ولهذا فهو في حاجة إلى المراقبة المستمرة من طرف الدولة([1])، فالاستقرار والوحدة لا يتحققان لهذا المجتمع إلا في وجود الدولة التي تضفي عليه طابعا أخلاقيا وتوجهه نحو غاية محددة.

إن مفهوم المجتمع المدني عند هيجل لا يتطابق مع مفهوم الدولة أو المجتمع السياسي كما هو الحال عند فلاسفة العقد الاجتماعي، بل يستخدمه ليشير به إلى المجال المتوسط بين الأسرة والدولة، الذي هومجال إنتاج وتبادل الخبرات المادية، وفضاء المبادرة والمصلحة الخاصة، ميدان لتنافس المصالح الخاصة والمتعارضة.

وينكر هيجل الانسجام الذي تفرضه نظريات العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني، مؤكدا عجز هذا الأخير عن تحقيق العقل والحرية من تلقاء ذاته، ويرى أن الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق ذلك([2])، فالدولة من الناحية الأخلاقية أسمى من المجتمع المدني، بل هي في نظره "الإرادة المقدسة"، أي أنها عقل كائن على الأرض، وهي بذلك تمتلك السلطة المطلقة التي تجعل من سيطرة الدولة السياسية وحتى دكتاتوريتها على المجتمع المدني أمرا محتوما([3]).

و يعتمد المجتمع المدني على الدولة حتى في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي لا يستقيم أداؤها من دون التنظيمات التي تضعها الدولة، ومن جهة أخرى فوسيلة الدولة في توجيه أفراد المجتمع نحو غايتها الأخلاقية هي العمل من خلال الطوائف والاتحادات المهنية، ومن خلال الطبقات والمجتمعات المحلية، والتي من دونها يتحول المواطنون إلى مجرد تجمع من دون هوية ([4]).

ويتضمن المجتمع المدني عند هيجل التنظيمات التالية:

- منظومة الحاجات.
- تنظيم العدالة (القضاء والشرطة).

---

(1): أحمد شكر الصبيحي: مرجع سابق ، ص22.

(2): محمد زاهي المغيربي: ، مرجع سابق ,

(3): توفيق المديني: مرجع سابق، ص62.

(4): محمد زاهي المغيربي: ، مرجع سابق,.

- التعاونيات الأهلية والهيئات الحرفية. ([1])

إن المتأمل لفلسفة **هيجل** يلاحظ أن رؤيته الخاصة للمجتمع المدني عكست تقييمه لأحوال المجتمع الألماني في بداية القرن التاسع عشر قبل أن تتحقق وحدته، وقد اعتبر هيجل أن خروج المجتمع الألماني من أزمته يرتبط بظهور الدولة الواحدة التي ترشد تطوره وتقوده على سلم التطور([2]).

3 - النظرية الماركسية: وقد مثلها كل من :

1-3 كارل ماركس Karl Marx (1818-1883)

رغم أن فلسفة المفكر الألماني **ماركس** قد تأثرت إلى حد كبير بفلسفة هيجل إلا أن تصورها للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة كان مغايرا لتصور هيجل، مثلما كان تصورها لطبيعة العملية الجدلية ونوع القوى المحركة للتطور التاريخي؛ ففي سياق نقده لمثالية هيجل نظر ماركس إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج، أو القاعدة التي تحدد طبيعة البني الفوقية بما فيها من دولة ونظم وحضارة ومعتقدات. بعبارة أخرى المجتمع المدني عند ماركس هو مجال للصراع الطبقي ويشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة[(3)].

وقد كتب ماركس حول أهمية المجتمع المدني في الإيديولوجيات الألمانية قائلا: "إن شكل التعامل المحدد بالقوى الإنتاجية الموجودة في جميع المراحل التاريخية السابقة، والمحدد بدوره لهذه المراحل، هو المجتمع المدني، وإن لهذا المجتمع المدني مقدماته وأسسه في الأسرة البسيطة والمركبة...وإنه لمن الواضح سلفا أن المجتمع المدني يشكل البؤرة الحقيقية والمسرح الحقيقي للتاريخ كله"[(4)]

إن مفهوم المجتمع المدني عند ماركس يتضمن المعالم العريضة إلى جانب البنية التحتية غير أن هذا المفهوم لم يعد كافيا كأداة تحليلية بالنسبة لماركس، ولذلك فقد عدل

---

(1):عزمي بشارة: مرجع سابق , ص134

(2): شاوش خوان جهيدة : مرجع سابق, ص 7.

(3) أحمد شكر الصبيحي: مرجع سابق ، ص22.

(4) فريد باسيل الشياني: **المجتمع المدني** www.arabtopics.com/modules/news/article.php?storyid=108 تاريخ الزيارة 2008/04/17.

عن استعمال هذا مستبدلا إياه لمفهومي البنية التحتية والبنية الفوقية، محاولا بذلك تحديد الأسس المادية والإيديولوجية المؤطرة للوجود المجتمعي.

2-3 أنطونيو غرا مشي ANTONIO GRAMSCI (1891 – 1937)

لقد أعيد إحياء هدا المفهوم(المجتمع المدني)، بعد الحرب العالمية الأولى مع المفكر الإيطالي غرا مشي الذي حاول أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية، ويستخدمه في إعادة بناء إستراتيجية الثورة الشيوعية. إن الجديد في التصور الغرامشي هو أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية كما تناوله كل من هيجل وماركس، وإنما هو مجال للتنافس الإيديولوجي.حيث يقول غرامشي أن المجتمع المدني هو"الهيمنة الثقافية والسياسية، حيث تمارس الطبقة الاجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء أخلاقي للدولة".

وبهذا اعتبر غرامشي المجتمع المدني فضاءا للتنافس الإيديولوجي؛ في مقابل المجتمع السياسي الذي يعده حيزا للسيطرة بواسطة القوة أو السلطة،فهو فضاء للهيمنة الثقافية الإيديولوجية. التي تتخذ كوظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعي بأنها خاصة مثل النقابات والمدارس ودور العبادة والهيئات الثقافية المختلفة [1].

وإذا كان المجتمع المدني لدى ماركس يتفق مع البنية التحتية فإنه لدى غرامشي جزء من البنى الفوقية، إذ يقول في أحد نصوصه: "إن ما نستطيع فعله حتى هذه اللحظة هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين: الأول هو المجتمع السياسي أو الدولة، والثاني يمكن أن يدعى المجتمع المدني الذي هو مجموعة من التنظيمات"([2]). و نتيجة لذلك فقد حدد غرامشي تصوره من خلال وجود مجالين رئيسيين يضمنان استقرار أو سيطرة البرجوازية ونظامها:

الأول هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة فوقية تتحقق السيطرة المباشرة (أي السياسية)، والثاني هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات ووسائل

(1) Roger Gerard schwartzenberg: Sociolologi Politique, éd5, Montchrestien, Paris cedex15,1998, p73

(2): فريد باسيل الشياني: مرجع سابق.

إعلام ومدارس وكنائس تتحقق وظيفة ثانية لابد منها لبقاء أي نظام، هي الهيمنة الإيديولوجية والثقافية ويعتبر المثقفون أداة هذه الهيمنة.

ومن هنا فقد اهتم غرامشي بإعادة تعريف المثقف وتحليل دوره والرهان الكبير الذي ألقي عليه في التحول الاجتماعي، ومن ثم طرح فكرة المثقف العضوي ، إذ لا قيمة للمثقف عند غرامشي ولاضمان لفاعليته إلا إذا كان عضويا، أي إذا ارتبط بمشروع طبقة سياسية، كما أن الهيمنة لا قيمة لها إلا كجزء أو مستوى من مستويات العمل لتحقيق السيطرة الاجتماعية؛ إنها ليست منافية للسياسة ولكن مكملة لها، ومتميزة عنها، فالمجتمع المدني والمجتمع السياسي(الدولة) يسيران جنبا إلى جنب، ويجمع بينهما في كل نظام وحدة ديناميكية السيطرة الاجتماعية([1]).

لقد أدخل غرامشي قطيعة جديدة في المضمون الدلالي للمفهوم باعتباره فضاءا للتنافس الإيديولوجي، وذلك من خلال زجه للمثقف العضوي في عملية تشكيل الرأي ورفع المستوى الثقافي، وفي ذلك كانت دعوته ملحة إلى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية، ومهنية نقابية، وتعددية حزبية،لهدف اجتماعي صريح يضع البناء الفوقي في حالة غير متنافرة مع البناء التحتي، وإيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما([2]).

وهو بذلك يشكل إستراتيجية جديدة لمعركة التغيير الاجتماعي الذي يتبناها الحزب الشيوعي الطامح للسيطرة من خلال العمل على مستوى المجتمع المدني وتعبئة المثقفين لكسب معركة الهيمنة الإيديولوجية وبالتالي السيطرة على جهاز الدولة خلافا لإستراتيجية لينين التي تعتمد التنظيم الاحترافي للثورة أو الانقلاب العسكري([3])

وخلاصة لما جاء ت به النظريات المؤسسة للمجتمع المدني فإن هذا المصطلح قد انطلق مع أرسطو وراج عند المنظرين السياسيين الغربيين حتى القرن الثامن عشر بمعنى مجتمع المواطنين الذين لا تربطهم علاقات استلزام بعائلات أو عشائر سياسية، وكان إبان الثورة الفرنسية عام 1789يعني مجموع المواطنين في البلاد، والدولة كانت

---

(1): برهان غليون: **المجتمع المدني من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية**، مداخلة في ندوة المجتمع المدني وإشكاليات التحول الديمقراطي(14-16 مايو2001)، جامعة قطر، ص03.

(2): فريد باسيل الشياني: مرجع سابق.

(3): برهان غليون: مرجع سابق، ص04.

الإطار المواطنين المؤسسي([1])، وبعدها فصل هيجل مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم الدولة، ليمثل وضعية متوسطة بين الأسرة والعلاقات السياسية في الدولة.

أما عند ماركس فإنه نادرا ما ارتبط هذا المصطلح بالمجتمع، لكن هناك علاقة ثنائية بين المجتمع المدني (مجموعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وقوى الإنتاج) و الدولة (البنية الفوقية لظاهرة العلاقات الطبقية ضمن المجتمع المدني). أما العقيدة الألمانية فإنها تناقش المجتمع المدني على أنه مصدر حقيقي لمسرح التاريخ بأكمله وذاك ما يفسر الأحداث السياسية وتغيراتها، وكذا القانونية، والنمو الثقافي الذي يحصل نتيجة نمو بناء المجتمع المدني.

وهكذا فإن مفهوم ماركس فد تم تبنيه من قبل غرامشي الذي يناقش العلاقة القسرية بين الدولة والأوجه الاقتصادية للإنتاج الموجودة في المجتمع المدني، وهذه المساحة من الحياة الاجتماعية بدأت بالظهور على أنها تمثل محيط المواطن العادي ومواقفه الفردية، وقد طرح هذا الشكل من العلاقة بين المجتمع والدولة ووضعهما في صيغة مفردة تتضمن تعارض حياتين إحداهما حياة خاصة والثانية حياة عامة، وقد لعبا دورا مهما في التحليل الماركسي المعاصر للعقيدة والنفوذ([2]).

4- المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي:

يعتبر مصطلح "المجتمع المدني " من المفاهيم الغربية التي حاول الفكر العربي نقلها و وتكيفها وفق ما جاءت به الثقافة العربية، ويشير البعض من المفكرين العرب إلى أن المفهوم غير جديد على الفكر العربي رغم أنه لم يرد بذات الإسم،حيث أطلقت عليه تسميات مختلفة ومقياس ذلك – كما يؤكد بوعلي ياسين- أن يوضع بتسمية أي كيان أو مجموعة كيانات في مقابل أو مواجهة الدولة وسلطتها[(3)]، وهو ما يتجلى في:

- **الفكر الخلدوني** : في سياق حديثه عن الفصل بين العمران البشري والسياسة المدنية والسياسة الشرعية.

(1): فريديريك معتوق: **معجم العلوم الاجتماعية**، أكاديميا، بيروت، 1998، ص89.

(2): معن خليل العمر:**معجم العلوم الاجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان،2000، ص151.

(3): بوعلي ياسين: **المثقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني**، مجلة عالم الفكر، مجلد 27، عدد03 (يناير، مارس 1999)، ص 45.

- **الفكر النهضوي:** وتتمثل في القضايا و الأطروحات التي تناولها عدد كبير من المفكرين مثل **رفاعة الطهطاوي، وخير الدين التونسي** ، وبدرجة أقل في كتابات **جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي،...** وغيرهم ممن اهتم بقضايا التحديث والتقدم والنهضة والحكم، إضافة إلى الاهتمام ببنى المؤسسات والهيئات الاجتماعية التي تتمتع باستقلالية نسبية عن الدولة، من دون ذكر صريح لمصطلح المجتمع المدني[1]، مما يعني أن المفهوم كان ماثلا في الذهن، أما المصطلح فهو جديد لم يتم استخدامه قبل السبعينات من القرن الماضي.

وفي مقابل هذا الرأي يجزم البعض الآخر أن الفكر العربي لم يتوصل بنفسه إلى التعرف على مفهوم المجتمع المدني، بل جاء هذا التعريف نتيجة الاهتمام الكبير بمؤلفات المفكر الإيطالي **أنطونيو غرامشي** خصوصا، والفكر الليبرالي عموما، مما يعني أن الفكر العربي لم يتعامل مع المفهوم- قبل تلك الفترة- باعتباره ظاهرة مستقلة بحد ذاتها، لا على المستوى الفلسفي النظري ولا على مستوى الاستخدام الأداتي الإيديولوجي [2]

والأكيد بين هذه الآراء أن "المجتمع المدني" أصبح منذ السبعينيات وبتحديد أكثر مع الثمانينيات صرعة من صرعات الخطاب العربي، متأثرا بعودته في المجتمعات الأوربية، وقد عرف تداولا كبيرا خاصة في البلدان التي تبنت مشروع التحول الديمقراطي (مثل الجزائر، تونس، مصر،...الخ)،غير أن الاستخدام الواسع لهذا المفهوم من قبل تيارات مختلفة كرس الغموض والتشتت وصعوبة التأصيل النظري لهذا المفهوم وذلك بسبب الانتقائية والتحيز في استخدامه كلّ حسب حاجته يقول الدكتور **بن عيسى الدمني:**" تنافست كل التيارات تقريبا في ادعاء الوصل بهذا المفهوم وإدراجه ضمن تصورها للمجتمع والدولة، مما جعله يبدو في الظاهر موضوع إجماع بين - الفرقاء على الصعيد النظري على أقل تقدير-لكن سياق السجال الذي اندرج ضمنه

(1): كريم أبو حلاوة:. **إشكالية مفهوم المجتمع المدني (النشأة ،التطور، التجليات)**،الأهالي للطباعة والنشر ،دمشق (سوريا) 1998 ، ص 108.

(2) مرجع نفسه ،ص 99.

تداول هذا المفهوم جعله يفقد كثيرا من الدقة نظرا لتعدد منطلقات مستعمليه، وتباين مقاصدهم وأهدافهم" [1].

والباحث في أدبيات هذا المصطلح يجد أنه قد استخدم بمعان مختلفة متنافرة؛ فهو أحيانا مرادف للديمقراطية، وأحيانا لحرية السوق، أو للحرية، أو حقوق الإنسان، وأحيانا يستخدم كمرادف لمجتمع المدينة، وقد يخلط البعض بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، أو المجتمع السياسي، وتقصى الأحزاب لدى البعض من حدود هذا المفهوم، بينما تقصى الأحزاب الإسلامية فقط لدى البعض الآخر [2]، ...إلى غير ذلك من الاستخدامات الوظيفية أو الانتقائية المنحازة، والتي لا ترقى إلى صياغة وتأصيل فكر اجتماعي وسياسي رصين، بل تكرس الاضطراب والفوضى التي لا تنحصر في مستوى فهم المصطلح ومدلولاته، بل تمتد لتشمل المواقف العربية المختلفة إزاء هذا المفهوم في حد ذاته، والتي تتراوح بين التقبل والرفض والتحفظ.

ففي حين يتجه فريق من المفكرين العرب إلى التبني التام –أو شبه التام-لكل ما هو غربي، يقينا منهم بكون الطريق العربي إلى المجتمع المدني طريق حتمية لا رجعة عنها، ركونا إلى إيمانهم بكونية حركة العولمة وبترابط مساراتها و واحدية اتجاهاتها [3].

في حين تتجه بعض التيارات إلى رفض المفهوم، وتستبعد إمكانية قيام مجتمع مدني عربي على الإطلاق، نظرا لتناقض قيم المجتمع المدني الغربي مع القيم الإسلامية حسب ما تدعيه [4]. بينما يعترض البعض الآخر على هذا المفهوم باعتبار أنه وليد تجربة وظروف مغايرة لتلك التي مرت بها المجتمعات العربية، في حين يقتصر رفض زمرة من المفكرين على المصطلح أو التسمية ذاتها ويدعون للبحث عن بدائل تتناسب والخصوصية التاريخية والثقافية لمجتمعاتنا العربية الإسلامية.غير أن هذه

(1) بن عيسى الدمني:" **ماذا نقتبس من التراث الفكري حول المجتمع المدني"**، مجلة أقلام، العدد 05،(جويلية 2002):
www.aqulamonline.com/archive/no5/demni.html تاريخ الزيارة: 2008/4/22
(2) راشد الغنوشي: نحو مقامات مشتركة للمجتمع العربي،مجلة أقلام، العدد5(جويلية 2002):
www.aqulamonline.com/archive/no5/ghannouchi.html تاريخ الزيارة: 2008/4/22
(3) عز الدين عبد المولى: **المجتمع المدني إشكالات المصطلح ومشكلات الواقع**، مجلة أقلام، العدد 5(جويلية 2002).
www.aqulamonline.com/archive/no5/ezzeddine.html تاريخ الزيارة: 2008/4/22
(4) عبد الحميد الأنصاري: **نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني**،مجلة المستقبل العربي، عدد272 (2001/10)، ص102.

الاتجاهات مهما اختلفت وتعارضت فإن الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها هي أن المجتمع المدني أصبح من مفردات اللغة السياسية والاجتماعية اليومية التي لا يكاد يخلو منها كتاب أو مجلة أو جريدة حتى أن البعض علق عن كثرة انتشاره وتداوله ساخرا بالقول:"إن المرء يخشى أن يطالعه مفهوم المجتمع المدني، اليوم، لا حين يفتح كتابا أو مجلة، بل حين يفتح الباب أو يطلع من النافذة" [1].

ولعل هذا الاختلاف في المعنى والعجز عن التحديد الدقيق للمصطلحات التي نستخدمها راجع إلى جدة استخدامها واقتباسها من ثقافات أخرى، ومن ثم افتقار مستخدميها أنفسهم إلى معرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبطت بها،واختزالها عادة إلى معنى ضيق يستجيب للحاجة الطارئة لاستخدامها وإلى التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح والناجم عن تبدل التجربة العملية السريعة لمجتمعاتنا، ثم إلى السياق الذي تستخدم فيه والذي يرتبط ارتباطا كبيرا في مجتمعاتنا الراهنة بالسجال السياسي العقيدي والعملي [2].

إن ما يجدر ذكره حول المجتمع المدني في الفكر العربي هو أنه رغم شيوع استخدام هذا المصطلح في الخطاب الفكري والسياسي العربي إلا أنه يعاني من الاختلاط والاختلاف وضعف التأصيل النظري، رغم كونه موضوع العديد من الندوات والملتقيات الفكرية مثل: ندوة حمامات الأنف بتونس، ندوة القاهرة1990ندوة بيروت 1992، ندوة جامعة قطر2001 ...الخ، كما كان محور اهتمام العديد من المفكرين أمثال: سعد الدين إبراهيم، أماني قنديل، سعيد بن سعيد العلوي، أحمد شكر الصبيحي، برهان غليون...وغيرهم ممن تناولوا المجتمع المدني بالاهتمام والبحث. غير أن هذه الجهود لم ترق إلى مستوى وضع معالم نظرية علمية عربية، أو خلق تيارات أو مدارس تؤطر الاختلاف والتنوع ضمن اتجاهات علمية واضحة، وإنما بقيت جهودا فردية متشتتة تجعل من الصعوبة بمكان العثور على نماذج ممثلة لمواقف الفكر العربي المعاصر إزاء مفهوم المجتمع المدني على عكس الحال بالنسبة للفكر الغربي.

---

[1] شاوش خوان جهيدة : مرجع سابق ,ص 13

[2] أحمد شكر الصبيحي: مرجع سابق، ص25

ثانيا: خصائص المجتمع المدني

اختلفت الرؤى النظرية حول ماهية المجتمع المدني، غير أنه من الممكن استخلاص بعض الركائز التي يتميز بها ويقوم عليها، والتي يكاد يتفق عليها جميع مفكري ومنظري المجتمع المدني. كما أنه من الضرورة بمكان تحديد منظمات المجتمع المدني، ومختلف الأدوار المنوطة بها، وهذا ما سيجري تناوله في الجزء من هذا الفصل .

1-أركـان المجتمع المدني:

من الممكن أن نجد تعاريف وتصورات مختلفة للمجتمع المدني إلا أنها لا تخرج عن توافر أربعة أركان أساسية يقوم عليها المجتمع المدني هي:

1-1 الحرية أو الطواعية:

إن المجتمع المدني يتكون من خلال الإرادة الحرة للأفراد، والمبادرة الطوعية لهم، في تشكيل البنى الاجتماعية المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تنظيمات وبنى المجتمع المدني عن باقي التنظيمات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار؛ كالجماعات القرابية مثلا (الأسرة، العشيرة والقبيلة) والتي لا يتحكم الفرد ولا يختار الانتماء إليها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد والإرث، أو كالدولة التي تفرض قوانينها وسيادتها وجنسيتها على من يولدون أو يعيشون ضمن إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم([1]). إذ الأفراد يشكلون أو ينتمون إلى تنظيمات المجتمع المدني بمطلق حريتهم واختيارهم، وذلك بغية تحقيق مصالحهم الخاصة أو المصلحة العامة، مادية كانت أو معنوية.

1-2 المؤسسية أو التنظيم الجماعي:

يختلف المجتمع المدني بهذا العنصر عن المجتمع التقليدي، حيث يشير إلى فكرة المؤسسية التي تطال مجمل الحياة الحضرية تقريبا، والتي تشمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ إذ يتشكل المجتمع المدني من مجموعة من المنظمات أو التنظيمات، يضم كل تنظيم منها أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته

(1): سعد الدين إبراهيم: **تقديم لسلسلة دراسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز ابن خلدون, دار الأمين للتوزيع و النشر، القاهرة، 1995، ص05.

بمحض إرادتهم الحرة، ولكن وفق شروط يتم الاتفاق عليها من طرف المؤسسين للتنظيم أو مجمل أعضائه، وهذه الشروط قابلة للتغير –وكذا مختلف قوانين المنظمة حسب الظروف والمستجدات غير أن الثابت هو التنظيم (الرسمي أو شبه الرسمي) وهو ما يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما؛ فالمجتمع المدني –كما يقول الدكتور سعد الدين إبراهيم-" هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام، إنه مجتمع عضويات "، فبقدر ما يحمل المواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني، والذين لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب أو أندية نقابات ، اتحادات ، غرف تجارية أو صناعية ، تعاونيات ، جمعيات أو روابط) فإنه يصدق عليهم وصف المهمشين (marginals) أو المستضعفين (powerless) في أي مجتمع معاصر([1]).

3-1 الغاية والدور:

إن هذه التنظيمات ينبغي أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية وهيمنة الدولة والجمعية كنوع من هذه التنظيمات تفترض أفضلية العمل الجماعي على إعتباره أقوى تأثيرا و أكثر فاعلية من العمل الفردي، فهذه التنظيمات تعمل في مجالاتها المختلفة وبطرق متنوعة لأهداف معنوية أو مادية خدمة لمصالح الفرد أو الجماعة أو المجتمع ككل، غير أنها لا تسعى إلى الربح المادي، وهو ما يميزها عن المؤسسات ذات الطابع التجاري الاقتصادي مثلا.

4-1 المنظومة الأخلاقية:

يعتبر المجتمع المدني جزءا من منظومة مفهومية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل: الفردية ،المواطنة ،حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية...الخ([2])، ويقوم المجتمع المدني على ركن أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في تكوين منظمات تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام بالإدارة السلمية للخلاف وذلك بالوسائل السلمية

(1): سعد الدين إبراهيم: مرجع سابق ، ص 06.

(2): محمد فهمي الشلالدة: **تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود** http:// www.pangonet/articls/PGUCS 5B1 5Dhtm. تاريخ الزيارة 2008/04/24

المتحضرة، المتمثلة في قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم التسامح والاحترام والتعاون والتنافس والصراع السلمي([1]).

ثالثا: منظمات المجتمع المدني(مؤسساته):

تعكس إشكالية تحديد منظمات المجتمع المدني –خاصة في المجتمع العربي نفس إشكالية تحديد مفهومه؛ فنظرا للاستخدام الانتقائي للمفهوم حسب الغرض الموجه له فإن المنظمات الممثلة له شكلت بدورها بعدا مرنا ومطاطا يتغير حسب المفهوم المستخدم، فنجد البعض يستخدم مفهوما واسعا لمنظمات المجتمع المدني بحيث تشمل المنظمات التقليدية (بما فيها المنظمات الأهلية الإرثية) و المنظمات الحديثة، وذلك انطلاقا من كون المجتمع المدني يمثل مجموعة المنظمات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين الأسرة والدولة.

بينما يحصر البعض الآخر المجتمع المدني في المنظمات الحديثة: البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات...الخ، وذلك باعتبار أن المجتمع المدني هو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المنظمات (بالمعنى الحديث للمنظمة) بينما هناك طرف ثالث يستبعد إدراج الأحزاب والبرلمان والمجالس المنتخبة ضمن المجتمع المدني باعتبارها تتعاطى السلطة وتشكل جزءا من الدولة والمجتمع السياسي في حين أن الطرف الرابع يعمل على إدراج جل الأحزاب داخل نطاق المجتمع المدني عدا الأحزاب الإسلامية باعتبار أن فلسفة المجتمع المدني تقوم على الفصل بين الدين والدولة.

وبذلك يعتبر الاختلاف في تحديد منظمات المجتمع المدني نتيجة آلية للاستخدام العشوائي غير العلمي للمصطلحات خاصة في الخطاب الفكري والسياسي العربي وتأثير الإيديولوجية والاتجاهات الفكرية والمواقف السياسية على موضوعية المفكرين العرب. و حتى تتضح الرؤية العلمية لهذه المنظمات فإن تحديدها سيكون منهجيا، وفقا لاستيفائهما شروط أو مقومات المجتمع المدني التي سبق ذكرها.

وبذلك فإنه يمكننا تقسيم منظمات المجتمع المدني إلى:

(1): سعد الدين إبراهيم: مرجع سابق، ص06.

1- منظمات تقليدية:

وهي المنظمات التي عرفتها المجتمعات منذ الأزل والتي تختلف عن المنظمات الإرثية التي ينتمي إليها الإنسان بشكل تلقائي دونما اختيار منه (كالأسرة والقبيلة والعشيرة)، ومنها نقابات الحرف والصنائع و نقابات التجار و الأوقاف و الزوايا... وغيرها،والتي كانت عبارة عن تنظيمات مستقلة إلى حد كبير عن سلطة الدولة، وكان الانضمام إليها طوعا بالإرادة الحرة للأفراد، وقد لعبت أدوارا هامة في المجتمعات التقليدية.

وتعتبر العديد من تنظيمات المجتمع المدني الحديثة أشكالا متطورة من هذه المنظمات التقليدية، ورغم تقلص حجم هذه المنظمات في المجتمعات الحديثة غير أنها لا تزال موجودة إلى جانب المؤسسات الحديثة وتمارس وظائف متعددة وخاصة في المجتمعات الآلية الريفية.

2- منظمات حديثة:

وهي ما يميز المجتمعات الحضرية عموما، غير أنها لا تقتصر عليها، ومنها الجمعيات والنقابات والنوادي والاتحادات ومختلف المنظمات الطوعية الحرة التي تشتغل في ميادينها المختلفة لأغراض غير الربح المادي، ويدخل في هذا الإطار أيضا كل الأحزاب والمنظمات السياسية مادامت تحقق الشروط التي يقوم عليها المجتمع المدني، وقد أقرها العديد من المفكرين أمثال سعد الدين إبراهيم، منيرة أحمد فخرو، أماني قنديل، وليد قزيها...وغيرهم، ولا تتضمن مؤسسات المجتمع المدني المجالس المنتخبة لأنها ليست مستقلة عن الدولة بل هي جزء من نظامها، وأعضاؤها موظفون لدى الدولة، كما أنها ليست طوعية تتشكل بمبادرة من المواطنين.

هذه المنظمات تميزت بها المجتمعات الحديثة، وتختلف عن المنظمات التقليدية عموما في امتلاكها نظاما بيروقراطيا متطورا، وكذا في استخدام أساليب وأدوات حديثة تتماشى ومستوى التطور الثقافي والتكنولوجي في المجتمع في حين يغلب على المنظمات التقليدية استخدام الطرق والأساليب الكلاسيكية والعرفية في ممارسة وظائفها المختلفة.

وعموما فقد تم الاتفاق بين الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع على أن المنظمات الآتية تدخل في إطار ما يسمى بالمجتمع المدني ،وهذه المنظمات هي :

- التنظيمات النقابية والاتحادات المهنية
- منظمات حقوق الإنسان
- تجمعات أساتذة الجامعة
- الأحزاب السياسية (هناك من الباحثين من يعتقد بأنها لاتقع ضمن مؤسسات المجتمع المدني)
- الجمعيات الخيرية
- الجمعيات الدينية
- جمعيات تنمية المجتمع (لجان الأحياء – اللجان النسوية ..إلخ)[1]

رابعا: أدوار المجتمع المدني:

تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات جليلة في كافة قطاعات المجتمع (كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، البيئة... إلى غير ذلك)، حيث أن المواطنين ينشئون هذه المنظمات في مجتمعاتهم انطلاقا من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية. فهذه التنظيمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وهذا الموقع الوسيط الذي يخول لها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع والتي يمكن إجمالها في ثلاث نقاط رئيسية:

1-4 - التنشئة:

تعتبر منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية وفق ما تقتضيه مبادئ الديمقراطية؛ فهي تزود أعضاءها بقدر لا بأس به من المهارات والفنون التنظيمية والسياسية الديمقراطية، وبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار والمنافسة لاختيار القيادات فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية التي لا تتاح عادة في نطاق الأسرة أو المدرسة أو العمل.

---

[1] بلعيور الطاهر : **المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي** ، مجلة العلوم الانسانية , العدد 10 بسكرة , جامعة محمد خيضر بسكرة , الجزائر, نوفمبر 2006 , ص ص 123-124

وهي الحالات التي يتاح فيها قدر من الحرية السياسية في المجتمع الأكبر فإن أعضاء هذه التنظيمات يكونون أكثر استعدادا للاستفادة من هذه الحرية مقارنة بغيرهم من المواطنين الذين لا ينتمون إلى أي نوع من المؤسسات المدنية، وحتى حينما لا يتاح هذا القدر من الحرية فإن أعضاء هذه التنظيمات يطالبون به ويحرصون على توسيعه.

وإلى جانب ذلك فإن المجتمع المدني يساهم في التنشئة الاجتماعية من خلال رفع مستوى وعي المجتمع بذاته، وترسيخ مبادئ المبادرة التطوعية والمشاركة في تنمية المجتمع ورعاية شؤونه، وبث روح الانتماء والمسؤولية لدى المواطن تجاه مجتمعه، وتقويض روح الاتكالية واللامبالاة لديه.

4-2- التمثيل:

تقوم منظمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها بتوسط العلاقة بين الفرد والدولة، فالفرد لا يستطيع وحده مواجهة الدولة وتحقيق مصالحه والتعبير عن آرائه وهواجسه على نحو فردي، ولكنه يستطيع من خلال عضويته في تنظيمات سياسية (كالأحزاب، ومهنية كالنقابات، واجتماعية كالجمعيات، وثقافية كالأندية والروابط الفكرية) أن يعبر عن رأيه وأن تصان مصالحه وأن يتحقق الصالح الخاص من خلال تحقيق الصالح العام([1])

إذن يفترض في كل مؤسسة مدنية تمثيل فئة من المواطنين حسب طبيعة أهدافها إذ تنوب عنهم في تبليغ انشغالا تهم إلى السلطات المعنية أو إلى الرأي العام، وتنوب عنهم في المساهمة في صناعة واتخاذ القرار، كما تمثلهم، إذ تمارس أدوار الرقابة والضبط ، وتعتبر الصفة التمثيلية مؤشرا أساسيا لقياس مدى قوة المنظمة و نجاعة أية

منظمة، وهناك عدة مؤشرات لقياس التمثيل([2]).

(1):حليلو نبيل العيدي صونيا: **المجتمع المدني واستراتيجية التنمية المحلية** ، مجلة المجتمع المدني ، الرابطة الولائية للفكر والإبداع، عدد 05 (الوادي) 2005 ص135.

(2):فليب برو: **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت 1998, ص286.

3-4- الضبط:

تعتبر تنظيمات المجتمع المدني حصن الفرد ضد غطرسة الدولة وسطوتها من جهة ، وتحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من جهة أخرى، فعضوية المواطن في أحد هذه التنظيمات تتيح له قدرا أكبر من الحماية في حالة انتهاك أجهزة الدولة لحقوقه الإنسانية المدنية أو السياسية، كما أن هذه التنظيمات تقنن السلوك الاحتجاجي لأعضائها في مواجهة الدولة، أي أنها تدير الصراع الاجتماعي الذي يكون أعضاؤها طرفا فيه بشكل سلمي منظم، حتى لو أخذ الاضطراب أو الاعتصام والتظاهر والمقاطعة شكلا غير منظم، وهذا بعكس الفئات الأخرى للمجتمع غير المنخرطة في تنظيمات المجتمع المدني، والتي تعبر عن سخطها أو إحباطها بشكل عشوائي عنيف قد يأخذ شكل الشغب والنهب ، أي أنه بقدر ما تمثل تنظيمات المجتمع المدني قيدا على تعسف الدولة أو الحاكم ضد أعضائها فإنها بنفس القدر تضبط وتقنن سلوك هؤلاء الأعضاء، ومن ثم تجنب الدولة مغبة الاحتجاجات العشوائية العنيفة، وبنفس القدر فإن عضوية المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني العلنية هي أحد صمامات الأمان المضادة لسلبيات التطرف الفكري والسلوكي([1]).

من خلال هذه الأدوار تتجلى أهمية وضرورة المؤسسات المدنية لكل المجتمعات النامية منها والمتطورة، ويعبر استمرار المواطنين في تكوين هذه المؤسسات عن مرحلة صحية في تطور حياة المجتمع، فهو إلى جانب دلالته على وعي المواطنين، فانه تأكيدا لمسؤولياتهم تجاه مجتمعهم الذي يعيشون فيه.

خامسا: واقع المجتمع المدني.

لقد شهدت المجتمعات البشرية ظاهرة المجتمع المدني وخبرتها كممارسة تاريخية بأشكال وخصائص مختلفة حسب خصوصيات المكان والزمان، والظروف الناتجة عنهما، ورغم أن المجتمع المدني ازدهر وتطور في المجتمعات الغربية، غير

(1): حليلو نبيل العيدي صونيا مرجع سابق ص136

أن نشأته المبكرة كانت في المجتمعات العربية الإسلامية، والتي سبقت حتى ظهوره على المستوى الفلسفي النظري، وهو ما سنحاول إبرازه لاحقا.

1-5- في العالم الغربي:

لقد عرف المجتمع المدني بمعناه الحديث في أوربا منذ عقود طويلة فقد تحدث هيجل عن التعاونيات الأهلية والهيئات الحرفية وغيرها من المنظمات التي صنفها ضمن المجتمع المدني الأوربي آنذاك، أما في أمريكا فقد شجع النظام البريدي الذي طورته الجمهورية الأولى ظهور ونشاط آلاف المنظمات التطوعية المحلية والخارجية.

فقد نشأ في البدايات الأولى للدولة القومية الأمريكية مجتمع مدني ديمقراطي بدأ بتكوين الجمعيات التطوعية في أمريكا في طفرات رئيسية وهدا بعد الحرب العالمية فيما بين العشرينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر، وبعدها الحرب العالمية الثانية فيما بين السبعينيات حتى بداية القرن العشرين، حيث برزت موجات تكوين الجماعات التطوعية خلال فترات التعبئة الحزبية السياسية المكثفة، والانتخابات القومية التي تميزت بالمنافسة الشديدة، وصاحبت هذه الأخيرة أيضا فترات تميزت بالمجادلات الثقافية والسياسية القومية التي تركزت قبل الحرب الأهلية على قضايا المثل الأخلاقية العليا وقضية العبيد، وتركزت بعدهاعلى ردود الفعل للأزمات الاقتصادية الناتجة عن التحول إلى مجتمع صناعي.

فقد كانت فترة السبعينات في العديد من البلدان الغربية فترة الاهتمام بالمجتمع المدني وكانت أول بادرة في هذا المجال هي تطعيم الطاقم الوزاري بشخصيات من المجتمع المدني، أي من الهيئات والمنظمات غير الحكومية والعاملة في الميادين الاجتماعية وفي هذا الإطار وظف أساتذة جامعيون في مناصب سياسية عليا، وأطباء تشطون في منظمة "أطباء بلا حدود"، ثم جاء دور الفنانين والكتاب ليحتلوا بعض المراكز الحكومية أيضا، وسرعان ما أن أصبحت المنظمات غير الحكومية فاعلا رئيسيا إلى جانب الحكومات في تسيير الشؤون الوطنية وحتى العالمية أيضا([1]).

(1): برهان غليون: **المجتمع المدني من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية**،مرجع سابق ص05.

لقد ساعد مناخ الحريات والاستثمار في الفرد وتشجيع مبادرته الفردية، في إطار الازدهار الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة واستقرار القيم والمعايير الاجتماعية بالتالي على تحرير المجتمع شيئا فشيئا من التسليم والاستسلام للدولة، وشجع على قيام جماعات وهيئات منظمات تعمل من أجل المجتمع وتجسد إراداته المختلفة بعيدا عن وصاية الدولة، وأحيانا بمساعدتها. وقد نمت بالتدريج فكرة العمل بموازاة الدولة، وكان الدفاع عن الأقليات والجماعات الهامشية والفقيرة القاعدة التي نشأت عليها هذه المنظمات([1])

.وبهذا فقد أصبحت الساحة السياسية والاجتماعية في أوربا وأمريكا منذ العقود الثلاثة الأخيرة تعج بالعديد من المنظمات الشعبية المختلفة، سواء من حيث التنظيم أو الأهداف أو الوسائل أو الأعضاء، ومن أكثر هذه المنظمات تأثيرا وتنظيما نقابات العمال التي لها ثقلها السياسي في عمليات التصويت، وتأثيرها الفاعل على صناع القرار، ولهذا تسعى كل التيارات السياسية إلى كسبها وتلبية مطالبها. ومن المنظمات المهمة أيضا هناك(الاتحادات الطلابية، الاتحادات الفلاحية، المنظمات النسوية...الخ)، وهي منظمات تستمد قوتها من قدرتها على إيصال أعضائها إلى البرلمان، وكذلك على التأثير في السلطة وقراراتها من خلال تعبئة الجماهير، كما أن قسما من هذه المنظمات تعد العمود الفقري للحياة الاقتصادية([2])، وقد أصبحت تقف إلى جانب الدولة العديد من المنظمات غير الحكومية التي تملك من الموارد المادية والإطارات الفنية والخبرات البشرية ومن المشاعر الإنسانية و المشاريع والمخططات ما يوازي ما تملكه الدولة أو يتجاوزه في العديد من المجالات.

وبالتالي فإنها تترك الحاجات الحقيقية وتعمل بالمشاركة معهم وتراهن على الأعمال التطوعية التي توفرلهم الكثير من الموارد المادية وتشحن المجتمع بروح التضامن؛ وبذلك فإن هذه المنظمات تشكل دعما كبيرا للدولة وتخفيفا لأعبائها، حتى

(1): المرجع نفسه ، ص13.

(2): حافظ علوان حمادي دليمي: **النظم السياسية في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**، وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001، ص69.

يمكنها الانشغال بالمسائل الإستراتيجية الكبرى والخطط الطويلة المدى([1])، كما تعد بمثابة خزانات للمعلومات يلجأ إليها صانعوا القرارات الحكومية، فأعضاء الحكومة والبرلمان بحاجة دائمة لهذه الجماعات لكي تمدهم بالمعلومات والخدمات الإرشادية، حتى يتسنى لهم تشريع القوانين والقرارات([2]).

إن الاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني في الدول الغربية دليل على مستوى من النضج الديمقراطي؛ سواء على مستوى الدولة التي شجعت على المبادرة واحتلال مواقع بقيت تحتكرها منذ فترة طويلة وقدمت لها التسهيلات القانونية والتنظيمية وحتى الدعم المالي لتقوم بالدور المنوط بها، أو على مستوى المجتمع الذي لم يعد يحتاج للدولة في تنظيم جميع أموره، بل صار قادرا على المبادرة بنفسه لإيجاد العديد من الحلول التي يحتاجها، والتي يستطيع أن يقدمها لمختلف الفئات الاجتماعية حسب حاجاتها وخصوصياتها، بدل الحلول القياسية الموحدة التي كانت الدولة تقدمها دون مراعاة المشاكل الخاصة والخصوصيات والظروف المحلية([3]).

وبالتالي فإن المجتمع المدني في الدول الغربية له من القوة والفعالية ما أصبح يشكل العمود الفقري للنظام الاجتماعي في حين تشكل الدولة النخاع الشوكي منه([4]) وذلك لاكتفائها بمهمة الترشيد والتنسيق العام، حتى قيل" إن المجتمع المدني من حسنات الدول الغربية"؛ فأنت تستطيع التعبير عن كل أفكارك وما يجول في ذهنك دون أن تنتظر متى يطرق رجال الشرطة بابك، وإذا تعرضت للتمييز العنصري أو للاعتداء على حقوقك فإنك ستجد العديد من المنظمات التي تدافع عنك وتحميك مجانا.

2-5- في الوطن العربي والإسلامي:

يعتبر المجتمع المدني كفكرة أو كمصطلح جديدا على المجتمعات العربية، غير أنه كظاهرة واقعية قديم يضرب بجذوره إلى بدايات التاريخ الإسلامي، حيث يعتبر الدين

(1): برهان غليون: مرجع سابق، ص14.

(2): حافظ علوان حمادي دليمي: مرجع سابق، ص74.

(3): برهان غليون: مرجع سابق، ص13.

(4): المرجع نفسه، ص13.

الإسلامي إطارا تجسدت من خلاله قيم ومبادئ المجتمع المدني على أرض الواقع قبل أن يتناولها الفكر الغربي والفلسفة والتنظير.

وبهذا فقد تعددت الجمعيات والتنظيمات العربية وتعددت أهدافها ومساراتها بين الأدب والثقافة والسياسة، وقد عرفت معظم الأقطار العربية تعددية سياسية منذ مطلع القرن العشرين وذلك نتيجة للسياسات التي مارستها الدولة العثمانية والتي من أبرزها (المركزية الشديدة) وسياسة (التتريك) التي استفزت أبناء القوميات المتعددة داخل الدولة لتشكيل تنظيمات علنية وسرية [1]

.وقد ازدهرت تنظيمات المجتمع المدني مابين الحربين العالميتين أين خضعت المجتمعات العربية لسيطرة الاستعمار، حيث لعبت هذه القوى المدنية دورا هاما في مواجهة الاستعمار وتحرير البلاد، وهو ما أشار إليه طاهر لبيب في قوله" أن الحركات السياسية والنقابية والفكرية كانت في عهد الاستعمار أكثر تنوعا ونشاطا مما أصبحت عليه بعد الاستقلال في كل الدول المستعمرة سابقا، على الأقل في المغرب العربي، كما كانت هناك مؤسسات أهلية لها طابع خيري إجمالا، لكن مساهمة هذه الحركات في العمل التحرري لم تكن-بحكم مرحلتها- قائمة على مطلب تطوير المجتمع المدني كفضاء للحريات إلا في حدود ما يساعد عليه من مهمة التحرير الوطني" [2]؛ فقد كانت الجهود مركزة على المطالبة بالاستقلال والدفاع عن الحرية والهوية الثقافية، وأجلت حركات التحرر الحديث عن سمات مجتمع الاستقلال المنشود، وهو ما أوقف نمو المجتمع المدني بعد بضع سنوات من الاستقلال إثر سلسلة من الانقلابات العسكرية التي شهدتها جل الدول العربية، والتي صاحبتها سياسات راديكالية.حيث صار نمط حكم الحزب الواحد هو السائد، مستغلا الإيديولوجيات القومية والاشتراكية والوحدوية،هذا من جهة واستحواذ العقلية العشائرية والطائفية على السلطة من جهة أخرى.

وأمام صمت الشعوب وإذعانها فقد فقدت مؤسسات المجتمع المدني كل أو معظم استقلاليتها، حيث أن سعي الفئات الحاكمة لاحتكار السلطة ومصادر القوة في المجتمع أدى إلى القضاء على المعارضة واستقلالية المؤسسات وبالتالي قمع المجتمع المدني

(1) أحمد شكر الصبيحي: مرجع سابق،ص62.

(2) شاوش خوان جهيدة : مرجع سابق, ص 26.

الذي أتاح المجال لعودة المجتمع القبلي و القرابي والطائفي.... وقد أدت الانتكاسات المتوالية للأنظمة العربية بدءا بهزيمة عام 1967 على يد إسرائيل وصولا إلى أزمة الخليج، إضافة إلى الأزمات الداخلية التي تعانيها هذه الدول.

أدى كل ذلك إلى فقدان هذه الأنظمة لشرعيتها وانهيار الثقة بينها و بين الشعوب التي تحكمها، ولم يكن أمام الدول المتقهقرة إلا التخلي عن بعض وظائفها التي لازمتها خلال الخمسينات والستينات وحتى السبعينات، هذا الانسحاب غير المنظم أتاح الفرصة إما للحركات الإسلامية المتطرفة(كما حدث في مصر والجزائر) أو للحركات الانفصالية(كما هو الحال في السودان والصومال والعراق) لتملأ هذه الحركات المجال العام الذي انسحبت منه الدولة . ومع تراجع الدولة في السبعينات والثمانينات انتعشت المؤسسات المدنية وظهرت مئات التنظيمات التطوعية وهيئات تنمية المجتمعات المحلية، حيث تشير بعض الأرقام إلى وجود أقل من 20.000 منظمة في منتصف الستينات لتصل إلى أكثر من 70.000 منظمة في أواخر الثمانينات [1]، وكان ذلك انعكاسا لعدة عوامل ساهمت في هذا النمو والتزايد السريع للمنظمات غير الحكومية عموما في المجتمعات العربية منها [2]:

- ضعف الدولة وتراجعها عن عدة ميادين لصالح قوى المجتمع المدني.
- ازدياد وعي قوى المجتمع المدني بدورها القطري والقومي.
- تنامي قيم الديمقراطية وتطور نشاط منظمات حقوق الإنسان.
- تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية التي لم تعد تلبيها الدول العربية (السكن، التعليم، الصحة، الشغل...).
- اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب.
- زيادة الموارد المالية بارتفاع عائدات النفط، ومن ثم بداية ظهور المؤسسات الخاصة
- نمو هامش الحرية إثر عجز الدولة عن السيطرة على المجتمع، وتطور أساليب المراوغة والتحايل على الدولة لدى المواطنين.

(1) سعد الدين إبراهيم :المرجع السابق،ص ص 19-22.

(2) أحمد شكر الصبيحي: مرجع سابق، ص74

إن هذه الظروف اضطرت الدولة إلى الدخول في حلول وسط منها التسامح مع نشاط المؤسسات غير الحكومية ولكن في حدود تضعها الدولة من خلال الدساتير والقوانين المختلفة؛ ففي دراسة للباحث **فاتح سميح عزام(*)**حول الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية يشير إلى أن أربعة دساتير فقط تقدم ضمانات لإطلاق حرية الفكر أو الرأي دون قيود واضحة في نصوصها(الجزائر، البحرين مصرموريتانيا) أما بقية الدساتير فإنها تخضعه لشروط التنظيم وفق القانون الذي لم تحدد معاييره، كما تضمن كل الدساتير العربية حرية تكوين الجمعيات دون تحفظات كثيرة، ولكن توضع القيود وتزداد كلما اقتربت هذه الجمعيات من النشاط في المجال السياسي بمفهومه الواسع، فاللغة المستخدمة في صياغة هذا القانون هي لغة يسهل تأويلها إذ تفتقر إلى الدقة والوضوح(1).

إذن فرغم اعتراف البلدان العربية بهذه الحقوق إلا أن هذا الاعتراف فقد معناه عبر سلسلة من القيود المفروضة في القوانين المحلية والإدارة المحلية الاعتباطية للحكام، وكما يقول الدكتور **باقر النجار:**

" فالسلطات نفسها لا تحترم هذه الدساتير، كما أن المجتمعات لا تصر كثيرا ولا تناضل في سبيل احترامها، فلقد ظلت هذه الدساتير حبرا على ورق؛ فحرية الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أو شبه غائب، وهو في أكثر الأحيان مسألة فيها نظر، وهذا النظر يعود للحاكم وحده. أما التعددية الحزبية التي تنص عليها الدساتير، كتشكيل الأحزاب والجمعيات فهي لا تصمد أمام هجوم الأحزاب الحاكمة، فهي الحزب الأكبر، وتحظى مؤسساتها ومنظماتها المدنية والسياسية بكل الدعم المتوجب على الدولة نحو مؤسسات المجتمع المختلفة" [(2)].

---

(1) فاتح سميح عزام: **الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية**، مجلة المستقبل العربي، عدد277 (2002/3)، ص-ص.22-24.

(*): مدير دعم حقوق الإنسان في مكتب مؤسسة فورد للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

(2) باقر النجار: **الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني**، ندوة المجتمع المدني وإشكاليات التحول الديمقراطي، جامعة قطر , (14-16مايو2001)، ص 7.

وهو أيضا ما تؤكده الدكتورة **أماني قنديل** في دراستها للمجتمع المدني المصري إذ تقول: "يشير الواقع المصري إلى دولة لا تثق في المجتمع المدني، وأيضا مجتمع مدني لا يثق في الدولة، ويشير هذا الواقع أيضا إلى غياب مرجعية قانونية مقبولة من الأطراف المعنية تنظم حركة المجتمع المدني ،والقانون 32 لسنة1964 بخصوص الجمعيات الأهلية يصلح كنموذج سافر في هذا الإطار، كذلك فإن الواقع يشهد تجاوزات للدستور والقانون متتالية وكثيرة، ويكفي الإشارة هنا إلى أن الأحكام القضائية التي صدرت لبطلان عضوية ما يقرب من خمسين في المائة من أعضاء مجلس الشعب بعد الانتخابات الأخيرة لم يكن لها أي اعتبار" [(2)].

وقد استغلت السلطات القائمة في كثير من البلدان العربية طغيان القضايا الأمنية في الأعوام الأخيرة لتهميش المجتمع المدني وإلجام الأصوات المنادية بالحريات والديمقراطية، وذلك في ظل قوانين الطوارئ والقوانين المؤقتة المعدة لزمن الحرب والتي تستمر في زمن السلم وتدوم بدوام السلطات وقد تمتد بعد تغيير النظام السياسي نفسه وممثليه [(3)].

إن الخطأ الذي وقعت فيه النخبة والأحزاب السياسية في الوطن العربي هو انشغالها بالصراع على السلطة وإهمالها لدعم تنظيمات المجتمع المدني وتعزيز قيمها على مستوى القاعدة الاجتماعية وهو الأمر الذي جعل الأحزاب العربية –كما يقول الدكتور **وليد قزيها**- أحزاب نخب تتعاطى السلطة ولا تتعاطى سياسة المجتمع، ولا توجد سوى الحركات الإسلامية لتمثيل المجتمع المدني الحقيقي [(4)]؛ فهي مستقلة عن الدولة ولا تلعب اللعبة السياسية عن طريق النخب، بل وتمارس السياسة عبر جذور المجتمع، وهو –طبعا-رأي لا يمكن تعميمه فيما يتعلق بالحركات الإسلامية؛ فقد أثبتت الحركات الإسلامية المتبقية في الجزائر مثلا على أنها أحزاب تتعاطى السلطة-على حد تعبير الدكتور قزيها- موازية في ذلك الأحزاب العلمانية أو شبه العلمانية.

---

(2) أماني قنديل: **تطور المجتمع المدني في مصر**، مجلة عالم الفكر، مجلد 27، عدد03 (يناير، مارس1999) ، ص 112.

(3) باقر النجار : مرجع سابق , ص 7

(4) وليد قزيها: مرجع سابق، ص 55.

و من هنا تتضح أهم عوائق المجتمع المدني العربي في الواقع هي تأقلم المواطن العربي مع هضم حقوقه كإنسان وكمواطن، وهي حالة أفرزتها من جهة الشخصية أو الوضعية الاتكالية التي تميز بها المواطنون العرب لسنوات طويلة في ظل دولة ريعية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة مواطنيها [1]، ومن جهة أخرى الشعور العميق بالخوف والانهزامية أمام الدولة التسلطية التي لا يقيدها قانون.

ويبقى أن نقول انه إذا كانت هناك خصائص كبرى يمكن أن نصف بها النمط الجديد للمجتمع المدني العربي، هذا المنبثق عن مرحلة التحول الحديثة، فهي عدم الثبات والتقلب السريع والمتواصل وغياب المقومات الذاتية والاتساق الداخلي وانعدام فرص وآليات تحقيق التوازنات الكبرى، المادية منها بين الإنتاج والاستهلاك، والطلب والعرض، أو المعنوية الروحية التي تعبر عن الآمال والمطالب والحاجات المتباينة والمتعارضة لمختلف تجمعات السكان.

2-1 عوائق المجتمع المدني في الدول العربية:

2-1-1- غياب الحوار و المنافسة:

إن غياب الحوار و المنافسة القائمة على الإقناع بالحجة و عدم الالتزام بقواعد ومعايير تكون محل إجماع، هي ظواهر مميزة لبناء الأنظمة العربية .

إن المجتمعات العربية تعيش تحت هيمنة أنظمة شمولية ،حيث توحيد الفكر وصياغته في قوالب جاهزة أحد أهدافه الرئيسية المعلنة ،فهكذا نجد الخطابات الرسمية في الدول تؤكد وحدة الثقافة و ألأهداف والمصلحة لدى كل القوى الاجتماعية

2-1-2- التكوين الأيديولوجي و الثقافي:

إن التكوين الإيديولوجي والثقافي السائد في الأنظمة العربية القائم على إخضاع المجتمع لأجهزة تجيد إعادة إنتاج القمع الفكري ، بالتالي التدخل في جميع مجالات الحياة، ويرجع السبب في ذلك كما يرى **برهان غليون** إلى أن الأنظمة العربية

(1) شاوش خوان جهيدة : مرجع سابق , ص31.

. تخشى المجتمع المدني لأنه يؤرقها ، لذلك فهي تعمل بكل الوسائل لقمعه ومنعه من الحركة والنمو وفرض الحصار عليه.([1])

2-1-3- هيمنة الدولة

إن هيمنة الدولة على المنظومة التربوية وفرض الرقابة التامة على وسائل الإعلام وجميع الهيئات والهياكل العاملة في حقل الإنتاج الفكري والإبداع. وبالتالي فقد أصبحت مؤسسات المجتمع المدني مجرد أداة جاهزة يستخدمها المجتمع السياسي بغية تضيق الخناق عليه

2-1-4- تسييس المجتمع المدني:

إن تسييس المجتمع المدني من طرف المجتمع السياسي وإذابته بالسلطة وأجهزة الدولة لذلك أصبحت جزءا من السلطة الحاكمة ، وما يؤكد هذا ذلك التجنيد الذي تقوم به الدولة لمؤسسات المجتمع المدني في المناسبات الرسمية من أجل القيام بحملات واسعة لصالح مشاريع السلطة و تأطير الانتخابات السياسية .[(2)] إضافة إلى دولنة المجتمع من خلال وقوف السلطة كأداة مراقبة وسدا منيعا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية حيث نجد أنظمة الدول العربية تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية .

ومن هنا فقد أصبحت الدولة في الوطن العربي مؤسسة خاصة توظف سيطرتها المطلقة للتغلغل في كل ثنايا المجتمع خدمة لمصالح الفئة الحاكمة وليس لتعظيم المصالح العامة والنظر إلى أي حركة صادرة عن هياكل ومؤسسات المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية ورفض للدولة وسلطتها . مما يدفعها للجوء إلى الوسائل الردعية ما أدى إلى إحداث خلل سياسي في المجتمع ودخولها مع مؤسسات المجتمع المدني في مواجهات دموية (الجزائر – مصر – السعودية – المغرب .....إلخ.

---

(1) رابح كعباش :**النظام السياسي و التحولات الاجتماعية في الريف الجزائري** ,رسالة دكتوراه غير منشورة .جامعة قسنطينة, الجزائر، 2000 , ص 148

(2) عبد الناصر الجابي : **الجزائر من الحركة العمالية الى الحركات الاجتماعية** , المعهد الوطني للعمل ,2001,ص92

و قد قدر **عزمي بشارة** بان مقولة المجتمع المدني قد تكون مفيدة في المعركة العربية من أجل الديمقراطية إذا تم فهمها فهما نقديا كما أنها قد تكون مقولة ضارة لقضية الديمقراطية إذا استخدمت كأداة سياسية بغية طرح قضية نظام الحكم.[1]

3-1- المجتمع المدني العربي وحوادث 11 سبتمبر .

لقد طرحت الضرورة الملحة للأحداث التاريخية تغيرات جذرية في العالم العربي والإسلامي من منطلق إحلال الأنظمة الديمقراطية - وخاصة بعد حرب الخليج- مما جعل الكثير من البلدان تبحث عن مكانيزمات للتكيف مع هذه المتغيرات وإدخال جملة من التعديلات في الممارسة السياسية من باب تغير الذات قبل تدخل الغير وبخصوص هذا كان انعقاد كثير من الندوات والمؤتمرات التي دعت الى ضرورة الإصلاح من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 دخلت شعارات المجتمع المدني والديمقراطية والمشاركة السياسية في حالة انعطاف وقد تجلى هذا الانعطاف في احتلال العراق وإعلان مشروع الشرق الأوسط الكبير وإعلان وثيقة التحديث والتطوير والإصلاح ومن هنا بدأ التفكير في تكيف وتبيئة هذا المفهوم في العالم العربي والإسلامي ويمكن ويمكن رد ذلك إلى زاويتي نظر :[2]:

3-1-1- النظرة السعودية :

ركز **سعود الفيصل**[*] على دور السياسي في المجتمع ، بالتالي المشاركة السياسية الفعالة إذ يقول " إن غياب المشاركة السياسية الفاعلة له الدور الأكبر في توالي الأزمات وهو المؤدي إلى تعميق التشويهات وهو السبب في أن العربي يعيش في الماضي". أما عن أسباب الأزمة وعدم المشاركة فيرجعها إلى:

---

(1) عنصر العياشي : **:سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر** ,مركز البحوث العربية ,القاهرة , (ط,) 1999,ص31

(2) بييزيد يوسف : **المجتمع المدني ماهيته وضرورته** ,مجلة المجتمع المدني , العدد السابع (29-30 مارس 2005) ص.ص 33-34.

(*) سعود الفيصل : وزير خارجية المملكة العربية السعودية .

- النسيج الاجتماعي للمجتمعات العربية والعامل الديني الذي يعتبر أعمق من الرابط السياسي في المجتمعات العربية و كذا روابط العصبيات، لكن المشاركة السياسية تبقى ضرورية وغيابها لا يعني غياب المجتمع ومن ثمة الدولة.

ويرجع تغيب المجتمع المدني إلى مجموعة من الأسباب أو العوامل منها :

- استبعاد المشاركة الشعبية قبل تحرير الأراضي المحتلة بحجة مواجهة العدو و أن المشاركة السياسية قد تتعارض مع الشورى ومبادئ الإسلام وهذا خاطئ بل يجب تفعيلها حتى تتماشى إيجابيا مع الدين والقيم .

- اقتصار المجتمع المدني والانتخابات والمشاركة السياسية على الجانب الشكلي دون الممارسة الحقيقية لها .وبالتالي تبقى صورية لا معنى لها إذا لم تعمق الحريات والممارسات الديمقراطية . [1]

3-1-2- النظرة الإيرانية:

لقد أومأ **محمد خاتمي** [*] إلى مجتمع مدني إسلامي في مؤتمر القمة الإسلامية، عندما أشار إلى معالم (المجتمع المدني الإسلامي)، وقصد بكلامه المجتمع المدني بصبغته المعروفة بعد استبعاد أسسه الفلسفية ونظرة الغرب الخاطئة للكون والحياة .فهو يدعو إلى إقامة مؤسسات المجتمع المدني –كصيغة عقلانية ومتطورة لتنظيم المجتمع – لكن في إطار إسلامي حيث قال (المجتمع المدني الإسلامي هو مجتمع يختلف جذريا عن المجتمع المدني المبني على الأفكار الفلسفية اليونانية والتجارب السياسية للروم).

أما عن خصائص هذا المجتمع المدني فهي كما أوردهاحيث تتلخص:

- ينبغي أن يكون خاليا من الاستبداد الفردي والجماعي وبعيدا عن ديكتاتورية الأكثرية و مبرءا من سحق الأقلية .

- بحيث يكون يكون الإنسان لما هو إنسان مكرما ومعززا وحقوقه محترمة ومصانة.

- المواطنون هم أصحاب الحق في تعين مصيرهم والإشراف على إدارة الأمور الخاصة بهم .

(1) بييزيد يوسف : المرجع نفسه ,ص 34

(*) محمد خاتمي :الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية .

- الحكومة خادمة للشعب لا سيدة عليه وهي مسؤولة أمام الناس الذين جعلهم الخالق عز وجل أصحاب الحق في تقرير مصيرهم

- كل إنسان يؤمن بالنظام والقانون هو صاحب الحق والدفاع عن حقه من أهم وظائف الحكومة .

- ليس المجتمع المدني ميالا للتسلط ولا خاضعا له .

- المجتمع المدني الذي نروم تحقيقه ناشئ من الناحية التاريخية ومن حيث المبادئ النظرية من مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم.

وتكتمل هذه السورة بوضوح بدخول مجموعة من الدول- بعد انهيار الأنظمة الشمولية - التجربة السياسية بنجاح ومنها (أندنوسيا – الفلبين – كازخستان – تركيا) وبالتالي فعجلة التاريخ في صيرورة لا تنتهي وعلى الأنظمة مسايرة هذه التطورات بعمليات إصلاحية قبل أن تشهد تغيرات ثورية أو دموية ([1])

وخلاصة لذلك فإن تنظيمات المجتمع المدني التي اسهمت بدرجة كبيرة في تفعيل الديمقراطية في البلدان الغربية يعود نجاحها إلى استقلالية المجتمع المدني عن الدولة حيث أن بعض المراقبين للحياة العربية يرون بأن تأخر التحول الديمقراطي الفعلي في الوطن العربي يرجع إلى غياب نمو المجتمع المدني ومؤسساته وغياب ثقافة الحوار والتسامح في هذه الأخيرة وسيطرة ثقافة العنف والإقصاء . و قد أدركت الأنظمة العربية مدى إخفاقها في تحقيق الأهداف التي وعدت بها في خطاباتها الرسمية من تدعيم للاستقرار والتنمية والعدالة الاجتماعية والأمن الإستراتيجي والاقتصادي والسياسي واعترفت اغلبها بمحدودية قدراتها على إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية، و الخروج من هذه الوضعية يتطلب السماح ببناء مؤسسات اجتماعية فعالة وقادرة على التعامل مع هذه المشكلات .

وقد أدى تغيب الثقافة المدنية في الأوساط الشعبية والظروف الطبيعية التي يعيشها المجتمع المدني إلى إعاقة دوره الحقيقي في المجتمع، وللتغلب على هذه الصعوبات تطلب دلك إشاعة بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي

(1) بييزيد يوسف : مرجع سابق: ص ص 34-35

والاجتماعي للقوى والتنظيمات الاجتماعية المختلفة حتى يصبح ينظر إلى مؤسسات المجتمع المدني بمثابة إحدى أدوات التغير والبناء داخل المجتمع.

ويتم ذلك من خلال تولي تلك المؤسسات عملية التعبير عن المصالح العامة وبلورتها وتقديمها إلى المؤسسات الحكومية التي تتولى عملية تحويلها وإنتاجها في صيغة قرارات وسياسات عامة ويتولى المجتمع المدني بنفسه عملية المراقبة والمحاسبة من خلال عدد من المسالك والأدوات كالمجالس النيابية وجماعات الضغط والاحتجاج الجماعي .

لقد بات واضحا أن الدولة غير قادرة بمفردها مهما كان حجمها وإمكانيتها وقوتها على تنظيم المجتمع وهذا يتطلب تغير الدولة ذاتها من الداخل أي تبديل نمط الإدارة التي تسيرها وجعلها نابعة من المجتمع ذاته من خلال انتظامه في مؤسسات وتنظيمات مدنية تعمل على طرح الرؤى البديلة والتعبير عن الأفكار المعارضة .

3-5- واقع المجتمع المدني في الجزائر:

تعتبر الجزائر جزءا من الوطن العربي لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني فيها بمعزل عن صيرورة التجربة التاريخية التي أفرزت الوضع الحالي للمجتمع المدني العربي ككل، وربما كان الحديث عن المجتمع المدني الجزائري في كثير من جوانبه تكرارا لما يتعلق به في معظم بلدان الوطن العربي؛ فالجزائر أيضا قد خبرت المجتمع المدني كظاهرة قبل تداوله كمصطلح على المستوى الخطابي، وقد شهد المجتمع الجزائري العديد من التكوينات المدنية التقليدية منذ قرون عدة، (كالمساجد ودور العبادة، الزوايا، الأوقاف...) إلى جانب بعض التنظيمات الأهلية التي تعرف خاصة لدى المجتمعات الأمازيغية مثل "تاجماعت" أو "التويزة" وغيرها من المؤسسات الاجتماعية الطوعية التي كانت تسهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الاعتماد على الذات وحل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة ومؤسساتها في كل صغيرة وكبيرة،ويمكن تصنيف مراحل وجود المجتمع المدني في الجزائر إلى ثلاث فترات هي:

5-3-1- المجتمع المدني في عهد الاستعمار (1830- 1962)

عرفت المؤسسات المدنية نشاطا وحركية في المجتمع الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي أين شهد المجتمع بداية مرحلة من التحولات التي ارتبطت بظروف الاستعمار والمقاومة الشعبية ومحاولة طمس الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، وهو ما انعكس على المجتمع المدني الذي بدأت مؤسساته التقليدية تتلاشى تدريجيا، مع أنها لم تختف نهائيا حيث لا يزال العديد منها قائما في المجتمع الجزائري الحديث.

وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت بعض التشكيلات المدنية الحديثة بالظهور(جمعيات، نوادي، أحزاب...)، والتي برزت إلى الوجود بشكل جلي خاصة في العقود الأولى من القرن العشرين مثل حزب (نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب، جمعية العلماء المسلمين، وغيرها) من المنظمات التي برزت على الساحة السياسية والاجتماعية الجزائرية في بدايات القرن العشرين، والتي كانت جهودها موجهة بشكل أساسي إلى مواجهة الدولة المستعمرة ومحاولة التخفيف من معاناة الفئات الشعبية العريضة المقهورة، والسعي نحو تحقيق الثورة والاستقلال.

وقد أسهمت هذه التنظيمات بشكل كبير في الحفاظ على مقومات الأمة والدعم الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع، وكذا في تعبئة الجهود الشعبية في الكفاح ضد المستعمر.

5-3-2 المجتمع المدني في عهد الحزب الواحد (1965 - 1988)

لم تظهر الحاجة إلى وجود مجتمع مدني في الجزائر المستقلة حديثا، حيث تبنت الدولة النظام الاشتراكي الذي يحمل في طيا ته شعارات العدالة والمساواة والتعاون...الخ، مما جعل مؤسسات المجتمع المدني تتلاشى بانتفاء أسباب وجودها (على الأقل ظاهريا)، وفي ظل دولة شمولية تمارس وصايتها على الشعب في كل صغيرة وكبيرة، وتقيد حريته في التعبير والمبادرة وتشكيل المنظمات الشعبية المستقلة، وحتى تلك المنظمات القليلة التي كانت قائمة منذ الاستقلال حتى الثمانينيات كانت خاضعة للحزب الحاكم وتابعة له .

وبالتالي فقد المجتمع المدني في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر مجمل مقوماته، في ظل روح الإتكالية لدى الشعب والتي خلقتها ممارسات الدولة الوصية على شعب غير واع وغير ناضج سياسيا وغير قادر على المساهمة في تسيير شؤونه، وخاصة في إطار اقتصاد ريعي يعتمد على البترول الذي كانت أسعاره في أعلى مستوياتها.

لم تظهر الحاجة إلى وجود تنظيمات توازي عمل الدولة ومجهوداتها وتملأ الفراغ الذي تعجز الدولة عن الوصول إليه وتغطيته، وتساهم إلى جانبها في تحديد وتطبيق مسارات الدولة وتوجيهاتها. لذا لم تبق في الساحة سوى عدد قليل من المنظمات الجماهيرية التابعة للإدارة المركزية للحزب الحاكم، وهو ما يجعلها تخرج عن نطاق المجتمع المدني لتدخل في إطار ما يسميه دليل منظمات المجتمع المدني "المؤسسات شبه المدنية"([1])، إلى جانب المؤسسات التقليدية العرفية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ القدم والتي ينحصر نشاطها عموما في مستويات محلية ضيقة، إلى جانب بعض التشكيلات السياسية السرية.

3-3-5 المجتمع المدني في عهد التعددية الحزبية (1988 إلى اليوم)

شكلت أحداث أكتوبر1988 تحولا تاريخيا في مسار المجتمع المدني الجزائري حيث فسح الدستور الجديد (1998) مجالا لانتعاش المجتمع المدني إذ أقر التعددية الحزبية، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير...وتبنت الدولة مشروع التحول الديمقراطي الذي كان عاملا أساسيا في إثارة الاهتمام بفكرة المجتمع المدني، وانتشاره الواسع كمفهوم على مستوى الخطاب الفكري والسياسي والإعلامي، وخاصة على مستوى وسائل الإعلام المفرنسة، بل وحتى السلطة في حد ذاتها([2]).

لقد انسحبت الدولة من العديد من المجالات التي كانت تشغلها وتفرض عليها هيمنتها ووصايتها على المجتمع، تاركة المجال حرا خلفها ، لتشغله العديد من التنظيمات التي ظهرت وتزايدت بشكل سريع حتى بلغت في وقت قياسي حجما مذهلا، إذ تشير بعض الأرقام إلى وجود ما يقرب من خمس وعشرين ألف منظمة أو جمعية

(1):نقلا من موقع النترنيت : http://www.undp-pogar.org/arabic/thems/civil/ تاريخ الزيارة 2008/04/30

(2):عبد الناصر جابي: **النظام السياسي الجزائري المجتمع المدني بين السياسة والانتقال**، مقال في كتاب: وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال للنشر،الدار البيضاء، 1998، ص200.

غير حكومية في الجزائر أواخر الثمانينات، مقابل سبعين ألف منظمة غير حكومية في الوطن العربي كله([1]). غير أن غالبية هذه التنظيمات صغيرة الحجم تمارس نشاطها على مستويات محلية، في حدود إمكانياتها المادية والفنية المحدودة.

ونظرا لعدم ترسخ التجربة الديمقراطية الحديثة في الثقافة الجزائرية فإنها لم تنعكس على مستوى الممارسة الواقعية سواء من طرف الشعب أو حتى السلطة ذاتها، ولم تسمح الدولة الديمقراطية ظاهريا والتي لم تزل تحتفظ في طياتها بممارسات الدولة التسلطية للمجتمع المدني بالمساهمة بشكل جدي وفعال في صناعة القرار وفي التأثير على الساحة السياسية وممارسة مختلف الأدوار التي يفترض بها أن تؤديها في المجتمع.

وتعتبر الحركات الإسلامية من أهم التنظيمات التي شغلت مساحة هامة من الفراغ الذي أفرزه تخلي الدولة عن أدوارها الرعائية، إذ اكتسحت الساحة السياسية وحتى الاجتماعية بقوة بعد الإقرار بالتعددية الحزبية، والتي كان نجاحها المرتقب في أولى انتخابات ديمقراطية(1991) سببا في انتكاس التجربة الديمقراطية الوليدة، واشتعال فتيل الأزمة التي أدخلت الجزائر في "عشرية سوداء" عانت فيها الجزائر من ظروف صعبة على جميع المستويات والأصعدة، وكانت فيها الحاجة جد ملحة لمجتمع مدني قوي يدعم جهود الدولة ويقوم بما عجزت عنه في حل المشاكل المتفاقمة في المجتمع، في حين كان جل تركيز الدولة على معالجة الأزمة على الصعيد الأمني.

لقد تميز المجتمع المدني الجزائري حتى بداية الألفية الثانية بالحجم الكبير سواء على مستوى الجمعيات التي بلغت فيما تشير إليه بعض الأرقام إلى سبع وخمسين ألف (57000) جمعية اجتماعية([2])، أو على مستوى الأحزاب التي يقارب عددها الستين حزبا، وغيرها من مختلف المؤسسات المدنية، دون إهمال المؤسسات التقليدية التي لازالت موجودة رغم تضاؤل حجمها ودورها.غير أن هذا الحديث عن تزايد حجم المجتمع المدني لا يمكن بالضرورة إسقاطه على حجم نشاطه أو تأثيره في المجتمع، فهو مع هذا الحجم يعاني العديد من الصعوبات التي تحد من تأثيره.

---

(1): سعد الدين إبراهيم: مرجع سابق، ص22.

(2): طاهر حسين: **الجزائر: الآليات المؤسساتية لترقية المرأة**.

http://www.amanjordan.org/arabic-news/wmview.php?Artid=7400. تارخ الزيارة 2008/02/14

4-5 تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر :

أشار "جان نويل فرييه" في دراسته عن التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا إلى أن الجزائر تضم 53743 منظمة منها 823 منظمة فقط تنشط على المستوى الوطني، الشيء الذي يدل على كون هذه المنظمات ذات طابع خدمي، كما يظهر في بداية التسعينيات تحرك رجال الأعمال نحو التنظيمات المدنية، حيث شهدت الجزائر خمس منظمات لأرباب الأعمال[1]. والتي أصبحت لاحقا شريكا وطنيا في المسار التنموي للبلاد، وفيما يأتي سنورد أهم تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر[2]:

5-4-1 -**تنظيمات العمال والزراع** : وهي عديدة أهمها :

- الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA): والذي تأسس عام 1950م كمنظمة مستقبلية عن النقابة الفرنسية، وواصل مشواره بعد الاستقلال تحت راية جبهة التحرير الوطني إلى غاية 1988م، وحسب إحصاء 1997م يضم هذا الاتحاد 800 ألف عضو، ويعد النقابة العمالية الرئيسية في البلاد.
- النقابة الإسلامية للعمل : تأسست عام 1990 وكانت بمثابة النقابة الموازية للنقابة الأولى تبنتها "الجبهة الإسلامية للإنقاذ".
- اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر: وأسسها الاتحاد العام للعمال عام 1992م بهدف مواجهة النفوذ المتنامي لجبهة الإنقاذ، وقد ضمت ست منظمات أخرى تمثل أصحاب العمل والمدراء من الشركات الحكومية والخاصة وبعض منظمات حقوق الإنسان.
- الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين : (UNPA) : استقل عن جبهة التحرير الوطني عام 1988م، وبحسب إحصائيات 1997م يضم حوالي 700 ألف عضو.

2-4-5 النقابات المهنية :

تعد هذه النقابات إلى جانب منظمات حقوق الإنسان من أنشط التنظيمات المدنية في الجزائر حاليا، وذلك نتيجة اعتبارات عدة أهمها أنها تحصل لأعضائها على مكاسب كتلك التي تحصل عليه الاتحادات، وارتفاع المستوى التعليمي والوعي السياسي

(1) : طاهر حسين :مرجع سابق ، ص 25.

(2) : أيمن ابراهيم الدسوقي :**"المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة-الحصار-الفتنة** ,مجلة المستقبل العربي، العدد259، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سبتمبر 2000)، ص ص 70,64.

لأعضائها، ضف إليها الاستقلالية المالية النسبية لها، كما أنها تعد من أهم المؤسسات الإنتاجية والخدماتية مما يمتن أواصرها، ومن أهم النقابات المؤثرة في الجزائر نقابات الصحفيين والأطباء والمهندسين واتحادات رجال الأعمال.

3-4-5 المنظمات النسوية :

حيث تضم أكثر من 30 منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة وتقاوم العنف الموجه ضدها، كما تبرز في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان وينصب جزء مهم من نشاطها حول قانون الأسرة، ويمكن تصنيف هذه المنظمات كما يأتي:

- الجمعيات الخيرية النسائية: وهي أكثرها انتشارا وعراقة.
- الجمعيات أو الاتحادات النسائية التابعة للأحزاب: وهي على نوعين أولها ما يتعلق بتلك التابعة لأحزاب المعارضة وتكتسي الطابع الإيديولوجي للحزب الذي تكون تابعة له. وثانيها تلك التابعة لأحزاب أو حزب السلطة الحاكمة وأهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA) وما يلاحظ عن هذه الجمعيات أنها ليست مستقلة وإنما هي تابعة تنظيميا وفكريا للحزب الحاكم[1]
- الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة: كلجنة المرأة في نقابة الأطباء أو المحامين، ولجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان...الخ.
- ضف إليها النوادي النسائية، و مجموع التنظيمات غير المنظوية تحت أي تنظيمات السابقة.

4-4-5 جمعيات حقوق الإنسان : ويتوزع هذا التيار على روافد ثلاثة هي: أولئك الذين ينتمون إلى فئات المحامين والجامعيين والأطباء والصحفيين أولا، والثاني يضم عناصر يسارية في حين يتكون الرافد الثالث من أعضاء الحركة الثقافية الأمازيغية

ولعل أهم هذه المنظمات:

---

(1) العيدي صونيا **:: المشاركة السياسية والدخول الديمقراطي في الجزائر** رسالة ما جستير غير منشورة قسم علم الاجتماع جامعة بسكرة 2004- 2005 ص 136.

- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان:و التي أسسها المحامي"علي يحى عبد النور".
- الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: والتي تضم عناصر مثقفة، وقد برز نشاطها خلال أحداث أكتوبر 1988م.
- المرصد الجزائري لحقوق الإنسان.

5-4-5 الجمعيات الثقافية : وهي بمثابة أحد إفرازات أهم سمات النقابة الجزائرية، ومن أهمها: الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، الحركة العربية الجزائرية، والحركة الثقافية البربرية (M.C.B) الشيء الذي يدلّل على انقسام الثقافة الجزائرية بين العربية والأمازيغية.

6-4-5 الجمعيات التطوعية: حيث ارتفع عدد هذه الجمعيات من 12 ألف جمعية العام 1989م إلى 40 ألف جمعية في العام الموالي.

7-4-5 الطرق الصوفية والأخويات الدينية : حيث تتنوع هذه الطرق فنجد الطريقة القادرية، الطريقة الشاذلية، والطريقة التيجانية وغيرها كثير، وقد أصبح للزوايا دورا حساسا في المسار الديمقراطي الجزائري. و حسب الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الداخلية فإن عدد الجمعيات بلغ 75000 جمعية محلية و 1000 جمعية وطنية أما المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) فقد قدم إحصائيات تتمثل في 890 جمعية ذات طابع وطني سنة 2002 [1] . ورغم ما قيل عن حياد هذه المؤسسات المدنية وبعدها عن العمل السياسي إلا أنها بشكل أو بآخر لها دور أو تعاطف مع الأحزاب السياسية خاصة الأحزاب الفاعلة في الساحة السياسية. لكن رغم ذلك فهي تعمل على التحسيس والإعلام والاتصال مع المواطنين خاصة في المناسبات و المواعيد الهامة مثل الانتخابات[2]

ورغم محدودية دور المجتمع المدني ، إلا أنه يحاول تخطي كل العوائق (الإديولوجية و السياسية..الخ) التي تمكنه من أخذ مكانة هامة في المجتمع .

---

(1) omar derrass :le phenoméne associatif en algerie ,fondation friedrich elbert bureau alger 2007.p7

(2) حصة في الصميم : دور المجتمع المدني في الانتخابات المحلية يوم الثلاثاء 2007/11/20 . الساعة التاسعة

خلاصة الفصل الثاني :

و خلاصة لما جاء في هذا الفصل يمكن القول أن المجتمع المدني عرف رواجا واسعا على المستوى السياسي و الاجتماعي والأكاديمي متأثرا بالتغيرات والتحولات التي عرفها العالم على الساحة الدولية و التي ساهمت في إعادة طرح هذا الموضوع للنقاش من جديد ، لينتقل الاهتمام بهذا الأخير من الدول الغربية إلى الدول العربية و الإسلامية التي أدركت إخفاقها في تحقيق الأهداف التي وعدت بها في خطاباتها الرسمية (الاستقرار ، التنمية ، العدالة الاجتماعية....الخ). و بعد ما ساد - لأمد طويل- الاعتقاد الزائف بأن الدولة ومؤسساتها هي المسؤولة الوحيدة والقادرة على تحريك المجتمع نحو حل مشاكله ، هذا الاعتقاد الذي أعاق الدور الحقيقي لعمل مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها أحد أدوات التغير والبناء داخل المجتمع .

و الجزائر كغيرها من الدول عرفت بها مؤسسات المجتمع المدني حركية ونشاط كبيرين خلال المسار التاريخي لها و قد شكلت حوادث 05 أكتوبر 1988.تحولا تاريخيا في مسار المجتمع المدني و مجالا لانتعاشه. ليعرف ركودا أثناء فترة التسعينات (العشرية السوداء)

الفصل الثالث: علاقة الإنسان بالبيئة

تمهيد

أولا: تاريخ الاهتمام بالبيئة

1- مرحلة الصيد

2- مرحلة الرعي

3- مرحلة الزراعة

4- مرحلة الصناعة

ثانيا: النظريات المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة

1- النظرية الحتمية البيئية

2- النظرية الاختيارية

3- النظرية الاحتمالية

4- النظرية التفاعلية

ثالثا: أزمة العلاقة بين الإنسان والبيئية

1- مرحلة حماية الإنسان من البيئة

2- مرحلة حماية البيئة من الإنسان

رابعا : واقع البيئة (المشكلات البيئية)

1- في العالم الغربي

2- في العالم العربي والإسلامي

3- في الجزائر

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: علاقة الإنسان بالبيئة

أولا : تاريخ الاهتمام بالبيئة:

إن التفاعل بين الإنسان والبيئة الطبيعية هو تفاعل قديم قدم الحضارات، وقد تغير تبعا لنشاطات الإنسان وحاجاته المختلفة، بحيث أصبح مجالا هاما من مجالات البحث فيما يعرف الآن باسم علم اجتماع البيئة، ويبحث هذا الفرع في تأثير البيئة بمختلف عناصرها ومكوناتها في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، وكذا في تأثير الإنسان في هذه البيئة، وتفاعله معها إيجابا وسلبا، ويزخر التاريخ الإنساني بالعديد من الأمثلة والشواهد الدالة على مدى التأثير الذي تركه الإنسان في البيئة الطبيعية، خلال مسيرته الطويلة لتحقيق النمو والتنمية، بدءا بالإنسان الأول الذي عاش على القنص، وجمع النباتات، وصولا إلى إنسان العصر الحالي.

1-1- مرحلة الصيد:

تعتبر هذه أول مرحلة مارس فيها الإنسان النشاط الاقتصادي بطريقة بدائية وبسيطة، فقد قنع بما تجود به الطبيعة، فقام بقطف الثمار، وجذور النباتات والحشرات لسد حاجاته الغذائية، وقام كذلك بصيد الأسماك، والحيوانات البرية... ، وبالتالي فإن سلوكه في هذه المرحلة كان سلوكا فطريا، تميز بالتفاعل الإيجابي مع البيئة الطبيعية، حيث عمل على استغلالها بطريقة عقلانية وفق ما تقتضيها احتياجاته[1].

وكان تاريخ الإنسان على مدى آلاف السنين يتسم بالتوازن بين الناس والحيز الذي يعيشون فيه، ذلك لأن عدد البشر كان في تزايد بمعدلات خطية بطيئة ومعدلات استهلاكهم للموارد الطبيعية كانت هينة و مخرجاتهم من مخلفات نشاطهم كانت مما تستوعبه العمليات البيئية الطبيعية أي في حدود قدرة البيئة على تنظيف الذات بالتالي فحاجات الإنسان في هذه المرحلة كانت محدودة، لذلك عاش في حالة توازن وانسجام مع بيئته الطبيعية.هذا و يؤكد الباحث **محمد منير حجاب** هذه الفكرة بقوله "في البداية كان الإنسان يشبع احتياجاته بمجهود أقل، فقد نشأ في بيئة طبيعية تزيد

(1) حسين عبد الحميد، أحمد رشوان : **الاقتصاد والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي**. المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، (مصر) 2002, ص 20.

مواردها عن احتياجاته، وفي هذه المرحلة لم يختل توازن البيئة، ولم يؤثر الإنسان بوضوح في البيئة المحيطة"[1]

2-1- مرحلة الرعي :

لقد انتقل الإنسان إلى هذه المرحلة عقب مرحلة الصيد، ذلك أنه بعدما تمكن من استئناس الحيوانات التي كانت تساعده في أغراض الصيد، والقنص، تمكن من أن يربي الحيوانات ويعتني بها ويقتات منها، وتتميز هذه المرحلة بالتنقل، فكانت الجماعة تتنقل وراء المراعي، حيث تعيش على المراعي الطبيعية، وبذلك ينتفع الناس بمنتجات الحيوان نتيجة الرعي المنتظم واستئناس الحيوان[2]. وخلال هذه المرحلة بدأت تظهر عوامل الاختلال في توازن البيئة الطبيعية، نتيجة الإفراط في الرعي وقطع الغابات، مما أثر سلبا على إنتاجية الأرض.

ويتضح ذلك من خلال تدهور الأرض الذي عانت منه الدول الأوروبية منذ زمن الحضارات القديمة وعبر العصور الوسطى وعصر النهضة، حيث عانت هذه الأخيرة - ومن بينها أيرلندا وسويسرا وأسبانيا ودول أخرى- من الخراب الناجم عن التصحر و الرعي الجائر و الأضرار الناتجة عن الفيضانات وفقدان التربة لخصوبتها هذا فضلا عن تدمير ملاك الأراضي الأقوياء أجزاء واسعة من السهل الأوسط والجنوبي من خلال الرعي السنوي الكثيف للأغنام، مما أدى إلى تعرية الأرض وتغيير التربة وخصوبتها[3].

و يمكن القول أن هذه المرحلة وسعت من دائرة استغلال الإنسان لموارد البيئة الطبيعية، نتيجة الإفراط في الرعي، والذي أثر على توازن البيئة.

(1) قريد سمير مرجع سابق .ص52

(2) حسين عبد الحميد، أحمد رشوان : مرجع سابق, ص 22.

(3) قريد سمير : مرجع سابق . ص53

3-1- مرحلة الزراعة :

لقد جاءت هذه المرحلة بعد مرحلة جمع الثمار، وصيد الحيوانات ومرحلة الرعي، بحيث ارتبطت حياة الإنسان بالأرض واستقرت حياته فيها، وأخذ يتدرج في مدارج الحضارة، وتعددت اختراعاته شيئا فشيئا، حيث أقام القناطر وشيد بعض السدود على الأنهار للتحكم في مياهها، علاوة على إبداع أساليب ونظم جديدة للري وقد ازدادت سيطرة الإنسان على عناصر الطبيعة حينما استخدم الآلات الزراعية وأنتج المحاصيل، وربى الحيوانات ليستهلك لحومها وألبانها في غذائه و أوبارها في كسائه، وبهذا صار الإنسان أهم عنصر من الاستهلاك واختفت تقريبا بقية عناصر البيئة الأخرى خلف أنشطة الإنسان العديدة [1]

وخلال هذه المرحلة بدأ نشاط الإنسان الزراعي يلحق أضرارا بالبيئة الطبيعية، نتيجة الإفراط في الرعي، وتآكل التربة، وقطع الغابات مما أثر سلبا على إنتاجية الأرض. وفي هذا الصدد تشير الباحثة **نعمة الله عيسى** إلى أن "توازن الطبيعة وقع الإخلال به لدى ظهور الطبيعة البدائية كعائق أمام نمو الزراعة وكان الغذاء ولم يزل مشكلة الإنسان البدائي والمعاصر، وكذلك مشكلة الحيوان، وقد حل البدائي مشكلته بالقنص والإفادة من إنتاج الطبيعة. لكنه أراد أن يرفع مستواه الغذائي، فزرع الأرض وجردها من غاباتها التي كانت تغطي مساحات شاسعة" [2].

غير أنه ينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لما علم بعض الناس بأن نشاطهم الزراعي له أثار سلبية على البيئة، تعلموا بعض الطرق لحمايتها، فالصينيون القدماء مثلا، عينوا مفتشين لكفالة عدم تردي الأراضي المزروعة نتيجة سوء الممارسة. واليونانيون والرومان القدماء كتبوا عن العناية بالتربة وإدارة الأرض.

فكتب **أفلاطون** في **القوانين** ما يمكن اعتباره أول تعبير معروف عما نصفه الآن بأنه مبدأ الغرم على الملوث. على أنه يبقى القول بأنه خلال آلاف السنين ونتيجة

(1) محمد منير حجاب :_**التلوث وحماية البيئة، ،(قضايا البيئة من منظور إسلامي)**.دار الفجر للنشر والتوزيع مصر، 1999. ، ص 79.

(2) نعمة الله عنيسي : **مخاطر تلوث البيئة على الإنسان**. لبنان، دار الفكر العربي، 1998، ص 10.

بحث الإنسان عن مناطق نفوذ وأراضي جديدة للزراعة، حدث اختفاء حضارات بأكملها، وأوضح **ديل وكارتر** في كتابهما **القوى : التربة الفوقية والحضارة،** عن تدهور حضارة شمال إفريقيا، بالقرب من قرطاج القديمة - تونس الحالية- نتيجة الغزو الروماني، حيث عمدت روما إلى الزراعة الكثيفة لتعويض انخفاض المحصول، مما أدى إلى إفقار الناس على مر التاريخ وحتى وقتنا الراهن كما أدى ّذلك إلى استنزاف عدة أراضي زراعية جديدة نتيجة الزراعة والرعي الكثيف، مما ساهم في تدهور الإنتاجية، وأدى في النهاية إلى تدمير الأرض إلى الأبد.

وبالتالي فإن هذا المثال يعكس مظهرا من مظاهر الإخلال بالتوازن البيئي نتيجة سعي الإنسان للبحث عن مناطق نفوذ، وعدم التفكير بالآثار السلبية لمثل هذه التصرفات على مستقبل الآخرين.

1-4- مرحلة الصناعة:

لقد تفاقمت- مع انطلاق الثورة الصناعية، وخاصة منذ بداية القرن العشرين- ظاهرتان بارزتان أدتا إلى بدء الاختلال في هذه المنظومة البيئية:- الظاهرة الأولى هي تزايد عدد سكان العالم بصورة تصاعدية سريعة ومذهلة، مما أدى إلى تعاظم فقر الإنسان، إذ لم تواكب التنمية الاقتصادية في هذا الإطار النمو الديموغرافي.- أما الظاهرة الثانية فهي أن إنسان النصف الثاني من هذا القرن، ولاسيما في البلدان المصنعة، هو إنسان يستهلك في الواقع أكثر من حاجته، ومن نتائج هذا الاستهلاك المفرط وغير العقلاني استنزاف أكثر للموارد الطبيعية التي طلب منها عطاء تجاوز طاقاتها الفعلية أحيانا، فبدت عليها علامات التدهور والاختلال[1].

وإزاء هذا الوضع لجأت عدة دول إلى تبني إجراءات وقائية للتخفيف من حدة التدهور والتلوث، فأصدرت في هذا الشأن مراسيم كثيرة للتخلص من النفايات في الشوارع (مثلا)، كما حاولت التشريعات أن تضبط المؤسسات الأكثر تلويثا، ولكن ذلك دون نجاح فعلي (القرار الإمبراطوري لعام 1810 وقانون 1917)، ولهذا

---

[1]- زكريا مصطفى : **واقع الإعلام والتوعية البيئية**. ، المجلة العربية للثقافة، الصادرة بتونس عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 19، سبتمبر 1990، ص ص 157-158.

أعرب الدارسون البيئيون في القرن التاسع عشر عن قلقهم بشأن آثار التحويل البشري للمنظر الطبيعي، نتيجة للنهضة الصناعية التي كانت سببا في حدوث التلوث وتدهور البيئة على أنه يمكن القول بأن الوعي بمخاطر التصنيع لم يحدث إلا في بداية الستينات.

ومن العلامات البارزة في تطور الاهتمام بالبيئة كتاب نشر عام 1962 **الربيع الصامت** لمؤلفه **راشيل كارسون،** والذي أبرز الآثار البالغة لتلوث البيئة بالكيماويات الصناعية، وأوضح أن الإنسان والكائنات الحية جميعا تتعرض لمخاطر تهدد بقاءها. ونتيجة لذلك بدأ الإنسان يهتم بالمحافظة على البيئة وربطها بالتنمية، حيث شكلت بداية السبعينات نقطة تحول على مستوى الاهتمام بالقضايا البيئية، وتجسد ذلك في العديد من الدراسات، والبحوث العلمية، والمؤتمرات التي عالجت قضايا التنمية من منظور بيئي.

ففي سنة 1967 تأكد للمجتمع الدولي أكثر، بأن مخاطر التلوث البيئي أمر كبير، ولهذا الغرض قررت - **الجمعية العامة للأمم المتحدة**- عقد المؤتمر الدولي الأول للتصدي لهذه المخاطر في مدينة ستوكهولم في يونيو/ جوان1972 على أنه ينبغي التذكير أن الأزمة البترولية التي شهدتها الفترة الممتدة من 1975- 1985 أحدثت تباطؤا في الجهود والاهتمام بمشاكل البيئة، فأزمة الطاقة خففت من الاهتمام الذي كان يواجه الصناعيون لمشاكل البيئة، و بدأو عندها يتساءلون عن الآثار الاقتصادية للإجراءات المضادة للتلوث. و أصبحت المخاطر الاقتصادية أكثر وزنا وفق اهتمام الرأي العام بموضوع محاربة التلوث الذي لم يكن يستعيد جاذبيته لولا الكوارث العظمى.[1]

وعليه يمكن القول أن هذه المرحلة تميزت في بدايتها بتدني الاهتمام بآثار التصنيع على البيئة والمتمثلة في التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، وكذا إهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية (العادات، السلوكات، القيم...) المرتبطة بالإنسان وعلاقته ببيئته الطبيعية (الكبيرة والصغيرة)، وكذا اتساع الهوة بين البلدان المصنعة

(1) قريد سمير :. مرجع سابق الذكر .ص55

الأوروبية والبلدان السائرة في طريق النمو، وهذا ما دفع الفكر الإنساني إلى التركيز في الوقت الحالي على هذه الجوانب، والعمل على إدراجها ضمن الاعتبارات البيئية.

ثانيا- النظريات المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة

لقد سعى الإنسان- مند القدم - إلى استغلال موارد بيئته بطريقة أو بأخرى لإشباع حاجاته الأساسية والثانوية عن طريق الوسائل التكنولوجية.ويترجم هذا الاستغلال في صورة العلاقة المتبادلة وإن كانت الاستفادة للإنسان أكثر بكثير، لذا فقد انشغل العديد من العلماء بهذه القضية والتي أطلقوا عليها قضية "العلاقة الإنسانية- البيئية". وتعددت النظريات التي تحدد أنواع العلاقات المتغايرة إلا أنه يمكن حصرها في:

2-1- نظرية الحتمية البيئية (Determinism):

ويقر أصحاب هذه النظرية أن الإنسان يخضع بكل ما فيه للبيئة فهي التي تسيطر عليه وليس العكس كما يتردد ويشيع. فالبيئة بما فيها من مناخ معين وغطاء نباتي وحياة حيوانية تؤثر على الإنسان من مختلف الجوانب ونمثل لذلك بتأثير البيئة على عظام الإنسان.

فإذا كان الإنسان يعيش في بيئة جبلية يكون تأثيرها بالإيجاب على تقوية عضلات الأرجل .. أما إذا كانت بحرية فهي تقوي عضلات اليدين. وقد أدى هذا التأثير المتباين والتناقض الواضح بين الشعوب وخاصة بين الآسيويين والأوربيين والذي استرعى انتباه الفلاسفة منذ القدم إلى ظهور نظرية الحتمية لتفسير هذا التناقض.

2-1-1 روادها

- **ابن خلدون (1400 م):**

وقد ارتكز ابن خلدون في تفسير علاقة الإنسان ببيئته على أثر المناخ في طبائع الشعوب وتأثير الهواء على ألوان البشر، وضرب مثلاً لذلك بشعوب السودان والذين وصفهم بالخفة والطيش وكثرة الطرب والسبب في ذلك الحرارة التي تجعلهم أسرع فرحاً وسروراً وأكثر انبساطاً. كما تحدث ابن خلدون عن الأقاليم الجغرافية

وتأثيرها في حياة الإنسان حيث يرى أن هناك سبعة أقاليم، يتميز الثالث والرابع والخامس بالاعتدال وهو صفة طبائع سكانها أيضاً وألوانهم..الخ أما الأقاليم غير المعتدلة فتلك التي تقع في الأول والثاني والسادس والسابع وسكانها متوحشون غير مستأنسين.

- **أرسطو (284-322 ق.م):**

تناول في كتابه عن السياسة الفرق بين سكان المناطق الباردة في أوروبا وسكان آسيا، فسكان أوروبا بالنسبة له يتميزون بالشجاعة التي كانت أساس حريتهم لكنهم غير ماهرين في الإدارة والفهم والتنظيم وبالتالي يفتقدون إمكانية السيطرة أو الإمساك بزمام الأمور.أما سكان آسيا فلديهم الفكر والمهارة الفنية لكنهم يفتقرون إلى الجرأة مما جعلهم محكومين بغيرهم .. في حين أن الإغريق في ذلك الوقت كانوا يعيشون في منطقة وسط بين الآسيويين والأوروبيين مما جعلهم يجمعون بين مميزات المجموعتين.

- **هيبوقراط (420 ق.م):**

و قد شار كتابه "**الجو والماء والأقاليم**"، أن سكان الجبال المعرضين للأمطار والرياح يتصفون بالشجاعة وطول القامة والطباع الحميدة أما سكان الأقاليم المكشوفة الجافة فيتصفون بنحافة القامة وحب التحكم.[1]

- **مونتسكييو:**

تحدث مونتسكييو في كتاب "**روح القانون**" عن أثر المناخ والتربة في حياة الإنسان:

أ- المناخ:

المناخ البارد: شجاعة- نقاء النفس- قوة جسدية.

المناخ الحار: جبن- مكر- ضعف.

ب- التربة:

---

[1] http://www.feedo.net/Environment/Ecology/ManInteractionsWithEnvironment.htm
تاريخ الزيارة 2008/03/12

يصل تأثير التربة إلى الحد السياسي ونوع الحكومات:

- **التربة الخصبة** = نظام ملكي وديكتاتورية.
- **التربة الفقيرة** = نظام جمهوري وديمقراطية.
- **سكان الجزر** = الاستقلالية والاستقرار.

- **شارلز داروين:**

وبظهور نظرية النشوء والارتقاء لداروين والتي ترجع فيها نشأة الإنسان وتطوره إلى البيئة الطبيعية،مما أعطي دفعا قويا لتقدم نظرية الحتمية البيئية إلى الأمام أكثر وأكثر. حيث ظهر بعدها العديد من العلماء التي تؤيد نظرية الحتمية ومنهما:

- **بكل (Buckle):**

واستند في برهانه على ثلاثة عوامل تتصل بالبيئة من: (مناخ - غذاء – تربة) وهى عوامل مؤثرة على الحضارات الإنسانية المختلفة التي وجدت منذ قديم الأزل. فالحضارة في أفريقيا وآسيا تأثرت بخصوبة التربة. في حين أن الحضارة الأوروبية تأثرت بالمناخ، فالحرارة الشديدة تعوق العمل بينما المعتدلة فهي منشطة، ومع توافر الغذاء ورخصهو زادة ثمنه يتوافر العمل وتقل الأجور والعكس صحيح. أما الحضارة المصرية والهندية والصينية فهي من أكثر الحضارات المزدهرة لتوافر الحرارة الملائمة والتربة الخصبة.

- **فيكتور كزن (cousin Victor):**

وتتلخص استنتاجاته في العبارات التالية التي تعبر عن وجهة نظره في العلاقة البيئية –الإنسانية:و هو كما يأتي "اعطني خريطة لدولة ما.. معلومات وافية عن موقعها ومناخها ومائها ومظاهرها الطبيعية الأخرى ومواردها وبإمكاني في ضوء ذلك أن أحدد لك أي نوع من الإنسان يمكن أن يعيش في هذه الأرض، وأي دولة يمكن أن تنشأ على هذه الأرض، وأي دور يمكن أن تمثله هذه الدولة في التاريخ".

2-1-2- نقدها :

- **الرأي الأول:** عدم المنطقية.. صحيح أن البيئة تعد إحدى العوامل الهامة التي تؤثر على الإنسان لكنها ليست العامل الوحيد أو المنفرد فهناك العديد منها وليس من المنطقي أن نقر بحتمية أي عامل من العوامل التي يخضع لها الإنسان في حياته سواء أكانت عوامل اجتماعية، تاريخية، أو حتى بيئية بمفهومها الأعم و الأشمل.

- **الرأي الثاني:** (التطور التكنولوجي..) يلعب التطور التكنولوجي دوراً أساسياً في الحد من العوائق البيئية فمثلاً بعض البلدان التي يفرض موقعها عليها العزلة مثل **اليابان** وبفضل التقدم التكنولوجي الهائل الذي وصلت إليه أصبحت غير معزولة بتقدم وسائل المواصلات والاتصال.

- **الرأي الثالث:** أهمية دور التاريخ والحضارة الدي يحد من سيطرة البيئة على الإنسان حيث توجد بعض الدول تتشابه في ظروفها البيئية ولكن تاريخها وحضاراتها لهما دور أساسي يختلف تماماً عن الدول المشابهة لها في ظروفها البيئية.

2-2- النظرية الاختيارية:

وهى عكس النظرية الحتمية حيث تقر بإيجابية الإنسان لأنه تتملكه إرادة فعالة مؤثرة ليس فيما يتخذه من قرارات في حياته فحسب ، بل له قوة كبيرة على بيئته أيضاً، فترى أن الإنسان مخير وله القدرة الفاعلة والايجابية في التاثيرعلى البيئة وتسخير كل مواردها لمنفعته إلا أن هدا الاستغلال يجب أن يكون بطريقة عقلانية ورشيدة.[1]

1-2-2 روادها:

- **فيدال دى لا بلاش (blache V.Dela):**

وهو من مؤسسى المدرسة الإمكانية ويرى من خلال نظريته هذه أن للإنسان دور كبير في تعديل بيئته وتهيئتها وفقاً لمتطلباته واحتياجاته. ويصف البيئة بأنها إنسانية (Cultusel) وليست طبيعية (Physical)، ينبغى دراستها على أساس تاريخى من خلال تحليل جهود الإنسان في علاقاته مع البيئة عبر التاريخ. ويرى

(1) الموقع السابق.

التنوع في عناصرها، حيث يختار ما يتلاءم منها مع مهاراته الآلية واليدوية، فالعامل الحاسم هنا هو قدرات الإنسان وإمكانياته التي تجسدت في إقامة الجسور والسدود وشق الأنفاق الجبلية وغيرها. وخير مثال على ذلك الحضارة المصرية القديمة في إقامة الجسور ومشروعات الرى وبناء السد العالى وغيرها من الحضارات الإنسانية الأخرى في بلاد السودان والحبشة.

- **لوسيان فيفر (L.Febver) وإسحق بومان (I.Boman):**

يرى العالمان أن مظاهر البيئة هى من فعل الإنسان مثل حقول الشعير ومزارع الأرز والقطن وقصب السكر وغيرها . وهو الذي نظم الحقول وأقام القناطر والسدود وشق الترع والمصارف و اخترع أساليب وأدوات زراعية جديدة لزيادة رقعة الأرض التي يزرعها. ولا يقتصر الأمر على الزراعة وإنما يمتد للصناعة التي ترتبط إلى حد كبير بتوفير المادة الخام في بيئتها والتي بدورها تتطلب توفير المهارات وسبل المواصلات والمال والأسواق التي هي في واقع الأمر تعتمد على المقومات البشرية أكثر من المقومات البيئية حيث أن المهارة والتكنولوجيا تتصل بالتواجد البشرى.

وإختيار مواقع المدن كان من الأدلة التي استند إليها أصحاب هذه النظرية لتأييد فكرة الإختيار وتحكم الإنسان في البيئة وليس لمجرد تواجدها الطبيعي فالمدن الدينية والحربية سواء من أجل عوامل ثقافية كالتدين أو عوامل أمنية كالحماية. كما أن التوزيع السكاني لأي مدينة في العالم يرجع إلى عوامل اجتماعية وثقافية وبشرية إلى جانب العوامل الطبيعية، ويصل هذا التأثير إلى الحيوان فنجد مثلا عدم وجود بعض الحيوانات في بعض البلدان وتواجدها بكثرة في بلدان أخرى،فالبقر في الهند يحرم ذبحه لتقديسه لديهم .

2-2-2 نقد ها

المغالاة في أهمية دور الإنسان الذي يصل به إلى السيادة والديكتاتورية للتحكم في بيئته ،وهو صاحب الكلمة العليا مما يؤدي إلى نشوء مشاكل عديدة بفعل هذه

السيادة شبه المطلقة مثل مشكلات التلوث وطبقة الأوزون والتصحر والتي تندرج تحت تسمية عامة "مشكلات عدم الاتزان البيئي".

3-2- نظرية الاحتمالية (Probabilism):

وتقوم هذه النظرية بدور الوساطة بين أنصار الحتمية وأنصار الاختيارية (الإمكانية) لوجود نوع من الصراع بينهما مما حتم ظهور نظرية ثالثة جديدة تقوم على التوفيق بين الآراء المختلفة لذا يطلق عليها اسم" النظرية التوافقية "ً. وهذه النظرية لا تؤمن بالحتمية المطلقة أو الإمكانية المطلقة وإنما تؤمن بدور الإنسانوالبيئة وتأثير كل منهما على الآخر بشكل متغير فتغلب على بعض البيئات تعاظم تأثير الطبيعة وسلبية تأثير الإنسان عليها ويكون العكس في بيئات أخرى.

و اعتمد أصحاب هذه النظرية في تفسيرها على تصنيف نوعية البيئة من ناحية ونوعية الإنسان من ناحية أخرى حيث يتفاعل الاثنان سوياً ليشكلان جوهر العلاقة بين الإنسان والبيئة.

فالبيئة الصعبة تحتاج إلى مجهود كبير من قبل الإنسان للتكيف معها، بينما الطرف الآخر المتمثل في البيئة السهلة فتستجيب لأقل مجهود. ويقع بين طرفي هاتين البيئتين بيئات أخرى متفاوتة من حيث درجة الصعوبة فكلما اتجهنا ناحية اليمين يتعاظم دور البيئة وكلما اتجهنا شمالاً يقل. فالإنسان الإيجابي هو الذي يتفاعل مع البيئة بشكل كبير لتحقيق طموحاته وإشباع احتياجاته، أما الإنسان السلبي فهو إنسان محدود القدرات والمهارات ودوره محدود بالمقارنة بالإنسان الايجابي ويقع بين هذين الطرفين مجموعات بشرية مختلفة في المهارات والقدرات وفي التأثير على البيئة.

- ومن ثم فإن هذه النظرية أكثر واقعية لأنها توضح أشكال عديدة للعلاقة بين الإنسان وبيئته دون أن تميز إحدى أطراف هذه العلاقة دون غيره، وتتمثل هذه العلاقة في التنوع الذي يتضح بالشكل التالي:

بيئة صعبة + إنسان سلبي = حتمية بيئية

بيئة سهلة + إنسان سلبي = إمكانية

بيئة صعبة + إنسان إيجابي = توافقية

بيئة سهلة + إنسان سلبي = توافقية

- **أرنولد توينبى** وقد حدد علاقة الإنسان والبيئة في أربع استجابات مختلفة:

- **استجابة سلبية:** تخلف الإنسان علمياً وحضارياً مما يجعله غير قادر على الاستفادة من بيئته أو أن يؤثر بشكل فعال عليها.

- **استجابة التأقلم:** تكون البيئة هي المسيطرة عليه في هذه الاستجابة مع توافر بعض المهارات للإنسان التي تمكنه من التأقلم نسبياً مع ظروفها الطبيعية.

- **استجابة إيجابية:** نجاح الإنسان في تطويع البيئة بما يتناسب مع رغباته واحتياجاته، ويستطيع من خلال مهاراته الإيجابية هذه أن يتغلب على أية معوقات وإن كانت بيئة صعبة.

- **استجابة إبداعية:**وهي أرقى أنواع الاستجابات على الإطلاق، فلا يقف الأمرفيها على كون الإنسان إيجابياً وإنما مبدعاً يعرف كيف يستفيد من بيئته ليس بالتغلب على الصعوبة وحلها وإنما بابتكار أشياء تفيده في مجالات أخرى عديدة.

و كتمثيل للنظرية الإمكانية نأخذ : علاقة الإنسان المصري القديم ببيئته حيث يستفيد من نهر النيل، فقد كان في البداية له السطوة الطاغية فإذا جاء الفيضان عم الخير والرخاء والعكس صحيح ثم بدأ المصري يتدخل بشق الترع وإقامة القناطر

2-4- النظرية التفاعلية:

وترى هذه المدرسة أن هناك تأثير متبادل بين البيئة ومكوناتها فالكائن الحي لا يتأثر بكل ما يحيط به من ظواهر كالحرارة و الطاقة فحسب بل إن البيئة هي الأخرى تتأثر بالكائن الحي عن طريق التغذية المرتدة الخارجية التي يسري تيارها إلى البيئة بمعنى أن البيئة تؤثر في الكائنات الحية التي تسكنها وهي بدورها تؤثر في البيئة المحيطة .و تعد هذه المدرسة إلي الواقعية والموضوعية أقرب فقد أكدت على وجود علاقة تفاعلية بين الإنسان والبيئة فالواقع يشير إلى أن إشباع احتياجات الإنسان تتم عن طريق تحويل بعض عناصر المنظومة البيئية إلى مصادر ثروة تزيد من درجة إشباعه لاحتياجاته

و الإنسان يحاول جاهدا اكتشاف الجديد لمعالجة العناصر المتوفرة في هذا المحيط بتقنيات جديدة لاستخدامها و تقدم النظرية التفاعلية معطيات تساعد على فهم العلاقة بين البيئة والصحة والمرض .فالتفاعل بين المنظومات الثلاث يؤثر بشكل أو بآخر في العوامل المهيأة للصحة أو المسببة للمرض .فالمنظومة الطبيعية تقدم مجموعات من التغيرات الفيزيقية مثل المناخ والتضاريس ودرجات الحرارة....الخ[1] و تقدم المجموعة الاحتمالية عددا من المتغيرات مثل : التعليم ،الثقافة ،التنشئة الاجتماعية ،الممارسات اليومية ،العادات السلوكية و تضم المجموعة التكنولوجية تقنيات حديثة تساعد الإنسان على إشباع مختلف حاجياته مثل القدرة على استخدام مياه الشرب النقية ، توفير المواصفات الصحية في المساكن مما يعزز الصحة العامة كما يمكن أن تؤدي هذه التقنيات إلى أحداث التلوث البيئي وهو المسبب للعديد من الأمراض الخطيرة.

ثالثا - أزمة العلاقة بين الإنسان والبيئة:

بدأ الإنسان حياته على الأرض وهمه الأكبر حماية نفسه من عوامل البيئة وخاصة ما يعايشه من حيوانات مفترسة وكائنات دقيقة تبين له أنها تسبب الأمراض ، وفيضانات وثلوج وصواعق وعواصف وانحباس الأمطار أي أن الإنسان في هذه المرحلة كان يقف أمام البيئة ضعيفا باحثا عن وسائل لحماية نفسه منها ونستطيع أن نميز بذلك مرحلتين من خلال هذه العلاقة:

3-1- مرحلة حماية الإنسان من البيئة:

وفيها استنبط الإنسان من بيئته وسائل عيشه من مأكل و مشرب و ملبس ومسكن، ووسيلة انتقال ووسائل ترفيه . لكن استغلال الإنسان لمصادر الطبيعة التي منحه الله إياها لم يكن أحيانا بطريقة سليمة ورشيدة بل كان بطرق استنزافية ومسرفة خاصة المصادر الطبيعية غير متجددة (الفحم، البترول، المياه الجوفية الحفرية). أما المصادر المتجددة (النباتات، التربة، المياه) فقد أسرف الإنسان في استغلالها بمعدل

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان : **البيئة والمجتمع (دراسة في علم اجتماع البيئة)** ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية (مصر) 2006 .ص 94.

يفوق معدل تجددها تحت الظروف الطبيعية، فتعويض شجرة في الصحراء يحتاج إلى عشرات السنين.

وقد نجم عن الثورة الصناعية مشكلات التلوث بالمواد الكيماوية التي تقذف في الهواء والماء والأرض وما يحدث ذلك من تلويث لمأكل الإنسان ومشربه. وهكذا تدرجت العلاقة بين الإنسان والبيئة إلى أن آلت إلى ضرر كبير أحدثه الإنسان في البيئة وفي مكوناتها وأصبح هم الإنسان الأكبر هو حماية البيئة من غوائل البيئة فعل الإنسان، اذ برزت هناك قضايا بيئية عديدة ، فرضت على الإنسان ضرورة تنظيم العلاقة بينه وبين البيئة، تنظيم أساسه محافظة الإنسان على البيئة واستغلاله لمكنوزاتها بشكل صحي وإلا فإن الدمار والزوال هما النهاية الحتمية لحياة هذا الإنسان على هذا الكوكب فقد انعكست الصورة وتحول هم الإنسان إلى حماية البيئة من خطر الإنسان.

3-2- مرحلة حماية البيئة من الإنسان:

كان الخوف من البيئة قديما أقل مستوى وأضعف ضررا منه في العصر الحديث ذلك أن أخطار البيئة قديما كانت في معظمها _إن لم يكن كلها_ طبيعية كالفيضانات والثلوج والقحط والخوف من بعض الحيوانات المفترسة. ورغم صعوبة التعامل معها وقتئذ إلا أن التكيف معها ليس مستحيلا وتأثيرها على الإنسان ليست بالمهلكة. أما الخوف من البيئة حديثا فقد بات مرعبا ومستواه عاليا إذ أنه يهدد سلامة الجنس البشري ومن بعده الكرة الأرضية التي تحتضنه، ذلك أن المشكلات البيئية الجديدة كالتلوث بأنواعه وضعف طبقة الأزون والأمطار الحمضية وندرة المياه وقلة الغذاء قياسا بالنمو السكاني الذي يشهده العالم .

رابعا- واقــع البيئــة

4-1- في العالم (المشكلات البيئية)

إن المشكلة البيئية هي ذلك الاختلال الحادث في التوازن البيئي نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة و استغلالها بطريقة غير رشيدة وهي تعتبر كذلك ظاهرة ينجم عنها الانحراف عن القيم و المعاييرالاجتماعية وهي ترتبط بالعوامل الاجتماعية

والثقافية[1] و لم تقتصر المشكلات البيئية على الدول الصناعية فحسب بل انتقلت إلى الدول النامية و من أبرز الأسباب التي أدت إلى تفاقم المشكلات البيئية في العالم هي :

- الزيادة السكانية الهائلة والمستمرة و خصوصا في الدول النامية (مصر، الصين، الهند...إلخ) و عدم زيادة المصادر الغذائية بنفس النسبة .
- استنزاف مصادر الثروة الطبيعية من قبل الدول الصناعية منذ بداية ظهور عهد الاستعمار .
- التعامل مع البيئة على أساس مادي و استغلال الموارد الطبيعية أبشع استغلال أدى إلى إهدارها و إصابتها بالتلوث [1] .
- إهمال البعد البيئي في مجال التنمية و استخدام وسائل و أدوات تكنولوجية تعمل على الأضرار بالبيئة دون المحافظة عليها و حفظها للأجيال القادمة.
- اتجاه العالم النامي إلى استنزاف كافة موارده الطبيعية و تصديرها بغية الحصول على العملة الصعبة .
- نقل التكنولوجيا الملوثة في بلدان العالم الثالث و ذلك عندما تشبعت بلدان العالم الغربي بالتلوث و نقل النفايات الإشعاعية.
- التخلص من مخلفات الصرف الصحي و القمامة ومخلفات المصانع في نطاق البيئات المحلية في مناطق مختلفة من العالم .
- التوزيع العمراني والصناعي على حساب الأراضي الزراعية و استخدام المبيدات . و المخصبات الكيماوية لزيادة الإنتاج الزراعي فضلا عن تجريف وقطع أشجار الغابات في مناطق العالم المختلفة.

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف:**البيئة والانسان من منظور إجتماعي** ،ط1 الاسكندرية مصر دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ص 112

[1] أحمد الفرج العطيات : **البيئة الداء والدواء** ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان (الأردن) ص 09

- حوادث نقل المواد السامة مثل تدفق البترول في المحيطات و البحار والأنهار.

- **المشكلات البيئية** : إن العالم يشهد اليوم مشكلات عديدة و كثيرة بالرغم من صعوبة حصرها و تحديدها، وعلى العموم يمكن إبراز هذه المشاكل في: (التلوث بكافة أنواعه ، المشكلة السكانية، الأمن الغذائي، استنزاف الموارد الطبيعية و التصحر ، ندرة العديد من الأنواع الحيوانية والنباتية ، الاحتباس الحراري). بالإضافة إلي قضايا البيئة الاجتماعية و المتمثلة أساسا في الأمية والهجرة بكافة أنواعها والانفجار السكاني.و غيرها من المشكلات البيئية.

4-2- في العالم العربي:و أهم المشاكل البيئية التي يعاني منها: التصحر، استنزاف الموارد الطبيعية انقراض النباتات و الحيوانات مشكلة الأمن الغذائي المشكلة السكانية....الخ [1] و نظرا لصعوبة تحديد هذه المشاكل إلا أن كلامنا سيقتصر على أهم المشكلات البيئية و التي شملت في:

أ- مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية: و نتعرض إلى ابرز مظاهر استنزاف الموارد البيئية و التي تمثلت في:

- **استنزاف الهواء الجوي** :حيث أدت الملوثات الناتجة عن الصناعات المختلفة والتقنيات الحديثة إلى تحويل الهواء من مورد مفيد إلى مورد ملوث و بالتالي فقد أصبحت مناطق كثيرة من العالم تعاني من خطر استنزاف الهواء كما هو في بعض البلدان و المناطق الصناعية مثل لندن ،طوكيو.....الخ.
- **استنزاف المياه** : وقد أدى التقدم الصناعي و التقني إلي تعرض المياه للتلوث من خلال النفايات الملوثة و مجموعة السلوكات الخاطئة كتصريف فضلات الإنسان ،و مياه الصرف الصحي في مجاري المياه العذبة ، و كذا

[1] إبراهيم عصمت مطاوع: **التربية البيئية**، -ط 1 - الدار العالمية للنشر، الإسكندرية (مصر) 2005 ص ص95- 98.

مخلفات الصناعة ، إضافة إلى الزيادة السكانية مما أفرز الطلب المفرط لاستهلاك المياه و نتج عليه نقص الموارد المائية.

- **استنزاف التربة** : و يتجلى ذلك من خلال إسراف الإنسان في استغلال واستعمال هذه التربة للرعي الجائر و استخدام المبيدات وعلى نطاق واسع ،سوء استغلال مياه الري و مشكلة التصحر ، إضافة الى استنزاف الموارد الغذائية و التي تمثلت في الموارد النباتية ، الحيوانية ، البحرية[1].....الخ

ب- المشكلة السكانية: و تعد المشكلة السكانية أحد أهم الأخطار التي تواجه الإنسان خلال صيرورته على كوكب الأرض و قد أفرزت التوقعات أن عدد سكان العالم بحلول 2010 إلى 6.5 بليون نسمة ليصل سنة 2030 إلى 10 بليون نسمة و يبلغ نهاية القرن 21م إلى 28.5 بليون نسمة ، بالتالي فان التوقعات تسلم أن عدد سكان العالم سيزداد بحوالي 100 مليون نسمة كل عام و هذا ما افرز مشكلات أهمها:

- ازدياد أعداد هائلة من السكان على أراضي زراعية محدودة ما ساعد على انتشار الجوع و سوء التغذية..الخ
- غياب العدالة و المساواة في توزيع المواد الغذائية رغم التقدم التكنولوجي
- الاكتظاظ السكاني في الريف نتيجة التقدم في المجالات التكنولوجية الزراعية
- الازدحام السكاني في المناطق الحضرية و تفاقم مشكلات الفقر و المرض والجريمة و عدم الاستقرار الاجتماعي.وما زاد من خطورة المشكلة السكانية هي التوقعات التي تشير إلى أن الغالبية العظمى من الزيادة ستحدث في الإحياء المتخلفة التي تعاني من الازدحام و الاكتظاظ السكاني.[2]

---

[1] حسن أحمد شحاتة : **البيئة والمشكلة السكانية** - ط1- مكتبة دار العربية للكتاب الإسكندرية (مصر) 2001 ص ص 132-134 .

[2] عبد العاطي السيد : **البيئة والمجتمع** ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ،(مصر) ، 2007 ص ص 385-386 .

ج- مشكلة التصحر : و التصحر نوع من التدهور الذي تتعرض له النظم البيئية الطبيعية تحت تأثير ظروف مناخية متقلبة من جهة ومن جهة الإفراط في استغلال الطبيعة من طرف الإنسان ، وتتأثر الدول الفقيرة بهذه الظاهرة ،خاصة الموجودة في إفريقيا و أمريكا الجنوبية وهذا ما أشارت إليه ندوة موسكو حين أقرت إن نسبة 75% من مساحات الأراضي في العالم قد تحولت إلي صحاري و منها 55% لوحدها في قارة إفريقيا وترجع الأسباب التي أدت إلى التصحر إلى ما يلي :

- نشاط الإنسان غير الواعي بإقامة المباني على الأراضي الزراعية وسوء العمليات الزراعية والرعي الجائر
- التذبذب في الظروف الطبيعية البيئية .
- إزالة الغطاء النباتي بقطع الأشجار للاستفادة منها وانخفاض مستوى المعيشة وإهمال زراعة الأرض .
- الحروب التي تعمل على تحويل الأرض من زراعية إلى صحراوية قاحلة .

د- الاحتباس الحراري : والذي يرجع أساسا إلى ارتفاع نسبة الملوثات من الغازات المختلفة. (ثاني أكسيد الكربون أكسيد الأزوت .....الخ) بالإضافة إلى الجسيمات متباينة الأصل والخصائص والتي تعمل على عبور أشعة الشمس وحرارتها للغلاف الجوي والوصول إلى سطح الأرض. وقد أسهمت نشاطات الإنسان وتنوعها بشكل كبير في تزايد معدلات تلوث الهواء والذي أفرز تغيرات مناخية سريعة متوقعة خلال فترة زمنية قصيرة وبالتالي أدت إلى الاخلال بالتوازن البيئي على مستوى العالم . وقد تجلت أثاره في :

- زيادة ارتفاع منسوب سطح البخر منذ بداية القرن العشرين إلى 1991 بمعدل يتراوح مابين (10إلى 20....)

- انقراض العديد من الفصائل النباتية والحيوانية الفطرية لصعوبة التأقلم مع الخصائص البيئية الجديدة [1]

❖ وقد لخص مؤتمر جوهانسبورغ جملة المشاكل البيئية الرئيسية فيما يلي:

* **النمو الديموغرافي:** يبلغ عدد سكان الأرض 1.6 مليار نسمة، ومن المتوقع إن يرتفع إلى 3.9 مليار بحلول عام 2050. وتشير التوقعات إلى إن 49 دولة الأقل تقدما ستشهد نموا سكانيا بمعدل ثلاثة أضعاف، ليرتفع عدد سكانها خلال الفترة ذاتها من 668 مليون نسمة إلى 86.1 مليار. ولن يبدأ عدد السكان بالتراجع إلا خلال النصف الثاني من القرن بفعل انخفاض معدل الولادات.

* **الفقر والتفاوت الاجتماعي:** يعيش حوالي 8.2 مليار نسمة بدخل يقل عن دولارين في اليوم، في حين يطاول سوء التغذية 800 مليون نسمة، بينهم أكثر من 150 مليون طفل. ويملك 15% من سكان الدول الأكثر ثراء 80% من الثروات العالمية.

* **الاستغلال المسرف لثروات الأرض:** يتعدى استغلال الثروات الطبيعية بمعدل 20% كل عام قدرة الأرض على تجديدها، بحسب الصندوق الدولي للحياة البرية. وتشير توقعات الصندوق إلى إن استهلاك سكان العالم في عام 2050 سيتجاوز بكثير قدرة الأرض على تجديد مصادرها البيولوجية ويتحدثون عن نسبة تتراوح بين 180 و220% .

* **تغيرات المناخ:** يؤدي استهلاك النفط والغاز والفحم إلى انبعاث ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات التي تحبس قسما من الحرارة ،وتساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري. وارتفع معدل ثاني أكسيد الكربون في الجو من 280 إلى 360 جزءاً في المليون في غضون 150 سنة، في حين ظل هذا المعدل ما دون 300 جزء في المليون طوال نصف مليون سنة على الأقل. ويتوقع الخبراء أن يبلغ هذا المعدل

([1]) رشاد أحمد عبد اللطيف :**البيئة والإنسان من منظور اجتماعي** مرجع سابق الذكر ص ص 113-114 .

500 إلى 1000 جزء في المليون عام 2100، مما سيؤدي إلى ارتفاع في معدل الحرارة يتراوح بين 5.1 و8.5 درجات.

* **الثقب في طبقة الأوزون:** تراجعت طبقة الأوزون التي تغلف الأرض وتحميها من الإشعاعات ما فوق البنفسجية المنبعثة من الشمس، وذلك بفعل مواد الكلوروفلوروكربون المستخدمة في بعض المنتجات. وبلغ «الثقب» مساحة قياسية تبلغ 30 مليون كيلومتر مربع فوق القطب الجنوبي في أكتوبر (تشرين الأول) 2001. غير أن طبقة الأوزون تتجدد حاليا بفضل بروتوكول مونتريال الموقع عام 1987، وتراجع إنتاج مواد الكلوروفلوروكربون، ومن المتوقع أن تعود إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الثمانينات بحلول عام 2050.

* **الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض:** هناك 11046 جنسا من الحيوانات مهددات بالانقراض خلال العقود المقبلة، و خصوصا بسبب انقراض بيئتها الطبيعية. ويمثل هذا العدد 24% من الثدييات و12% من أجناس الطيور و25% من الزواحف و20% من الضفدعيان و30% من الأسماك.

* **انحسار الغابات:** تغطي الغابات 30% من اليابسة. وتقلصت مساحتها بمعدل 4.2% منذ عام 1990 تحت تأثير صناعة الخشب، واستثمار المناجم وتوسع المدن، بحسب أرقام منظمة التغذية والزراعة (الفاو). و يتوقع أنصار حماية البيئة تراجع ما تبقى من الغابات بمعدل 40% في غضون عشر أو عشرين سنة.

* **الحصول على المياه:** يحرم حوالي 1.1 مليار نسمة من مياه الشرب، في حين يفتقر 2.4 مليار لشبكات صرف صحي مناسبة. وبات انخفاض مستوى المياه الجوفية يطرح مشكلات خطيرة في بعض مناطق الهند والصين وآسيا الغربية والشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي سابقا والغرب الأميركي. كما إن نصف انهر العالم تعاني من التلوث أو من انخفاض مستوى مياهها.

* **تآكل التربة:** يشكل النمو الديموغرافي ضغطا كبيرا على الزراعة، فيؤدي إلى طلب متزايد على الأراضي الزراعية. وتعتبر مساحة من الأرض توازي مساحة الولايات المتحدة والمكسيك معا تالفة بسبب الاستغلال الزراعي المسرف وملوحة التربة نتيجة أنظمة ري عشوائية.

* **استهلاك مخزون الأسماك:** انخفض حوالي ثلث مخزون الأسماك إلى مستوى متدن جدا، وهو يعاني من استغلال مسرف. وقد اختفت بعض الأجناس عمليا، مثل اسماك المورم من بحر الشمال، ومن بعض المناطق على الصعيد التجاري. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الدعم المقدم لصيد السمك الذي تقدر قيمته بحوالي 20 مليار دولار في العام.

4-3- في الجزائر

تشهد الجزائر حسب التقرير الذي أعدته وزارة البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة أزمة ايكولوجية حادة حيث يؤثر التدهور المستمر للأراضي والتصحر في ضياع الغطاء النباتي وضياع التنوع البيولوجي والاستيطان المبالغ فيه في المدن الساحلية والتغيرات الطويلة المدى على مناخ الأرض وعلى الإنتاجية الطبيعية للأنظمة الايكولوجية وتهدم مجهودات تخفيض نسبة الفقر والنمو الاقتصادي الدائم[1]

وسمح التحليل المفصل للمشاكل الايكولوجية الذي تم إجراءه في إطار المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة والتنمية المستدامة بالكشف عن المشكلات التالية :

- **موارد بيئية محدودة وضعيفة النوعية:** وهذا الوضع تفسره سياسة تستند إلى العرض دون غيره وسياسة تسيير الطلب والأسعار غير الرشيدة وغير معقولة للمنشات المالية الأساسية مما يفضي إلى تسربات هائلة من المياه المستعملة غير المعالجة يضاف إلى ذلك مشكلة تخصيص الموارد –المقدر المتاح يقدر بنحو383 للفرد في السنة –ويزيدها تفاقما مشكلة نوعية المياه الرديئة حيث أن نسبة التنقية لا تكاد تذكر وغياب ضبط ذات مصداقية مما ينذر بتوقع حدوث أزمة مائية حادة.

---

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ،**تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**،الجزائر ،2000،ص4.

- **موارد في مجال التربة والغطاء النباتي في تدهور مستمر:** ،فالممارسات الزراعية والعوامل الطبيعية – الانجراف الناجم عن المياه والرياح ،الجفاف المتكرر- لا يفسران الأجزاء المتزايدة من الخسارة الجوهرية للأراضي الزراعية المنتجة واتساع نطاق التصحر ذلك أن سياسة فلاحيه غير ملائمة ومفصولة عن السياسة الريفية وغياب حقوق التملك أو الانتفاع الواضحة وعدم اتساق السياسة العقارية والتوسع العمراني والصناعي الذي لا يعرف الحدود ،كل ذلك لم يساعد على تحقيق استثمار يرمي إلى حفظ الموارد الطبيعية ،ونتيجة لذلك أصبح الانجراف يصيب أو يهدد 12 مليون هكتار في المناطق الجبلية وقد تراجعت المساحة الغابية بما لا يقل عن 01 مليون هكتار فيما بين 1955-1997 وزحف الرمال على 08 ملايين هكتار من السهوب ،ففي تقييم لمشروع السد الأخضر قام بـه مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة فان 42/ فقط من المشاريع والمخططات وقد استمرت ونجحت كما أن تنفيذه تعرض للتوقيف في سنة 1993 نتيجة للقانون العقاري لان أملاك العروش لم توضع في الحسبان عن برمجة المشروع وعدم احترام المعايير التقنية وعدم ملائمة بعض الشجيرات للمناخ واحتياجاتها لعناية خاصة لا يمكن توفيرها فقد حدد البرنامج زرع 100.000 هكتار سنويا بينما المنجز هو 120.000 هكتار في 20سنة تتجه للعوامل السابقة،تعيش الجزائر أزمة بيئية خانقة بسبب برامج التنمية والتصنيع مما يسبب مستويات عالية لتلوث المياه والملوثات الطبيعية والحضرية المتزايدة التي تسبب مشاكل صحية عويصة ،وفي كل مرة تحاول الدولة تسوية مشاكل البيئة ،فان ضغط المواطنين والنشاطات تزيد من حدتها ،وظهور مشكلات جديدة كتسيير النفايات الصلبة والتطهير وصعود المياه ....الخ[1]
- **إطار مؤسساتي وقانوني ضعيف:** ،فالمشاكل زادتها تفاقما الآليات التنظيمية والقانونية المجزاة و قليلة التطبيق كما أن آليات التطبيق للقوة العمومية ضئيلة فرغم إنشاء العديد من الهيئات كوزارة تهيئة الإقليم والبيئة والساحة وإعداد نصوص تشريعية وتنظيمية متعددة إلا أن المؤسسات البيئية ما تزال قليلة التأطير

(1) -..www.dz.undp.org/devloppement local .

زهيدة التمويل لا تتوفر لها حتى الآن دواعي المصداقية والسلطة اللازمة لتأدية مهامها على الوجه Iاللائق وما تزال وسائل الرصد والمتابعة لنوعية المنظومة البيئية روابط واهية ودور المجتمع المدني هامشي. كما أن التمدن غير المراقب والتصنيع غير المتحكم فيه قد اوجد تلوثات في تطور مستمر كانتشار النفايات المنزلية الحضرية ،والقمامات وتدهور نوعية المياه والهواء وتلاحظ الناتج من خلال تدهور بعض مؤشرات الصحة العمومية فيما يخص الوفيات والأمراض والأوبئة المنتشرة وقد تم تقييم الخسائر الاقتصادية للصحة العمومية بأكثر من 7/ من الناتج الوطني الخام وترجع الأسباب إلى عدم انجازاي دراسة علمية متكاملة حول البيئة[1] ،وعدم اهتمام القائمين على القطاع بالشراكة مع المواطنين وأيضا سوء تسيير التدعيمات المالية الآتية أساسا من الدولة والتي تعتبر في مجملها غير كافية .

ونتيجة لذلك سعت الدولة الجزائرية إلى إتخاذ بعض الإجراءات في مجال حماية البيئة و تمثلت في:

- **<u>في مجا ل التلوث (المائي ، الجوي):</u>**

تتعلق الأعمال الجارية بإعادة تأهيل الشبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، بإعادة تأهيل شبكات 10مدن يفوق عدد سكانها 02مليون نسمة، و إعادة تأهيل 24محطة للتصفية دون أن ننسى مبادرات الشراكة مع الدول الأوربية لتحسين تسيير الموارد المائية، مع توسيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص و إعادة النظام التعريفي للماء،وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه، ويقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية و المتعلق بتجديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بمبلغ 170مليون دينار أنجزت منه 50بالمائة.كما اتخذت في هذا المجال عدة إجراءات أهمها اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء أو الطاقة الشمسية (كمال الشرقاوي غزالي،1996)حيث بدأت بتعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص

[1] -وزارة تهيئة الاقليم والبيئة مرجع سبق ذكره،ص 5.

حيث نسجل في الوقت الحالي حوالي 40.000سيارة حولت إلى غاز البترول المميع، وإنجاز 160محطة منتشرة عبر كافة الإقليم –وإن كان هناك مصنع تكرير وحيد لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص بسكيكدة.

وفي المدة الأخيرة، خصصت مصانع الإسمنت ووحدات الامينت-الإسمنت استثمارات جديدة لتجديد أو لإقامة تجهيزات مضادة للتلوث فقد استثمرت سوناطراك 272مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة ولاحترام التزاماتها لا سيما الناتجة عن معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية وباتفاقية مونريال المتعلقة بالمواد المضعفة لطبقة الأوزون،تنفذ الجزائر برنامجا واسعا مخصصا لحماية الجو كإعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون،وإنجاز حوالي 30مشروع مخصصة لإزالة المواد التي تسهم في إضعاف طبقة الأوزون،وتشجيع الاقتصاد في الطاقة ومكافحة التبذير

- **<u>في مجال النفايات الحضرية والصناعية</u>:**

إن عملية جمع وإخلاء النفايات الحضرية في الجزائر تتم في ظروف مقبولة نوعا ما، غير أن هذه الإزالة لا زالت تجري في ظروف لا تؤمن أية حماية للبيئة، خاصة تفريغها في مزابل فوضوية على الرغم من محاولات إقامة مزابل مراقبة،كون الموارد المالية لا تسمح سوى بجمع ونقل النفايات وإن كانت كبريات المدن قد خصصت لها استثمارات معتبرة بغرض التقليل من آثار النفايات على البيئة وسيشرع في وقت قريب في تنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض قيمته26 مليون دولار أمريكي منحه البنك الإسلامي لولاية الجزائر.كما أن وضعية النفايات الصناعية هي الأخرى باعثة على القلق،وإن كانت حوالي 50بالمائة من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث إلا أن معظمها معطلة حاليا لذلك جهزت مؤخرا 15 وحدة صناعية بمحطات تصفية غير أن تشغيلها يبقى اتفاقيا، ومن جهة أخرى تعكف سوناطراك على دراسات حول المعالجة الكيماوية لأوحال البترول عوض طمرها وهذا تحقيقا للمواد03-10من

القانون رقم 03-10مؤرخ في 19جمادى الأول عام 1424الموافقل19 يوليو2003المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

- **-في مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية:**

إن إقامة جل مشاريع وبرامج التنمية الثقيلة والملوثة على الشريط الساحلية زاد من تدهور الوضعية وبالتالي سعت الدولة سنة1992 بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث الناجم عن المحروقات بشراء معدات الكفيلة بمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات ومواد المخابر وإعادة تشغيل محطات تفريغ زيوت البواخر وتكوين الاطارات المختصة وتنظيم المرور في الموانئ،ومن جهة أخرى وعلى غرار بلدان الحوض المتوسطي، بادرت الجزائر بمساعدة برنامج عمل البحر الأبيض المتوسط بإعداد مخطط للتهيئة الشاطئية وقد انتهت دراسته الأولية الخاصة بالمساحة الحاضراتية للجزائر العاصمة، وفي حالة بلوغ هذا المشروع نتائج حسنة،يتم توسيعه إلى مناطق ساحلية أخرى،وقد قدرت كلفة إزالة أوحال الموانئ الرئيسية بمبلغ مليون دينار 3.600.

- **-في مجال الغابات وحماية السهوب:**

العمل لإعادة تهيئة 03ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف، ولكن العمل الجبار الذي تجدر الإشارة إليه هو عملية مكافحة الجراد الصحراوي حيث تم رش أكثر من 1400هكتار من الأراضي الموبوءة بيرقات الجراد الصحراوي في سياق تجربة المبيدات البيولوجية المشتركة بين الجهات المعنية بوقاية المزروعات الجزائرية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التي أكدت بأن هذا المضاد الحيوي (العضلة الخضراء) المتكون من بذور الفطر ومزيج من الزيوت النباتية والمعدنية أفضل من المبيدات التقليدية كونه غير سام لبني البشر ولا توجد له تأثيرات جانبية بيئية أخرى، وقد قدر البرنامج الخماسي لحماية الأراضي وتوسيع الغابات بمبلغ 25مليار دينار

- **- في مجال حماية التراث الثقافي:**

يمثل التراث الثقافي الأثري خاصة سندا للذاكرة الجماعية،..لهذا الغرض فتحت عدة ورشات تعمل حاليا على ترميم التراث التاريخي،وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية وتخص العملية 18ولايةمنها الجزائر العاصمة ب15موقع،الاغواط، قسنطينة، وهران،غرداية...،وقد خصص الغلاف المالي لحماية التراث التاريخي والثقافي ب1.114.000دينار

- **-في مجال التربية والتحسيس البيئي:**

حيث تم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول،وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع ايكولوجية. كما وضعت ***إستراتيجية للعشرية القادمة*** 2001-2011 تتركز حول تحقيق الأهداف التالية:

أ- إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة التي يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة.

ب- العمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر:

من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار والتطور البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها أمرا ضروريا حيث تسمح بالإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر.

ج-حماية الصحة العمومية للسكان:

من خلال التربية والتحسيس البيئي لحث المواطنين على احترام القواعد البيئية فيغيروا سلوكاتهم بصفة إرادية تجاه البيئة سواء بواسطة المعلمين والمربين أو الجمعيات الفاعلة أو الشخصيات المحلية .

خلاصة الفصل الثالث :

و خلاصة لما جاء في هذا الفصل نجد أن البيئة باعتبارها ذاك النظام الديناميكي المعقد في الكثير من المكونات المتفاعلة والمتداخلة مع بعضها البعض فقد تكونت لدى الإنسان خلال مراحل تطوره الحضاري، قدرة على استغلال بيئته و الإخلال بنظامها ، و بالتالي ولوج العالم في أزمة بيئية عالمية تمثلت في خلق عدة مشكلات أهمها : (التلوث ، الاحتباس ، الحراري التصحر.....الخ).

لتنعكس هذه المشكلات البيئية على العالم العربي و الإسلامي، ما جعله هو الآخر يواجه عدة مشاكل بيئية خاصة (التصحر، التلوث... الخ). والجزائر لم تكن هي الأخرى في منأى عن هذه المشكلات.

وعموما فإن تدهور النظام البيئي يرجع أساسا إلى عدم وعي الإنسان بأهمية الحفاظ على البيئة من جهة، و عدم إدماج الاعتبارات البيئية في السياسات التنموية من طرف دول العالم من جهة أخرى.

الفصل الرابع:الإستراتيجية الدولية والوطنية في حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة

أولا : الإستراتيجية الدولية

1- مؤتمر ستوكهولم (1972)

2- ندوة بلغراد (التنمية البيئية 1975)

3- الميثاق العالمي للطبيعة1982

4- مؤتمر قمة الأرض (ريوديجانيرو 1992)

5- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ 2002)

ثانيا: الإستراتيجية الوطنية :

1- الميكانيزمات المؤسساتية المركزية

2- الميكانيزمات المؤسساتية المحلية

ثالثا: الجمعيات البيئية

1- نشأتها

2- عوامل ظهورها

3- دورها

رابعا : واقع الجمعيات البيئية

1- في العالم الغربي

2- في العالم النامي

3- في العالم العربي والإسلامي

4- في الجزائر

خلاصة الفصل

الفصل الرابع: الإستراتيجية الدولية والوطنية في حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة .

لقد مرت علاقة الإنسان بالبيئة بمراحل تطور تعكس ظهور المشكلات البيئية وتعقدها من جهة ودرجة الاهتمام بها من جهة أخرى. محاولين استكشاف هذه العلاقة في سياقها التاريخي من خلال قراءة سوسيوتاريخية للإنسان، ومسار تحول تفكيره باتجاه الاهتمام بالبيئة. وكذا الجهود الدولية الرسمية والعالمية المقترنة بالحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

أولا: الإسترا تيجية الدولية في حماية البيئة

أدى تفاقم المشكلات البيئية في الدول الصناعية والنامية على حد سواء إلى زيادة الوعي البيئي لدى الحكومات والمواطنين،فكان أن تشكلت جمعيات ومؤسسات ومعاهد لدراسة الإنسان وقد توج تعاظم الاهتمام الإنساني بالبيئة إلى عقد عدة مؤتمرات أبرزها:

1-1- مؤتمر ستوكهولم (سنة 1972) :

انعقد هذا المؤتمر بالعاصمة السويدية ستوكهولم ما بين(5 و6 جوان1972) والذي حضره ممثلو (113 دولة)، بينها(14دولة عربية)، إضافة إلى ممثلي عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية، والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، وقد انتهى هذا الأخير إلى تبني 26 مبدأ، و109 توصيات.

و يمكن تلخيص أهم المبادئ التي أقرها هذا المؤتمر(في شكل حاجات أساسية) كما يلي:

أ- استغلال الموارد الطبيعية بشكل يمنع نفاذها وإشراك البشرية في الاستفادة من هدا الاستغلال (التنمية المستدامة) ، بما في ذلك الهواء والمياه والتربة والحيوانات، والنباتات، وذلك من خلال التخطيط والإدارة الملائمة.[1]

ب- الحاجة إلى الإبقاء على قدرة الأرض في إنتاج الموارد الحيوية المتجددة وتجديد هذه القدرة كلما تسنى ذلك.

ت- الحاجة إلى إبلاء - حفظ الطبيعة بما في ذلك الأحياء البرية - أهمية في عمليات التخطيط للتنمية الاقتصادية، واستغلال الموارد غير المتجددة بما يصونها من النفاذ، ووقف

(1) فتحي دردار : **البيئة في مواجهة التلوث** ، طبعة منقحة، دار الأمل تيزي وزو، (الجزائر)، 2003 ص171.

إلقاء المواد السامة وغيرها تجنبا للضرر الخطير بالنظم الإيكولوجية [1].كما تم خلال هذه المؤتمرات مناقشة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان بأن الفقر وغياب التنمية هما من أشد أعداء البيئة.

وعلى كل يمكن القول بأنه على الرغم من النتائج الإيجابية التي أقرها المؤتمر، وذلك من خلال إدخال الاعتبارات البيئية في عمليات صياغة برامج التنمية، والتأكيد على الترابط الوثيق بين البيئة والتنمية، وتحقيق تنمية متواصلة تضمن حق الأجيال المقبلة، إلا أيا من أعضاء المجتمع الدولي لم يكن ليقبل أن تكون اعتبارات الحماية البيئية على حساب التنمية الوطنية المحلية.

فالدول النامية وكذلك الدول الصناعية ظلت تنظر إلى الحركة البيئية بشك، إذ لم تزل الصلة بين البيئة والتنمية الاقتصادية الاجتماعية يكتنفها الغموض ، فلقد كان الاعتقاد السائد لدى معظم مسؤولي الدول النامية أن الاعتبارات البيئية مسألة رفاه لا يمكن تحملها، في حين اعتبرت الدول الصناعية أن حماية البيئة وإدخال قيود بيئية يعني إغلاق المعامل وزيادة البطالة.هذا ما أدى إلى عقد مؤتمرات وندوات أخرى، تعمل على التحسيس بضرورة إدماج هذه العناصر في السياسات التنموية عبر العالم.

1-2- ندوة بلغراد حول التنمية البيئية (سنة 1975) :

كان انعقاد هذه الندوة بالعاصمة اليوغسلافية بلغراد سنة 1975 بدعوة من اليونسكو، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة،فقد سطرت هذه الأخيرة غايات وأهداف وخصائص التربية البيئية ، والتي تهدف وفق ما اتفق عليه في هذه الندوة إلى:

أ- إعطاء الإنسان القدرة على فهم ما تتميز به البيئة من طبيعة معقدة نتيجة للتفاعل الدائم بين مكوناتها الاجتماعية، والثقافية، والبيولوجية، والفيزيائية.

ب- إمداد الفرد بالوسائل والمفاهيم التي تساعده على استخدام موارد البيئة بمزيد من العقلانية والحيطة لتلبية احتياجاته المادية والروحية في حاضره ومستقبله، له ولأجياله من بعده.

---

(1) – هشام، حمدان : **الضوابط البيئية وأثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي**, مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 185، جويلية، ص ص 51-52.

- لمزيد من التفاصيل انظر فتحي دردا رمرجع سابق ص171

ج- إيجاد وعي عالمي بأهمية الحفاظ على البيئة بالنسبة لمتطلبات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بحيث يؤدي إلى إشراك كافة الفاعلين الاجتماعيين، وبطريقة مسؤولة وفعالة في صياغة القرارات التي تمس نوعية البيئة بكافة مكوناتها.

د- إيجاد وعي بأهمية التكامل البيئي في العالم المعاصر.

ولتطوير هذه الأهداف حددت الندوة مجموعة من المتطلبات المتمثلة في :

- تأمين المعرفة الخاصة بالعلاقات بين مختلف العوامل الاجتماعية والبيولوجية والفيزيائية التي تتحكم في البيئة من خلال تطوير مناهج للسلوك واستحداث نشاطات مناسبة لصيانة البيئة.

- تطوير مواقف ملائمة لتحسين نوعية البيئة عن طريق إحداث تغيير حقيقي في سلوك الناس اتجاه بيئتهم بحيث يؤدي ذلك إلى إيجاد الشخصية المنضبطة ذاتيا والتي تتصرف في البيئة بروح المسؤولية.

- الاستعانة بأساليب شتى لتزويد الناس بمجموعة متنوعة من الطرائق العلمية والتقنية التي تسمح بإجراء أنشطة رشيدة في البيئة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التعليم (النظامي وغير النظامي) لاكتساب المعارف المتوفرة عن البيئة[1].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن ميثاق بلغراد يشكل إطارا علميا للتربية البيئية، أو هو في الواقع- **ميثاق أخلاقي عالمي**- يعتبر الأساس لكل عمل مستقبلي في مجال التربية البيئية. وقد تم على إثره (الميثاق) عقد ندوات إقليمية خلال عامي 1976 و1977 بمناطق مختلفة من العالم من بينها ندوة عربية للتربية البيئية عقدت بالكويت في نوفمبر1976

1-3- الميثاق العالمي للطبيعة (سنة 1982) :

أقرت الجمعية العامة في أكتوبر 1982 الميثاق العالمي للطبيعة ،والذي أكد بأن الجنس البشري هو جزء من الطبيعة، وأن الحياة تعتمد على العمل المتصل للنظم الطبيعية التي تعد مصدر الطاقة والموارد الغذائية وأن جذور الحضارة ممتد في الطبيعة التي غذت الثقافة البشرية وأثرت في جميع الإنجازات الفنية و العلمية.

(1) –قريد سمير مرجع سابق ص 54.

كما أكد الميثاق على مجموعة من المسائل الأساسية منها :

- أن تدهور النظم الطبيعية سببه الاستهلاك المفرط وسوء استخدام الموارد الطبيعية.
- أن الإخفاق في وضع نظام اقتصادي مناسب ومتوازن يؤدي إلى انهيار الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للحضارة الإنسانية.
- يجب توجيه الاهتمام- في تخطيط وتنفيذ أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الوطنية والدولية)- إلى أن حماية الطبيعة هو جزء لا يتجزأ من تلك الأنشطة.

وهكذا يتضح من خلال المسائل التي أقرها الميثاق، التأكيد على أن حماية البيئة ترتبط بالتنمية، ولذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار قدرة النظام البيئي على العطاء عند التخطيط لعملية التنمية، ومن ثم فالتنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما.

ولتجسيد هذا الاهتمام على أرض الواقع أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأمم المتحدة في خريف عام 1983 تشكيل لجنة دولية نصفها من الدول النامية ومؤلفة من شخصيات مسؤولة في التخطيط والسياسة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا، تكون مهمتها الأساسية إعادة النظر في القضايا الحرجة للبيئة والتنمية بغية اقتراح استراتيجيات بيئية بعيدة المدى تحقق تنمية قابلة للاستمرار، وتأخذ في الحسبان ضرورة التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين الناس والموارد البيئية والتنمية[1].

وتجدر الإشارة في هذا السياق بأن اللجنة قامت بعملها لمدة (03) سنوات وزارت عشرات المدن والدول في مختلف القارات الخمس، وتوصلت إلى خلاصة مفادها أن كثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من الناس كما تتسبب في مزيد من التدهور البيئي. وأن ثمة حاجة لا إلى رؤية التنمية في الإطار المتصل بالنمو الاقتصادي في البلدان النامية فحسب بل إلى قيام مسار جديد للتنمية يحفظ التقدم الإنساني لأجيال المستقبل، وقدمت اللجنة تقريرها في 27 أفريل1987، تحت عنوان **"مستقبلنا المشترك"**.

(1)- قريد سمير مرجع سابق ص 55.

4-1 - مؤتمر قمة الأرض (سنة 1992) :

شكلت قمة الأرض التي عقدت في العاصمة البرازيلية**" ريو دي جانيرو"** في الفترة الممتدة من3 إلى 14 جوان 1992، منعطفا تاريخيا في التعامل الإنساني الجماعي مع قضيتي البيئة والتنمية فقد جاءت لتواكب القلق العالمي المتزايد حول نوعية الحياة ومصيرها على كوكب الأرض التي أخذت تشهد تدهورا حادا وغير مسبوق في التاريخ، بحيث بلغ التدهور أحيانا وفي العديد من المناطق، درجات قصوى وأصبح أكبر بكثير من القدرة على الإصلاح، وتجاوز كل ما هو معقول ومقبول، وربما قد دخل طور **"الانتحار الإنساني العام والشامل"**.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد بأن مؤتمر **"قمة الأرض"** حاول التوفيق بين البيئة والتنمية والإقرار بأنهما وجهان لعملية حياتية واحدة، وأن التنمية لابد أن تكون تنمية مستدامة تلبي الشروط البيئية بقدر تلبيتها الاحتياجات الإنسانية والحياتية، من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية. كما ركز المؤتمر على عدة قضايا اجتماعية وبيئية مثل: تنمية الموارد البشرية، وتحسين شروط الحياة والعمل للفقراء في المناطق الريفية وأحزمة البؤس حول المدن وبخاصة من خلال إقامة برامج تنموية مشتركة للريف والمدينة، ووضع ترتيبات مؤسساتية للمجتمع الدولي لمتابعة الإجراءات اللازمة.

وفي هذا السياق يقول **موريس سترونغ** أمين عام اللجنة الإعدادية للمؤتمر بالبرازيل " إن هدف المؤتمر هو وضع البيئة في مركز السياسة الاقتصادية لدى صانعي القرار، وإدماج الأبعاد البيئية في الحوار بشأن التنمية ووضع خطة عمل للسنوات الباقية من القرن الحالي وللقرن 21 "وقد تبنى هذا المؤتمر ست نتائج أساسية :

- وضع معاهدات بشأن مسائل ذات أهمية كونية ومتصلة بالقطاعات البيئية كمعاهدة لتغير المناخ، وأخرى للتنوع البيولوجي، وأخرى للغابات وأخرى للتصحر...الخ.
- إعلان ميثاق للأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم بها المجتمعات والدول بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة وتؤكد على تبني استراتيجيات تنمية قابلة للاستمرار.
- تحديد جدول عمل للقرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض وصياغة الإجراءات الواجب إتباعها مع تحديد الأهداف والأساليب التي تحقق للمجتمع الدولي التنمية القابلة للاستمرار.

- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول السائرة في طريق النمو و التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياستها وممارستها الإنمائية.

- إقرار أصول إتاحة الثقافة البيئية للدول كافة بغية تمكين الجميع من تحقيق الأهداف المنشودة لتنمية قابلة للاستمرار. ويفترض أن تستند هذه الأصول إلى ضرورة تقديم المعرفة الكاملة بتلك الثقافة مع احترام مسألة حقوق الملكية الفكرية.

- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

❖ وقد خرج هذا المؤتمر كذلك بعدة مبادئ منها :

- أن حق التنمية يجب أن يتجسد بما يضمن توازن حاجات التنمية والحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمقبلة.

- أن حماية البيئة يجب أن تكون جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن أن ينظر إليها بمعزل عنها.

- يجب أن تتحمل الدول الغنية (المتقدمة) المسؤولية في التنمية القابلة للاستمرار بالنظر إلى الضغوط التي تفرضها مجتمعاتها على بيئة الأرض وبالنظر إلى نوعية الثقافة التي تستخدمها.

- الحاجة إلى تبادل المعرفة العلمية والتقنية وضرورة إشراك الفرد على المستوى الوطني في صنع القرارات العامة من خلال زيادة معرفتهم وإدراكهم البيئي.[1]

- سن تشريعات بيئية على المستويين الوطني والدولي بغية تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية القابلة للاستمرار، وبغية فرض تعويضات للمتضررين من التلوث ومن مختلف مشكلات البيئة.

هذا وينبغي الإشارة فضلا -عما سبق- إلى أن المؤتمر تناول أهمية المشاركة الاجتماعية في عملية الحفاظ على البيئة من خلال تعزيز دور المرأة والشباب وإشراك كافة الفاعلين الاجتماعيين، والمنظمات غير الحكومية، والاتحادات العمالية، والجمعيات البيئية كطرف فاعل في تحقيق التنمية المستدامة،وفي الواقع إذا كان مؤتمر ستوكهولم وضع مسألة

(1) قريد سمير مرجع سابق ص 57 .

البيئة على جدول الاهتمامات الدولية، فإن مؤتمر الأرض كان معدا لنقلها إلى جدول التنفيذ الإجرائي والعملي.

1-5– الندوات التي عقدت بعد قمة الأرض :

خلال التسعينات، حددت سلسة الندوات الدولية التي أشرفت عليها الأمم المتحدة حول القضايا الكبرى للتنمية و المتمثلة في : -

ندوات البيئة والتنمية المنعقدة **" بريو دي جانيرو"** سنة 1992.

- حقوق الإنسان المنعقد **" بفيينا"** سنة 1993 .
- السكان المنعقدة **" بالقاهرة"** سنة 1994.
- التنمية الاجتماعية المنعقدة " بكوبنهاج " سنة1995.
- النساء المنعقدة**"ببكين"**سنة 1995

وقد تلخصت في جملة من الأهداف الكبرى يمكن معها قياس خطوات التنمية، وتتمثل هذه الأهداف في :

أ)- تقليص نسبة سكان البلدان السائرة في طريق النمو الذين يعيشون فقرا مدقعا بـ 50% إلى غاية سنة 2015.

ب) - تحقيق تربية ابتدائية لكافة السكان في جميع البلدان إلى غاية سنة 2015.

ج)- تطوير المساواة بين الجنسين وترقية مكانة المرأة والرفع من مستواها التعليمي

د)- تقليص معدلات وفيات المولودين الجدد ووفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات بالثلثين ومعدلات وفيات الأمهات عند الولادة بثلاثة أرباع، إلى غاية سنة 2015.[1]

و)- تفعيل الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في كافة البلدان السائرة في طريق النمو لاسيما في مجال المحافظة على البيئة.

1-6- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ (سنة2002) :

انعقدت هذه القمة بالعاصمة الجنوب أفريقية (جوهانسبورغ) ما بين (21آوت و4 سبتمبر سنة 2002) وقد كانت بمثابة جسر تواصل مع قمة الأرض الأولى المنعقدة ب: (ريو دي جانيرو) البرازيلية سنة 1992.وفي ظل التغيرات التي شهدها العالم ما بين

(1) قريد سمير مرجع سابق ص 58.

القمتين فقد كان لهاته القمة الدور البارز للتصدي لمشكلات عديدة أبرزها:(زيادة الفقر، واتساع الهوة بين دول الشمال والجنوب، والأضرار المتعددة التي لحقت بالبيئة والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية وسوء توزيع هذه الموارد).

ولذلك احتضنت مدينة " Sand ton" عددا كبيرا من المشاركين (6500 شخص) في قمة التنمية المستدامة. ممثلين للحكومات والسلطات المحلية والمنظمات الأهلية، توفدوا جميعا من أجل إيجاد سبل جديدة لمواجهة المشكلات التي يعانيها العالم بداية من الفقر والتلوث والتصحر وإزالة الغابات وانتهاءا بإهدار الثروة السمكية ومصادر المياه والتغير المناخي. كل هذه المشكلات - طبعا- التي لم تستطع قمة الأرض الأولى التي عقدت في " **ريو دي جانيرو**" في عام1992 تجاوزها مثلما أشارإلى ذلك رئيس جنوب إفريقيا " **مبيكي**" بقوله أنه على الرغم من الأهداف المحققة في هذه القمة من وقف الدمار البيئي والفقر وعدم المساواة، وتحقيق التعاون بين دول الشمال ودول الجنوب.

إلا أن النتيجة المأساوية لذلك هي البؤس الإنساني والتدهور البيئي الذي يمكن تجنبه بما في ذلك تنامي الفجوة بين الشمال والجنوب. من النتائج التي صدرت عن القمة الثانية (سنة2002) في ختام أعمالها إعلان سياسي غير رسمي، تبلور في 69 توصية، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

أ)- يجب أن تعمل مجتمعات العالم على دفع ودعم ثلاثة أقطاب لا يمكن الفصل فيما بينها، تتمثل في حماية البيئة، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على كل المستويات المحلية والقومية، الإقليمية والعالمية.

ب)- التعهد بتنفيذ برنامج عالمي للتنمية المستدامة يعطي الأولوية المطلقة لتضييق الهوة السحيقة التي تقسم المجتمع الإنساني أغنياء وفقراء.

ج)- التأكيد على ما جاء في قمة **ريو دي جانيرو**، ومن خلال الاتفاق على أن حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية هي الركائز الثلاث التي لا تتجزأ للتنمية المستدامة، ولتحقيق مثل هذا التطور يلزم تبني البرنامج العالمي"**جدول الأعمال 21**"

د)- التعهد بتحقيق الأهداف التنموية المتفق عليها عالميا بما في ذلك تلك المتضمنة في إعلان الألفية والاتفاقات الدولية المرتبطة به والتي أبرمت في مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى التي عقدت منذ عام 1992.

هـ)- إن أكثر التحديات التي لا تزال تواجه مجتمعات العالم هي الفقر والتخلف والتدهور البيئي وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الدول وداخلها.

و)- إن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على الحياة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي أهداف أساسية من أجل التنمية المستدامة.

ي)- الإقرار بأن الديمقراطية وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان ،والحريات وتحقيق السلام والأمن، هي أمور جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة.

ن)- التركيزعلى توفير المتطلبات الأساسية للكرامة الإنسانية، من مياه نظيفة وصرف صحي، وأمن غذائي، وتنوع بيولوجي، والاعتراف بالأهمية المحورية للتكنولوجيا والتعليم والتدريب ،وإيجاد فرص العمل.

ت) الحاجة إلى بناء القدرات، وتوفير الموارد الكافية لتقليص الفقر والبطالة.

ث)- تأييد ظهور تجمعات وتحالفات إقليمية قوية مثل المبادرة الجديدة لتنمية آسيا لتعزيز التعاون الإقليمي وتحسين التعاون الدولي والإسراع في التنمية.

خ)- التأكيد من جديد على مبدأ **ريو دي جانيرو** في قمة الأرض الأولى حول حق البشرية في العيش حياة صحية وبناءة في جو من التوافق والحياد.[1]

ر)- الالتزام بتطبيق كل الاتفاقات الدولية لمواجهة الكوارث البيئية مثل: التصحر والأكسدة والتلوث والتغيير البيئي والتغيرات المناخية.

ز)- تتطلب التنمية المستدامة منظور طويل الأجل ومشاركة واسعة في صوغ السياسة، وصنع القرار والتنفيذ على كل المستويات مع القطاع الخاص والعمال والمجتمع المدني وكل التجمعات الكبيرة.

(1) قريد سمير مرجع سابق ص60

م)- التعهد بتقوية وتحسين الإدارة على المستوى المحلي ،من أجل التنفيذ الفعال لـ **جدول أعمال 21** ولأهداف التنمية في الألفية الجديدة.

س)- الاعتراف بالمكانة المركزية للمرأة في المجتمع الإنساني ودورها في التنمية المستدامة.

ش)- الالتزام والعمل على كل المستويات لحماية الكوكب وتشجيع التنمية الإنسانية وتحقيق الرفاهية والسلام العالميين.

وهكذا يمكن القول أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في **جوهانسبورغ** اعتبر أن التنمية المستدامة قضية عالمية تستدعي مشاركة كافة الفاعلين الاجتماعيين، من أفراد ومؤسسات وجمعيات وحكومات لتحقيق تقدم، يكون متوازيا بين احتياجات الإنسان الحالية ومتطلباته المستقبلية، والعمل على مواجهة الفقر وحماية البيئة. إضافة إلى أن التحدي أمام المجتمع الدولي –اليوم- لا يقتصر على تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية فحسب، بل جعلها تنمية متواصلة بيئيا للأجيال اللاحقة. ولا شك أن للمجتمع المدني دورا هاما وفاعلا - من خلال العمل التطوعي المؤسسي الذي تقوم به الجمعيات المشتغلة بالحقل الاجتماعي البيئي.

ثانيا- الإستراتيجية الوطنية في حماية البيئة

لقد أصبحت قضية البيئة من أهم القضايا المتداولة على الساحة الوطنية لذلك فقد تكاتفت الجهود و المساعي على مستوى مؤسسات و حكومات الدول من أجل إرساء سياسة بيئية من خلال سن القوانين و التشريعات الفاعلة بغية حماية البيئة و المحافظة عليها و هذا نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها و كثرة المشاكل التي تطرحها البيئة .و لهذا فقد مز التشريع الخاص بقانون حماية البيئة في الجزائر بمرحلتين :

- **الفترة الاستعمارية:** و يمكن القول أن القوانين التي طبقتها فرنسا في الجزائر خلال هذه الفترة لعبت الدور الكبير في نهب و استنزاف الموارد البيئية و تقليصها.
- **مرحلة الاستقلال :** خلال بدايات هذه الفترة أهمل إلى حد بعيد الجانب البيئي نتيجة انشغال الجزائر بمجالات أخرى (كالتصنيع، السكن، ...الخ.) إلا ان بوادر الاهتمام

بدأت تتضح معالمها مع تزايد الاهتمام العالمي بالبيئة، و تجسد ذلك فعليا في شكل مؤسسات خصت عدة مجالات بيئية(كالسواحل ، المدن الساحلية ،المياه....) .

وقد صدر أول تشريع يتعلق بتنظيم الجماعات الإقليمية و صلاحيتها و المتمثل في قانون البلدية الصادر سنة 1967 إلا انه لم يبين صراحة الحماية القانونية للبيئة مكتفيا فقط بتبيان صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعتباره المسؤول الأول على حماية البيئة.[1]

أما قانون الولاية الصادر سنة 1969 فيمكن القول بشأنه أنه تضمن شيئا عن حماية البيئة وهذا من خلال نصه على التزام السلطات العمومية، بالتدخل لمكافحة الأمراض المعدية والوبائية.

وفي مطلع السبعينات،وغداة دخول الجزائر مرحلة التصنيع، بدأت تظهر بوادر تشريعية تجسد اهتمام الدولة بحماية البيئة و هذا ما نجده مبررا بإنشاء المجلس الوطني للبيئة كهيئة استشارية، تقدم اقتراحات في مجال حماية البيئة و في سنة 1983 صدر قانون حماية البيئة الذي تضمن المبادئ العامة لمختلف جوانب حماية البيئة .

ويعد هذا القانون نهضة قانونية في سبيل حماية البيئة والطبيعة من جميع أشكال الاستنزاف. و قد فتح ذات القانون كذلك المجال واسعا للاهتمام بالبيئة ،مما أدى إلى صدور عدة قوانين و تنظيمات أهمها:القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها[2] و الذي عبر من خلاله على العلاقة بين حماية الصحة وحماية البيئة تحت عنوان "تدابير حماية المحيط و البيئة" .

وأمام تزايد الاهتمام بالبيئة وفي ظل السياسة المحدودة من جهة والثقافة المفقودة من جهة أخرى فقد انتهجت الدولة الجزائرية في سبيل دالك إستراتيجية في مجال حماية البيئة وقد تجلت في مجموعة من الميكانيزمات وأهمها :

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: ، **الجريدة الرسمية** ، المرسوم رقم 73/67 المتضمن قانون البلدية، العدد 6 الجزائر 1967/01/18.ص 2.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، القانون رقم 05/85 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها ، العدد 08 الجزائر 1985/02/17.ص 2.

2-1- المكانيزمات المؤسساتية المركزية : و التي تمثلت في المجلس الوطني للبيئة سنة 1974. ليتم استحداث المديرية العامة للبيئة، ثم إقامة كتابة الدولة المكلفة بالبيئة سنة 1996[1] ليتم إنشاء وزارة خاصة بهذا المجال ، وهي وزارة تهيئة الإقليم و البيئة سنة 2001 م و تتمثل أهم وظائفها في :

- المبادرة بالقواعد و التدابير العامة بالحماية و الوقاية من كل أشكال التلوث و تدهور البيئة والإضرار بالصحة العمومية و بإطار.المعيشة و اتخاذ التدابير التحفظية الملائمة وكذا حماية الموارد الطبيعية و البيولوجية و الأنظمة البيئية وتنميتها والحفاظ عليها.
- السهر على مطابقة المنشآت المصنفة على ضوء نصوص التشريع و التنظيم.
- المساهمة في ضبط المدونات المتعلقة بالمنشآت المصنفة وبالمواد الخطرة .

و تصنيف المواقع و المساحات التي تكتسي أهمية من الناحية الطبيعية و الثقافية أو العلمية.

- إجراء دراسات التأثير على البيئة و إبداء الرأي في مدى مطابقتها و ملاءمتها للتشريع و التنظيم المعمول [2]

- **المفشية العامة للبيئة :** و التي تشمل خمس (05) متفشيات جهوية تكلف بتنفيذ أعمال التفتيش والمراقبة .والتي بدورها تتكون من ثماني (08) مديريات مركزية وهي : المديرية العامة للبيئة . مديرية الاستقبال والبرمجة و الدراسات العامة لتهيئة الإقليم . مديرية العمل الجهوي و التلخيص والتنسيق .مديرية الأشغال الكبرى لتهيئة الإقليم . مديرية ترقية المدينة . مديرية الشؤون القانونية و المنازعات . مديرية التعاون . مديرية الإدارة والرسائل [3]

ولقد نص قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على إنشاء هيئة للإعلام البيئي تتولى جمع المعلومات البيئية و معالجتها على الصعيدين الوطني

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**الجريدة الرسمية** ،القانون رقم 09/90 المتضمن قانون الولاية ، العدد 15 الجزائر 1990/04/11.ص 3

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** المرسوم 158/98،العدد 31.الجزائر 1998/05/16 ص ص 5-4.

[3] الجزائر البيئة –**البيئة في الجزائر بين الماضي و المستقبل و المهمة المستعجلة** –مجلة دورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة عدد01 1999 ص 07.

والدولي ، كما تتكفل بإعطاء المعلومات المتعلقة بحالة البيئة لكل شخص معنوي أو طبيعي بطلبها منها.

- **المرصد والوطني للبيئة والتنمية المستدامة :** و الذي تم إنشاؤه في 03 أفريل 2002 بموجب قرار تنفيذي رقم 115/02 و الذي كلف بالمهام التالية : وضع شبكات الرصد و قياس التلوث و دراسة الأوساط الطبيعية و كذلك جمع المعلومات البيئية على الصعيد العلمي التقني و الإحصائي و معالجتها و إعدادها و توزيعها ،وكذلك جمع المعطيات و المعلومات المتصلة بالبيئة و التنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة ثم نشر المعلومات البيئية و توزيعها .[1]
- **الوكالة الوطنية للنفايات :** أنشئت في :2003/05/20 بموجب القرار التنفيذي رقم 175/02 و تتمثل 1-3 مهامها في :تطوير نشاطات فرز النفايات ومعالجتها وتنميتها و كذلك تقديم المساعدات للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات . معالجة المعطيات و المعلومات الخاصة بالنفايات و تكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات
- **المحافظة الوطنية للساحل :** و التي أنشئت بموجب القانون 02/02 المتعلق بحماية الساحل و تنميتة و تتمثل أهم أدوارها :
- إنشاء مخطط لتهيئة وتسيير المنطقة الساحلية في البلديات المجاورة للبحر من أجل حماية الفضاءات الشاطئية و الذي يسمى بمخطط تهيئة الشاطئ.
- -. إجراء تحاليل دورية و منتظمة لمياه الاستحمام ، و إعلام الجمهور نتائج هذه التحاليل بصفة منتظمة تصنيف الكثبان الرملية كمناطق مهددة أو كمساحات محمية ،و يمكن إقرار منع الدخول إليها تصنيف أجزاء المناطق الشاطئية التي تكون فيها تربة الشاطئ معرضة للانجراف كمناطق مهددة ، و التي يمنع فيها القيام ببناءات أو منشآت أو طرق أوحضائر سيارات.[2]
- **الوكالة الوطنية للجيولوجيا و المراقبة المنجمية :** و التي أنشئت بموجب القانون 10/01 المتعلق بقانون المناجم و تتمثل أهم أدوارها في :

---

[1] وزارة البيئة وتهيئة الإقليم مرجع سابق .ص 11.

[2] وزارة البيئة وتهيئة الإقليم : مرجع سابق . ص ص. 11-12.

- -التسيير الأمثل للموارد الجيولوجية المنجمية من جهة، وحماية البيئة من الأخطار التي قد تنجم جراء استغلال هذه الموارد الخام من جهة أخرى ، مراقبة مدى احترام المؤسسات للفن المنجمي توخيا لإستخراج، الأفضل للموارد المعدنية و لقواعد الصحة والأمن سواء كانت عمومية أو صناعية .
- - مراقبة الأنشطة المنجمية بطريقة تسمح بالحفاظ على البيئة طبقا للمقاييس والأحكام المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما. ممارسة مهمة شرطة المناجم و سلطة معاينة المخالفات. [1]
- **المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء** : أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 262/02 و أبرز مهامه:

– تشجيع المشاريع الاستثمارية في المجال التكنولوجي حول الإنتاج الأكثر نقاء . مساهمته في تطوير تقنيات تقليص وتثمين النفايات . صناعة الدعم التقني اللازم للشركات . تعميم مفهوم تطوير الإنتاج الأكثر نقاء.

- **المعهد الوطني للتكوين البيئي :** والذي أنشئ بموجب القرار التنفيذي رقم 263/02 ومن ابرز مهامه :

- توفير التكوين الخاص في مجال البيئة . تطوير النشاطات الخاصة لتكوين المكونين .

- المساهمة في برامج التربية البيئية وتنظيمها ترقية التربية البيئية و التحسيس بها.

. - حماية و إنعاش برامج التربية البيئية.

2- المكانيزمات المؤسساتية المحلية : والتي تمثلت في الجماعات المحلية (الولاية والبلدية).في ما يخص الولاية فنجد هناك هيئتين لهما دورا مهما في حماية البيئة لما لهما من اختصاصات في هذا المجال وهما :

- **المجلس الشعبي الولائي :** حيث نص قانون الولاية على تعميق اختصاصاته الأخرى المتعلقة بحماية البيئة ومنها :

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية** ، المواد :05-06-07 من القانون 10/03العدد 43 الجزائر 19يوليو 2003 ،ص 10 .

- مشاركته في تحديد مخطط التهيئة العمرانية ومراقبة تنفيذه.

- التنسيق مع المجالس الشعبية البلدية في كل أعمال الوقاية من التلوث و السهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية و تشجيع إنشاء هياكل مرتبطة بمراقبة و حفظ الصحة ومواد الاستهلاك. حماية الغابات و تطوير الثروة الغابية و المجموعات النباتية الطبيعية و حماية الأراضي و استصلاحها ، و كذلك حماية الطبيعة .

- العمل على تهيئة الحضائر الطبيعية الحيوانية و مراقبة الصيد البحري و مكافحة الانجراف والتصحر.[1]

- **الوالي :** و تشمل أهم اختصاصاته :

- تسليم رخصة استغلال المنشآت المصنفة و كذا رخصة إنجاز المنشأة المتخصصة في معالجة النفايات.المنزلية وما شابهها إنجاز أشغال التهيئة و التطهير و تنقية مجاري المياه في حدود إقليم الولاية.
- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للوقاية من الكوارث الطبيعية . ضبط التدخلات والإسعافات في كل من الأخطار .
- تسليم رخصة البناء الخاصة بالبنايات و المنشآت المنجزة إلى الدولة و الولاية وهياكلها العمومية .

أما البلدية فقد تمثلت في هيئتان :

- **رئيس المجلس الشعبي البلدي :** حيث تمثلت مهامه حسب المادة 75 من قانون 03/90 في ما يلي :

- المحافظة على حسن النظام في جميع الأماكن العمومية التي تجري فيها تجمع الأشخاص .

-السهر على نظافة العمارات وسهولة السير في الشوارع و المساحات و الطرق العمومية.

-اتخاذ الاحتياطات و التدابير اللازمة لمكافحة الأمراض المعدية و الوقاية منها .

(1) وزارة البيئة تهيئة الإقليم : مرجع سابق ص ص 12-13..

- السهر على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع و على احترام المقاييس و التعليمات في مجال التعمير.

البلدية : و تمثلت اختصاصاتها حسب قانون البلدية 1990 فيما يلي :

- معالجة المياه القذرة و النفايات الجامدة الحضرية. مكافحة التلوث و حماية البيئة.
- توسيع وصيانة المساحات الخضراء و تحسين إطار الحياة السهر على النقاوة و اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الصحة العمومية .
- إنشاء مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية ، ووضع نظام لفرز النفايات المنزلية و ما شابهها بغرض تثمينها .
- وضع جهاز دائم للإعلام السكان و تحسيسهم بآثار النفايات المضرة بالصحة العمومية و البيئيةو اتخاذ إجراءات تحفيزية بغرض تطوير وترقية نظام خاص بفرز النفايات المنزلية. [1]

و خلاصة لما جاء، فإن هذه المكانيزمات المؤسساتية التي أنشأتها الدولة الجزائرية بغرض حماية البيئة و المحافظة عليها ورغم وجود وزارات أخرى .إلى جانب هذه الميكانيزمات مثل:

- **وزارة الصحة والسكان:** المكلفة بكل الجوانب المتعلقة بصحة الإنسان.
- **وزارة السياحة:** المكلفة بالحفاظ على الوسط الطبيعي و محاربة تدهور المواقع السياحية.
- **ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي:** المكلفة بالقيام ببحوث و دراسات حول البيئة كالتصحر ،التلوث .....الخ.
- **ووزارة الطاقة والمناجم:** التي تعمل على المساهمة و المشاركة في الدراسات المتعلقة بالتهيئة العمرانية و حماية البيئة و التكامل الاقتصادي. إلا أن كل هذا بقي في إطاره النظري و بعيد عن كل ما هو مخطط له على أرض الواقع .

(1) وزارة البيئة وتهيئة الإقليم:مرجع سابق ص ص 15-16.

وبالتالي فإن التشريع الخاص بقانون حماية البيئة في الجزائر تبقى فعاليته محدودة ما لم يتم إشراك مؤسسات أخرى تعمل على تثبيت الثقافة والوعي البيئي داخل أوساط المجتمع و لعل أبرز هذه المؤسسات المجتمع المدني .

ثالثا : واقع الجمعيات البيئية

لقد أثبتت الدراسات الحديثة أن تطوير المجتمعات لا يتم عن طريق السياسات الحكومية وحدها، وإنما أيضا عن طريق توليف بين الأجهزة الحكومية والتنظيمات غير الحكومية التي تستطيع بفضل قدرتها التعبوية والتطوعية على استقطاب الأفراد وإشراكهم في حل بعض المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وخاصة البيئية. وفي هذا الإطار تعتبر الجمعيات البيئية أحد تنظيمات المجتمع المدني الفاعلة في المجتمع، والتي من المهم بحكم طبيعة الموضوع المراد دراسته هنا- التعرض لها - في إطار شمولي- من زاوية العناصر التالية:

3-1- نشأتها

ارتبط ظهور الجمعيات البيئية بقضية التنمية، لأن سعي الإنسان للتحضر والتصنيع أدى به إلى تلويث البيئة واستنزاف مواردها الطبيعية، مما أدى ذلك بدوره إلى ظهور بعض الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية التي تبنت برامج وإجراءات قصد التصدي لهذه المشكلات ومحاولة إبراز الأثر السلبي الذي تركته التنمية الاقتصادية على حساب البيئة الطبيعية والإنسان.

لكن إذا كان الحديث يتعلق بتطور الحركات البيئية في العقود الأخيرة فإن الحديث يأخذ مجرى آخر، إذ عرفت هذه الحركات تطورا مشهودا في معظم بلدان العالم فقد تزايد تأثير تلك الحركات على سياسات مختلف الدول والحكومات وبرامجها السياسية، كما كان بروزها ينبئ بنهوض وعي جديد حول قضايا البيئة العامة.

ومما له دلالة أكبر أن تلك الحركات قد نمت في وقت يشهد تغيرات غير مسبوقة في معادلات القوة بين الدول والأسواق والمجتمعات المدنية ومع إعادة تحديد بنية برامج السياسة في دول الجنوب وحكوماته في إطار عملية التحول نحو الليبرالية و الخوصصة

والعولمة، اكتسب العمل الجماعي حول القضايا البيئية دلالة وأهمية إضافية نتيجة لامتداد جذور آليات التحدي والتفاوض مع المجتمع المدني .

وهكذا فقد تعددت أشكال الحركات البيئية في الممارسة بالتوازي مع بروزها السياسي واتسامها بتنوع قضاياها ،أرستها اختلاف السياقات السياسية والمؤسساتية التي تعمل فيها تلك الحركات ،كما يزداد الوضع تعقيدا عندما تتقاطع المواقف في ميدان العمل البيئي مع الأشكال الموازية من المواقف الجماعية في المجالات العرقية والعلاقة بين الجنسين والاستقلال الإقليمي والعمالة وحقوق الإنسان .

2-3- عوامل ظهورها:

ويمكن تفسير تنامي عدد الجمعيات البيئية في العالم، بشكل عام على أساس عاملين،

العامل الأول:

وهو بروز ظاهرة العولمة وما نتج عنها من عدم تكافؤ القوى بين دول العالم الرأسمالي ودول العالم الثالث (سابقا) السائرة في طريق النمو، مما نتج عنه شمال يتمتع بالوفرة الاقتصادية ووتيرة إنتاج سريعة تركت آثارا سلبية على الإنسان، والموارد الطبيعية والبيئة يقابله جنوب يعاني من مشكلات جمة أبرزها ظاهرة (الفقر وتدهور البيئة الطبيعية،).

وفي هذا الإطار تم تركيز المنظمات الأهلية الغربية (الجمعيات البيئية) على ضرورة بناء مجتمع مدني عالمي، خارج الإطار الخاص بالدولة القومية، يقوم على أساس شبكات للعلاقات الاجتماعية والثقافية وخاصة البيئية التي تشكل مجالا هاما من مجالات اهتمام هذه المنظمات [1].

العامل الثاني:

ويتمثل في تفاقم ظاهرة التمدن وما نتج عنها من أنماط حضرية سريعة وغير مخططة ساهم التصنيع الكثيف في تبلورها، مما نتج عنه تلويث المدن، وبروز ظواهر حضرية سلبية مثل (الفقر، البطالة، تدني الوعي البيئي والإحساس بالمشكلات البيئية من قبل الأفراد) ولذلك برزت الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية للتحسيس بخطورة هذه

(1)-.لحرش موسى: **المجتمع المدني كبديل أساسي في دعم التنمية الملائمة بيئيا** ،مجلة البحوث والدراسات الإنسانية ، العدد الثاني ، جامعى 20 أوت سكيكدة (الجزائر) 2008 ص ص 121-139 .

الظواهر، وضرورة الاهتمام بإيجاد الحلول الممكنة للتصدي لها - وقد حدد الدارسون للنزعة البيئية الحديثة ثلاث أنواع من المواقف:

أ- في النوع الأول: تتميز النزعة البيئية بالتركيز على الحاجة إلى تشريع بيئي قوي، وإلى حلول تكنولوجية (مثل إعادة التدوير) أو الرسكلة، وبالفكرة التي مفادها أن إصلاح النظام يمكن تحقيقه بالمثالية والتصميم والنيات الحسنة وجهود الأفراد واللجان المحلية.

ب- وفي النوع الثاني: تتميز النزعة البيئية بإدراك أنه في المجتمع الحديث ليست الأمور بهذه البساطة. ونتيجة لذلك زاد تشكيل جماعات الضغط التي تهدف إلى التأثير في عملية اتخاذ القرارات.

ج- أما النوع الثالث: فيتميز بتطور نقد أساس استخدام التكنولوجيا والطاقة في المجتمع المعاصر. ويدعوا إلى تطوير تكنولوجيات بديلة أو طيعة، وإلى زيادة الاعتماد على الذات.

وأمام هذه المواقف المتضاربة، فقد انتقلت مواقف التنظيمات غير الحكومية من الطابع الاحتجاجي إلى طابع تقديم بدائل وحلول ممكنة، خصوصا بعد التوقيع على اتفاقية **استوكهولم** سنة 1972. الأمر الذي لم يتعلق بإدانة أو رفض العولمة والتلوث...الخ، بقدر ما تعلق باقتراح حلول مقبولة والبحث عن تسوية بالتراضي وإيجاد حلول أرضية للتفاهم والدفاع عن المبادئ الأخلاقية في حل المشكلات البيئية.

وتجدر الإشارة في السياق ذاته، أن هذه العوامل (السابق ذكرها) يضاف إليها انسحاب الدولة من مجالات التنمية، سمح ببروز عدد من التنظيمات الاجتماعية الجديدة (الجمعيات البيئية) خاصة على الصعيد المحلي، ففي **فرنسا** مثلا نلاحظ حاليا تكاثر التحالفات الجديدة وإجراءات التشارك بين الجمعيات والمؤسسات على جميع أصعدة الحياة المحلية، (المناطق، المحافظات، البلديات). وهكذا يمكن في عام **1999 إحصاء 1715 جمعية** محلية معتمدة من قبل وزارة ترتيب الأراضي والبيئة[1].

وبهذا يمكن القول أن الجمعيات البيئية تمثل أحد تنظيمات المجتمع المدني الحديثة التي برزت لمواجهة بعض المشكلات البيئية التي تفاقمت في الآونة الأخيرة مثل : (التلوث البيئي، استنزاف الموارد الطبيعية)، وهذا عن طريق تحسيس وتوعية الأفراد بضرورة

(1)-لحرش موسى، مرجع سابق ص12.

الحفاظ على البيئة وصيانتها من التلوث، وتحقيق التنمية المستدامة، التي تتطلب فضلا عن تحديث التكنولوجيا تحديث السلوكيات والممارسات في إطار ثقافة بيئية حقيقية.

3-3- دورها

تلعب الجمعيات البيئية - كأحد أشكال التنظيمات الاجتماعية - دورا بارزا في ترقية ثقافة المجتمع البيئية، حيث تتنوع مجالات نشاطها وتعدد الموضوعات التي يشملها موضوع حماية البيئة،ومن بينها الصيد، حماية الحيوانات والنباتات والآثار....الخ.

ونظرا لخصوصية هذا التنظيم الاجتماعي ، فان الجمعيات بصفة عامة تمتاز بنوع من المرونة والحرية من حيث اختيار الآليات القانونية المتاحة لها لبلوغ هدفها ،فلها أن تختار العمل التوعوي التحسيسي، أو التركيز على المنتخبين المحليين أو اللجوء إلى طرق الطعون الإدارية والقضائية أو استعمال كل هذه الآليات بصفة عقلانية من اجل بلوغ أهدافها وقد عدَّد **المجلس الوطني للحياة الجمعوية الفرنسي** .ثمانية أصناف من النشاطات الرئيسية التي تقوم بها الجمعيات وهي :

- إعلام وتوعية الجمهور.
- تكوين أشخاص مختصين مثل المنشطين والإداريين والمنتخبين.
- المشاركة والمشاورة مع المنتخبين والإداريين.
- نشر المعلومات لوسائل الإعلام.
- اللجوء إلى القضاء في حالات التلوث أو مخالفة قوانين حماية البيئة.
- إصدار النشريات والمجلات.
- حيازة أو تسيير الأوساط الطبيعية.

كما تقوم بأعمال ميدانية كالحملات التطوعية للتنظيف والتشجير والقيام بدورالمراقب للأخطار البيئية الواقعة أو المحتمل حدوثها وبالتالي فإنها تعتبر ضمانا ضد تعسف الإدارة في استعمال الوسط ومن اجل ذلك تقوم بتمثيل المحكومين والتعبير بالنيابة عنهم كما تندد بالمشاريع الضارة بالبيئة أو تطالب بتعديلها إذا كانت تندمج بصورة صحيحة في البيئة[1] كما تلعب الجمعيات البيئية كأحد أشكال التنظيمات الاجتماعية دورا بارزا في ترقية ثقافة

(1) وناس يحيى: **المجتمع المدني وحماية البيئة**، دار العرب للنشر والتوزيع،وهران (الجزائر) 2004 ص 57.

المجتمع من خلال اعتمادها على مجموعة من الآليات والميكانزمات التي يمكن توضيحها فيما يلي :

أ- العمل التطوعي :

يمثل العمل التطوعي مسلكا اجتماعيا مهما مستمدا من قيم وثقافة أي مجتمع، حيث يكرس من الناحية الاجتماعية قيم التعاون والتكافل والتضامن بين مختلف فئات المجتمع، كما أنه يعتبر مطلبا تنمويا لطالما نادى به الباحثون والمصلحون الاجتماعيون لاعتقادهم بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون المشاركة الواسعة والفاعلة لكافة أفراد المجتمع.

وتجدر الإشارة في السياق ذاته، أن العمل التطوعي هو أحد ركائز المجتمع المدني الحديث، حيث يقوم على المشاركة الإيجابية لمختلف التنظيمات، بما فيها الجمعيات البيئية التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال القيام بحملات تطوعية لنظافة وتزيين المحيط، وغرس قيم التعاون وإنجاز بعض الأهداف العادية المتكررة بالحياة اليومية للسكان مثل: أعمال النظافة، حيث تخضع مشاركة الأفراد في مثل هذه الأنشطة إلى الضغط المعنوي أو بالإحساس بالمسؤولية تجاه البيئة [1].

والواقع أن الاهتمام بالعمل التطوعي أصبح من هذا المنظور التنموي الشمولي حاجة إنسانية ملحة تتسابق من أجلها الدول والمنظمات الدولية، وقد برز ذلك من خلال المؤتمرات الدولية التي عنيت بالبيئة، بحيث ركزت معظم الدول في العديد من المناسبات (مثل مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل عام 1992) على أهمية الدور التنفيذي لتلك الجمعيات والهيئات الخاصة والخيرية في مجال الإدارة والبيئة والتنمية.

وبهذا يتضح أن الاهتمام بالعمل التطوعي في عملية التنمية على أساس أنه ارتبط بظهور المشاركة الشعبية التي تعني الاستثمار في قدرات البشر على العطاء والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية التي تعترض المجتمع. وفي هذا الإطار يعتبر **كلارك CLARK** أن إسهام القطاع التطوعي في عملية التنمية يتوجه غالبا إلى تقليص الفقر وحماية البيئة وتطوير المشاركة.

---

(1)- محمد، بومخلوف : **التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة**، الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية، التحضر. الجزائر، شركة دار الأمة، ماي 2001، ص 222.

وبالتالي فإن دور هذه التنظيمات -لاسيما البيئية - تحول من منطق تقديم الخدمات إلى منطق مساعدة الناس على المشاركة التطوعية في عمليات التنمية من خلال المشاركة في حماية البيئة وتحسين جماليات المحيط.ولا شك أن العمل التطوعي هنا (في المجال البيئي) يتميز بصفتين أساسيتين تجعلان منه عملا لا مناص منه في عملية التغيير الاجتماعي، وهما :

- قيامه على أساس المردود المعنوي أو الاجتماعي المتوقع منه، مع نفي أي مردود مادي يمكن أن يعود على الفاعل
- ارتباط قيمة العمل بغايته المعنوية والإنسانية.

لهذا السبب يلاحظ أن وتيرة العمل التطوعي في حقل الثقافة البيئية لم تتراجع مع انخفاض المردود المادي له و إنما بتراجع القيم والحوافز التي تكمن وراءه، والمتمثلة في القيم والحوافز الدينية والأخلاقية والاجتماعية والإنسانية.

ب- **التأثير في سياسات التنمية** :

تلعب الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية دورا مهما - كما سبق وأن أشرنا - في تشكيل وعي بيئي لدى الجميع، والتحسيس بأولوية العمل على تحقيق تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال الحالية في التمتع ببيئة نظيفة وموارد طبيعية مصانة ولذلك فهي تتجه للتأثير في سياسات التنمية، لاسيما بالمتابعة الميدانية لها. وكمثال على ذلك، تتابع شبكة عمل المناخ (**RAC**) عن قرب، تنفيذ إجراءات **بروتوكول طوكيو** حول التغير المناخي وتقدم تحاليل من أجل اتخاذ الإجراءات الممكنة للكفاح ضد الاحتباس الحراري والتلوث.....الخ.

وبالتالي تبرز هنا احترافية تنظيمات المجتمع المدني في التفاعل مع القضايا العالمية (خاصة القضايا البيئية) وذلك بالتفكير والتحليل وحتى اقتراح سياسات تنموية تتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة، فهي تطورت من مجرد الحفاظ على الطبيعة، إلى الاستثمار حتى في كبريات المسائل السياسية والاقتصادية للتنمية المستدامة، **فالصندوق الدولي للطبيعة** مثلا، يتوفر على وحدة للتجارة والاستثمارات. وهناك العديد من التنظيمات غير الحكومية مثل: **المركز العالمي لقانون البيئة والتنمية (CIEL)**، **والمؤسسة من أجل**

التنمية للدولة والقانون (FIELD) المختصة في ميدان القانون الدولي للبيئة، والتي تقدم خبرة ذات مستوى عال، مثل إدراج قواعد البيئة في المنظمة العالمية للتجارة[1].

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن جل اهتمامات هذه التنظيمات تتمحور حول ضرورة تحقيق الاستدامة البيئية، ودمج سياسات البيئة في الاعتبارات التنموية، كما اتخذت مواقف أكثر شدة خاصة مع النظام الرأسمالي القائم على أساس الربح السريع ولو كان ذلك على حساب البيئة الطبيعية، ولذلك اعتمد تجمع **الخضر** في أوروبا (مثلا) على رؤية اقتصادية وسياسية جديدة من خلال اعتبار أن الغايات البيئية والاجتماعية لسياسة الخضر لا تنسجم مع الاقتصاد الذي توجهه الدولة ولا مع اقتصاد السوق الحر، فالاثنان يقومان على النمو والتوسع غير المحدودين. إذ يجب تطوير نماذج جديدة وتطبيقها، ترتكز على قيام اقتصاد السوق محكوم بيئيا واجتماعيا[2].

هدا في الدول الغربية المتطورة، أما في الدول السائرة في طريق النمو، فإن الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية العاملة في الحقل البيئي، أصبحت هي الأخرى تفرضها متطلبات التنمية المتزايدة، لاسيما وأن الدولة المركزية لا تستطيع بمفردها مواجهة مشكلات التخلف الثقافي والاجتماعي، وكذا الوضع البيئي المتدهور الذي تشهده العديد من هذه الدول[3].

وفي هذا الإطار فقد ظهرت الدعوة ملحة إلى تعاون الجهود والتنظيمات التطوعية والحكومية في مواجهة متطلبات التنمية. ولذلك فإن جانبا من المسؤولية في حماية البيئة يقع على عاتق الجمعيات والتنظيمات التطوعية غير الحكومية، في كل بلدان العالم النامي وعلى كافة المستويات المحلية والقومية.

(1)- لحرش موسى : مرجع سابق ص 16.

(2)- قريد سمير : مرجع سابق ص 132.

(3)- مريم، أحمد مصطفى وإحسان، حفظي : مرجع سابق، ص ص 224-225.

رابعا:- واقع الجمعيات البيئية

4-1 - في العالم الغربي:

4-1-1 حركة السلام الأخضر: GREEN PEACE

(غرينبيس): منظمة دولية تتمتع بتمثيل في 40 دولة في أوروبا و أمريكا و آسيا والمحيط الهادي ؛ و حرصا منها على استقلالية قرارها فهي ترفض المساهمات المالية من الحكومات و الشركات و المؤسسات الملحقة بها و عليه فهي تعتمد على مساهمات فردية من داعميها و هبات من جمعيات خيرية حيث يبلغ عدد داعميها حوالي 2.8 مليون مساهم في العالم .وتتجلى أهم مبادئها الرئيسة :

- **الوقوف شهودا** : تأسست غرينبيس (السلام الأخضر) على مبدأ الوقوف شهودا و ينص هذا المبدأ على أنك عندما تشهد ظلما ما، فمن واجبك الأخلاقي أن تختار إما مواجهته أم لا.
- **العمل السلمي المباشر:** تلتزم بالواجب الأخلاقي في مواجهة الجرائم التي ارتكبت بحق البيئة والسلام و مواجهة تلك الجرائم مباشرة في الأماكن التي يرتكبون فيها جرائمهم و المنظمة ترفض الاعتقاد بان العنف و سيله مشروعة أو فعالة لإحداث التغير في العالم
- **الاستقلال السياسي** : لا ينتمي أعضاؤها لأي حزب سياسي ، ولا تؤيد المنظمة المرشحين لمناصب حكومية و لا تصادق على الأحزاب السياسية [1] .
- **العالمية :** التلوث لا يعرف حدودا ، و المنظمة لاتنحاز في هذا العالم لأي دولة معينة و تسعى لحلول عالمية للتهديدات البيئية . و تعتبر منظمة غرينبيس GREEN PEACE منظمة دولية تعطي الأولوية للحملات البيئية العالمية ، يقع مقرها الرئيس في **أمستردام بهولندا** ، كما تتوزع مكاتبها الإقليمية في أكثر من 40 دولة .

4-1-2- صندوق الحياة البرية العالمي (WWF) :

المعروف باسم الصندوق العالمي من أجل الطبيعة ، تأسس عام 1971 ، يهتم بشكل أساسي بالحيوانات المهددة بالانقراض كما انه يهتم بمسائل بيئية أوسع ، وله أهداف مماثلة لمنظمة السلام الأخضر مثل التعرض للأسباب البشرية للتغير المناخي ، أما جوانب

(1) لحرش موسى ،مرجع سابق ،ص 12 .

الاهتمام الرئيسة الأخرى فتتعلق بالحملة لإنقاذ المحيط (المعروفة بأوركا ORKA) ، و محاربة المتاجرة غير الشرعية بالحيوانات المهددة بالانقراض .

4-1-3منظمة أصدقاء الأرض (المعروفة FOE):

تأسست عام 1971،. ولهذه المنظمـــــة أهداف عديدة تشترك فيها مع منظمة السلام الأخضر مثل التغيرات المناخية ، و سلامة الأغذية (بما في ذلك ممارسة الضغط ضد التعديل الوراثي) ، كما أنها تقوم بـ:

- الحملات المناهضة لاستخدام المواد الكيميائية ذات المخاطر المحتملة في المنتجات اليومية و التلويث .
- التأثيرات البيئية لأنظمة النقل .
- استخدام الموارد فيما يتعلق بالتخلص من النفايات .

لها أعضاء في 66 دولة ، إلا أن منظمة أصدقاء الأرض مبنية على تحالف فيدرالي بينها وبين منظمات بيئية مستقلة واعتمادها بشكل اكبر على الجماعات المحلية الموجودة في كل بلد بدلا من الاعتماد على مكتب مركزي.، إذ تعتمد على القاعدة الجماهيرية و نشاطها يتفاعل مع الأحداث اليومية، و لا تخطط لأحداث مدروسة و مرتبة مسبقا[1] .

4-2- في العالم النامي

يعزو الباحثون نهوض الحركات البيئية و نموها في الجنوب إلى الاستغلال الصارم للموارد الطبيعية التي تغذي عملية التنمية في المجتمعات الرأسمالية الغنية التي تتحكم في استخدام الموارد الطبيعية واستغلالها فضلا عن التفاوت في توزيع الموارد ، و يعتبرون أن النضالات البيئية تقوم في الجزء الأكبر منها بين الذين استفادوا من التنمية الاقتصادية وبين الذين يتحملون تكاليفها ، ويذهب **شيفا SHIVA** إلى أن الحركة البيئية الهندية تعد بمثابة رد فعل إزاء مشروع تنمية الموارد و الطاقة لدى النخبة الاقتصادية بالبلد، لقد أدى الطلب على موارد التنمية إلى تضييق قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لحياة الفقراء والعاجزين اقتصاديا ، إما عن طريق نقل الموارد مباشرة بعيدا عن الاحتياجات الأساسية ، أو عن طريق تدمير العملية الايكولوجية الجوهرية التي تكفل تجدد الموارد الطبيعية الداعمة للحياة

---

[1] الابرش محمود، الخير مراد: **دور المجتمع المدني في حماية البيئة** ، يوم دراسي حول البيئة جامعة بسكرة 2006-2007

، و في ضوء هذه الخلفية انبثقت الحركة الايكولوجية كرد فعل من جانب الناس ، إزاء هذا التهديد الجديد لمعيشتهم، و كمطالبة بالحفاظ الايكولوجي على النظم الأساسية الداعمة للحياة ومن بين الحركات البيئية النشطة في الجنوب نذكر:

4-2-1 حركة شيبكو الهندية - ، والتي تدافع عن حق المواطنين في الموارد من خلال منع قطع الغابات و الأشجار في الهمالايا للاستفادة تجاريا من أخشابها ، في محاولة لحمايتها و الحفاظ عليها و الاستفادة منها في حدود ما يسمح ببقائها .

4-2-2 حركة أغوني النيجيرية: يتبنى العمل في هذه المنظمة ، المنظمات الشعبية و جماعات العمل في أوجوني إلى جانب منظمة غرينبيس و غيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية إذ تعتمد في نضالها على المظاهرات السلمية وهي تدافع ضد شركات النفط متعددة الجنسيات مثل شركتي **شل و شيفرون** نظرا للتهديدات التي تمثلها من تلويث الأرض و المياه .[1]

-3 في العالم العر بي والإسلامي

شهد العالم العربي - ضمن نطاق العالم السائر في طريق النمو- حركة ديناميكية للجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تفاعلها مع القضايا البيئية، واقترن هذا الفهم من خلال المشاركة الواسعة لهذه الجمعيات والتنظيمات التي ساهمت في عقد العديد من المؤتمرات والملتقيات مما زادت من احتكاك هذه التنظيمات البيئية بالجماهير، وتجعلها أكثر قدرة على التعرف على خصائصها الاجتماعية والثقافية وتوجيه سلوكياتها في التفاعل إيجابيا مع البيئة.

ومن بين الدول العربية التي شهدت ظهور هده التنظيمات (الجمعيات) البيئية نجد:

4-3-1 في الأردن:

ومن أبرز الجمعيات المساهمة في الحفاظ على البيئة داخل الأردن نجد:

أ- الجمعية الملكية لحماية الطبيعة تأسست عام 1966.

ب-جمعية إغاثة الطفل تأسست عام 1989 .

ج- الجمعية الأردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية الأردنية والتي تأسست عام 1990 .

(1) محمود الابرش، الخير مراد مرجع سابق.

د- الجمعية الأردنية للتنمية المستديمة تأسست عام 1997.

4-3-2 في مصر:

فقد شهدت ظهور العديد من المنظمات غير الرسمية" الجمعيات" منذ الثمانينات والتي وصل عددها في التسعينات إلى ثمنين " 80 " جمعية والتي اشتملت على:

- الجمعيات ذات الاهتمام المحلي مثل:

أ- جمعية محبي الشجر: و هي جمعية مهتمة بالحياة البرية .

ب- جمعية الحماية من أمراض البيئة.

- الجمعيات ذات الاهتمام الواسع بقضايا البيئة مثل:

أ- المكتب العربي للشباب والبيئة والتي: اعتبرت أن الإنسان هو المشكلة وهو الحل.

ب- جمعية أصدقاء البيئة بالإسكندرية والتي: أكدت على حماية التراث الحضري. [1]

جـ- جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية في مصر العربية : والتي نظمت ملتقا عربيا حول "دور التنظيمات غير الحكومية والجمعيات في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة في القاهرة خلال الفترة بين 16-18 أكتوبر1995. " وهدف هذا الملتقى العربي إلى :

أ- تعزيز الجهود بين التنظيمات غير الحكومية والجمعيات المهتمة بالبيئة والتنمية من أجل تحقيق التكامل في العمل (النشاط) بينها، من خلال تبادل المعارف والخبرات والتجارب في سبيل تحقيق التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة.

ب- تعزيز بناء القدرات (المادية والمعنوية) للتنظيمات غير الحكومية على المستويين المحلي والإقليمي.

ج- تعزيز التعاون الإقليمي بين التنظيمات غير الحكومية والهيئات والمؤسسات الدولية.

د- توفير الآليات الرامية إلى تعزيز دور التنظيمات غير الحكومية في رسم السياسات وصنع القرار والمشاركة في تصميم برامج التنمية الملائمة بيئيا وتنفيذها وتقييمها.

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنط: **التنمية المستديمة فلسفتها و أساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ط. دار صفا للنشر والتوزيع عمان(الأردن)ص ص 306-313

هـ- إقامة حوار مثمر على نحو متبادل على الصعيدين (المحلي والدولي) بين الحكومات والتنظيمات غير الحكومية بغية الاعتراف بدور كل منها في تنفيذ التنمية السليمة بيئيا وتعزيز هذه الأدوار.

و- تشجيع وتيسير المشاركة والحوار فيما بين التنظيمات غير الحكومية والأجهزة المحلية ضمن الأنشطة الرامية إلى التنمية المتواصلة.

ن- تمكين الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية من الوصول إلى البيانات والمعلومات الدقيقة حول الوضع البيئي في حينها لتعزيز فاعلية أنشطتها وأدوارها في دعم التنمية المتواصلة.

ذ- تكامل دور الإعلام بجميع وسائله مع دور الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تشكيل الوعي لدى الجماهير والمؤسسات العربية حول قضايا البيئة والتحضر والتنمية المتواصلة.

وكل هذه الجمعيات لا تلعب دورا مباشرا في التأثير على السياسة الدولية.

❖ **حزب الخضر:** وهو تنظيم سياسي يعمل على الساحة السياسية ويتبنى قضايا البيئة وكان اتجاهه مركزا على المشكلات البيئية المحلية مثل: التلوث بكافة أشكاله...الخ[1]

في الكويت :

جمعية حماية البيئة:

التي تقوم بدور كبير في ترسيخ الثقافة البيئية أو التوعية البيئية في المجتمع، من خلال جملة من النشاطات أبرزها إعداد برامج تلفزيونية خاصة عن البيئة، كما تحتفل سنويا بيوم البيئة العالمي (5 جوان من كل عام) وذلك باستخدام كافة وسائل الإعلام لتنبيه الرأي العام بأهمية وضرورة حماية البيئة، والتركيز على توعية المواطنين بالموضوع الخاص الذي يحدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل عام، ومن نشاطاتها أيضا القيام بحملة إعلامية مكثفة في أسبوع من كل سنة تحت اسم أسبوع البيئة تعقد خلالها الندوات وتصدر النشرات وتشارك التلاميذ في حملات توعية خاصة (التربية البيئية).

---

[1] مريم احمد، مصطفى إحسان حفظي **قضايا التنمية في الدول النامية** مرجع سابق ص ص 405-407

كما أن الجمعية تشجع الناس على المشاركة في مسابقات للصور البيئية تتضمن كيفية تعامل الإنسان مع البيئة، إضافة إلى إصدار مجلة البيئة إلى جانب كتيبات تحت اسم قضايا البيئة، ونشرت إلى الآن خمسة عشر (15) قضية بيئية تغطي مختلف مجالات البيئة الطبيعية.وما يمكن قوله هو أن فعالية هذه الجمعيات في مجال حماية البيئة في الوطن العربي تعد محدودة وذلك لعدم امتلاكها وسائل الدعاية الكافية لتعريف أفراد المجتمع بأنشطتها المختلفة وكذلك إحجام شريحة كبيرة من شرائح المجتمع العربي عن المشاركة في العمل العام الذي هو أساس نشاط هذا النوع من هذه الجمعيات.

فضلا عن هذا، فإن مؤتمر الدور التكاملي للتنظيمات غير الحكومية والحكومية والدولية في التنمية المستدامة الذي عقد في دولة (قطر) من 4 إلى 6 مارس 2002، قد نوه بدوره أيضا بأهمية دعم الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، وتم التطرق إلى هذا الأمر من خلال ورشتا عمل : الأولى تحت عنوان بناء القدرات الذاتية للجمعيات والتنظيمات غير الحكومية ، حيث تم التأكيد هنا على أهمية بناء القدرات الذاتية لهذه الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية ، من خلال منحها الاستقلالية اللازمة، والدعم (المادي والمعنوي) حتى تضطلع بدورها في تحقيق التنمية المستدامة، وكذا جعلها تتميز بالقدرة على التواصل الاجتماعي والاحتكاك بشرائح المجتمع المختلفة، مما يعزز ذلك من مكانتها في الرفع من الوعي الاجتماعي والثقافي للأفراد باتجاه الاهتمام بحل مشكلات البيئة[1].

أما ورشة العمل الثانية فكانت بعنوان احتياجات الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية وكيفية التعامل مع المؤسسات الدولية للتسريع في دفع عجلة التنمية المستدامة للمجتمعات. حيث تم التأكيد هنا على تدعيم الجمعيات (لاسيما البيئية) من أجل أن تقوم بالدور المنوط بها في التحسيس والتوعية وتعديل السلوكيات والممارسات تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة. ولقد جاء في هذا الإطار - في تقرير الورشة الثانية - أن القدرات الذاتية المفترض تنميتها تتلخص في الموارد البشرية عبر تأهيلها وتدريبها، وتطوير التقنيات والآليات المعرفية، وتطوير القدرات المالية والقانونية والبني التحتية وذلك عبر إعداد خطة عمل إستراتيجية للبناء المؤسسي.

(1)-.لحرش موسى :مرجع سابق ص17.

ويتضح هذا من خلال ما تقدم، أن العالم العربي شهد حاليا جانبا من الاهتمام بالقضايا البيئية، وتبلور هذا الاهتمام من خلال السعي إلى دعم الجمعيات البيئية التي بدأت تشهد حضورا ونشاطا في الساحة.

وما يمكن قوله هو أن فعالية هذه الجمعيات في مجال حماية البيئة في الوطن العربي تعد محدودة وذلك لعدم امتلاكها وسائل الدعاية الكافية لتعريف أفراد المجتمع بأنشطتها المختلفة وكذلك إحجام شريحة كبيرة من شرائح المجتمع العربي عن المشاركة في العمل العام الذي هو أساس نشاط هذا النوع من هذه الجمعيات

4 : في الجزائر

يتسم البحث في مجال الحركة الجمعوية في الجزائر بالحداثة النسبية، لأن هذا المفهوم برز في الآونة الأخيرة، بعد التحول الذي عرفته الجزائر نحو التعددية، وفسح المجال أمام الجمعيات لتضطلع بدورها في جميع المجالات الحياتية خاصة البيئية منها. وبالنظر إلى قلة الدراسات المعمقة والمتعلقة بالدور الاجتماعي للحركة الجمعوية خاصة (التطوعية)، ومعرفة التحولات التي عرفتها، فإننا نحاول في هذا الفصل تتبع - قدر الإمكان - السيرورة التاريخية لنشأة وتبلور الحركة الجمعوية في الفكر والممارسة الجزائرية، بدءا بفترة الاستعمار الفرنسي، ومرورا بحقبة السبعينات والثمانينات، ووصولا إلى مرحلة التسعينات التي شهدت ميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية إلا ان حديثنا سيقتصر على الجمعيات العاملة في الحقل البيئي .

4-4-2 : الجمعيات البيئية: و في ظل هذه الدينامكية التي شهدها تطور الجمعيات في ولاية بسكرة .فقد حظي المجال البيئي بقدر لا بأس به من الاهتمام والعناية .

،إلى جانب ظهور جمعيات متخصصة هدفها الحفاظ على البيئة و حمايتها من التدهور الذي قد تؤول إليه ، و هذا تزامنا مع الاهتمام العالمي بالبيئة و تحذير المنظمات الدولية و الحركات البيئية العالمية بالأخطار التي تواجه البيئة من جراء الكوارث الطبيعية و أفعال البشر في حد ذاتهم الأمر الذي ولد شعورا لدى بعض الفئات بضرورة الاهتمام بالبيئة و الحفاظ عليها ، حيث ظهرت عدة جمعيات وطنية و محلية ن أصبحت تلعب دورا هاما في الحفاظ على البيئة و العناية بالطبيعة ، و تشارك في التسيير اليومي للنشاطات المتعلقة

بنوعية الحياة لم يعد نشاطها يقتصر على نشر الوعي الايكولوجي بين المواطنين بتنظيم الحملات الإعلامية و التعبوية بل تعدت ذلك لتصبح العين الساهر و المراقب الصارم لسلامة البيئة ،حيث شهد العمل الجمعوي في مجال حماية البيئة تطورا و حركية متسارعة ساهمت في تطورها عدة أسباب أهمها:

- التدهور البيئي الذي تشهده الولاية (التلوث، التصحر...)
- إنتشار الوعي لدى أفراد المجتمع المحلي بأهمية المحافظة على البيئة

وقد تنوع نشاط الجمعيات على مستوى تراب الوطن بين :

- **جمعيات وطنية :**و هي جمعيات تمارس نشاطها على مستوى الوطن ولها مكاتب فرعية منتشرة في ولايات الوطن .
- **جمعيات ولائية** : وهي جمعيات تمارس نشاطها على مستوى تراب الولاية ،ولها مكاتب فرعية منتشرة في بلديات الولاية .
- **جمعيات محلية** : و هي جمعيات تمارس نشاطها في نطاق محدود على مستوى تراب البلدية .(كما هو مبين في الجدولين التاليين)

و بهذا الشكل أصبحت تشكل طرف رادعا تقف في وجه كل من تسول له نفسه المساس بالبيئة . في الإطار نذكر:

أ- الجمعية الجزائرية لحماية الطبيعة و البيئة:حيث رفعت قضية للمحكمة بعين بسام بولاية البويرة على اثر التلوث الخطير الذي تعرض له سد واد لكحل ببلدية عين بسام نتيجة رمي الفضلات الصناعية للوحدات المحاذية للواد الذي يصب في هذا السد .

ب- جمعية البيئة ومكافحة التلوث ببني يزقن و **جمعية حماية البيئة و الثروة الحيوانية للعطف** :واللتان أصبحتا تتخذان مواقف بشان انجاز بعض المشاريع الخاصة بإنتاج أو تخزين مواد ملوثة ، كما حدث بولاية غرداية اثر رواج أنباء مفادها إنشاء مشروع لتخزين و معالجة النفايات السامة (زيوت الاسكارال) حيث نظمتا ندوة علمية لبحث و دراسة هذا المشروع و تحسيس المواطنين بانعكاساته السلبية على المحيط

ج- **الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث:**

والجزائر كغيرها من البلدان العربية أو حتى العالمية لم تستبعد أو تقصى من ذلك الدور البارز في الحفاظ على البيئة وانطلاقا من هذه القاعدة الفكرية والتصورية الكبرى برزت أطروحة الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث والتي تأسست (في البداية) واعتمدت رسميا من قبل السلطة بتاريخ 11 مارس 1990 (أي بعد صدور قانون 31/90 الخاص بالجمعيات)، وذلك كجمعية محلية بولاية عنابة، نتيجة لحاجة المنطقة إلى التقليل من التدهور البيئي الناجم عن نفايات المصانع كأسمدال ومركب الحديد والصلب (الحجار)، والضرر المحدق بالصحة العمومية وسلامة المحيط بشكل أخص لاسيما في ظل قلة الثقافة البيئية لدى السكان عموما.

وقد اتخذت مقرا رئيسيا لها ببلدية البوني، ثم استطاعت شيئا فشيئا من أن توسع من دائرة نشاطاتها لترتقي إلى المستوى الوطني وتصبح جمعية وطنية بعد الاعتماد المقدم لها من طرف وزارة الداخلية تحت رقم 106 والصادر بتاريخ 20 جانفي 1996. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الطابع الوطني لجمعية حماية البيئة ومكافحة التلوث مكن من فتح مكاتب ولائية عبر 12 ولاية، تمكنت من أن تتوزع عليها لحد الآن وهي : تيزي وزو، قسنطينة، سوق أهراس، الأغواط، سكيكدة، بسكرة، سعيدة، المسيلة، باتنة، الجزائر العاصمة، عنابة.

د) أهدافها :ارتسمت الأهداف الكبرى والجزئية للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث كما يلي

أ)- تعزيز الوعي والاهتمام بترابط المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية (الإيكولوجية) في المناطق المدينية والريفية.

ب)- إتاحة الفرص لكل شخص أو موطن جزائري لاكتساب المعرفة والقيم والمواقف وروح الالتزام والمهارات الضرورية لحماية البيئة وتحسينها.

ج)- خلق أنماط جديدة من السلوك تجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع الجزائري ككل.

ودعت أن تسترشد التربية البيئية في هذا الإطار بالمبادئ التالية :

أ)- البيئة وحدة متكاملة – بجوانبها الطبيعية والتي صنعها الإنسان – وكذلك بجوانبها التكنولوجية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية والجمالية.

ب)- التربية البيئية عملية متواصلة مدى الحياة تبدأ في مرحلة ما قبل المدرسة وتستمر في جميع المراحل التربوية النظامية وغير النظامية.

ج)- الأخذ بمنهج جامع بين فروع المعرفة يستعين بالمضمون الخاص لكل فرع منها لتيسير التوصل إلى نظرة شمولية متوازية.

د)- التعرف على القضايا البيئية الكبرى من منظور محلي (جزائري) وإقليمي ودولي.

ج)- التركيز على الأوضاع البيئية الحالية والمحتملة مع مراعاة الإطار التاريخي لهذه الأوضاع.

ذ)- تعزيز التعاون على الصعيد المحلي (الجزائري) والإقليمي والدولي في تلافي المشكلات البيئية والإسهام بحل هذه المشكلات.

هـ)- أن تؤخذ صراحة بعين الاعتبار الجوانب البيئية في مخططات التنمية والتطوير.

و)- الربط بين الحس البيئي والثقافة أو المعرفة البيئية والمهارات البيئية و المهارات الكفيلة بحل مشكلاتها وتوضيح القيم المتعلقة بها في كل مرحلة من مراحل العمر.

ط)- مساعدة الدارسين والباحثين على اكتشاف أعراض المشكلات وأسبابها الحقيقية.

ي)- التأكيد على تشعب المشكلات البيئية ومن ضرورة تنمية الفكر النقدي والمهارات الكفيلة بحل المشكلات.

ك)- استخدام بيئات متنوعة للتعلم ومجموعة كبيرة من النماذج التربوية في التعلم والتعليم عن البيئة مع التأكيد على الأنشطة العملية والتجارب المباشرة.

2-4-4 : الجمعيات البيئية:

تزامنا مع الاهتمام العالمي بالبيئة و تحذير المنظمات الدولية و الحركات البيئية العالمية بالأخطار التي تواجه البيئة من جراء الكوارث الطبيعية و أفعال البشر في حد ذاتهم الأمر الذي ولد شعورا لدى بعض الفئات بضرورة الاهتمام بالبيئة و الحفاظ عليها .

حيث ظهرت عدة جمعيات وطنية و محلية أصبحت تلعب دورا هاما في الحفاظ على البيئة و العناية بالطبيعة ، و تشارك في التسيير اليومي للنشاطات المتعلقة بنوعية الحياة لم يعد نشاطها يقتصر على نشر الوعي الايكولوجي بين المواطنين بتنظيم الحملات الإعلامية و التعبوية ، بل تعدت ذلك لتصبح العين الساهر و المراقب الصارم لسلامة البيئة ، مشكلة طرفا رادعا تقف في وجه كل من تسول له نفسه المساس بالبيئة . وفي هذا الإطار نذكر:

أ- الجمعية الجزائرية لحماية الطبيعة و البيئة:حيث رفعت قضية للمحكمة بعين بسام بولاية البويرة على اثر التلوث الخطير الذي تعرض له سد واد لكحل ببلدية عين بسام نتيجة رمي الفضلات الصناعية للوحدات المحاذية للواد الذي يصب في هذا السد .

ب- جمعية البيئة ومكافحة التلوث ببني يزقن و **جمعية حماية البيئة و الثروة الحيوانية للعطف** :واللتان أصبحتا تتخذان مواقف بشان انجاز بعض المشاريع الخاصة بإنتاج أو تخزين مواد ملوثة ، كما حدث بولاية غرداية اثر رواج أنباء مفادها إنشاء مشروع لتخزين و معالجة النفايات السامة (زيوت الاسكارال) حيث نظمتا ندوة علمية لبحث و دراسة هذا المشروع و تحسيس المواطنين بانعكاساته السلبية على المحيط [1]

ج- الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث:

الجزائر كغيرها من البلدان العربية أو العالمية لم تستبعد أو تقصى من ذلك الدور البارز في الحفاظ على البيئة وانطلاقا من هذه القاعدة الفكرية والتصورية الكبرى برزت أطروحة الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث والتي تأسست (في البداية) واعتمدت رسميا من قبل السلطة بتاريخ 11 مارس 1990 (أي بعد صدور قانون 31/90 الخاص بالجمعيات)، وذلك كجمعية محلية بولاية عنابة، نتيجة لحاجة المنطقة إلى التقليل من التدهور البيئي الناجم عن نفايات المصانع كأسمدال ومركب الحديد والصلب (الحجار)، والضرر المحدق بالصحة العمومية وسلامة المحيط بشكل أخص لاسيما في ظل قلة الثقافة البيئية لدى السكان عموما.

وقد اتخذت مقرا رئيسيا لها ببلدية البوني، ثم استطاعت شيئا فشيئا من أن توسع من دائرة نشاطاتها لترتقي إلى المستوى الوطني وتصبح جمعية وطنية بعد الاعتماد المقدم لها

(1) مركز الإعلام و التوثيق الخاص بالمنتخبين المحليين حماية البيئة – المهام الجديد للجماعات المحلية ، المدية 1990.

من طرف وزارة الداخلية تحت رقم 106 والصادر بتاريخ 20 جانفي 1996. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الطابع الوطني لجمعية حماية البيئة ومكافحة التلوث مكن من فتح مكاتب ولائية عبر 12 ولاية، تمكنت من أن تتوزع عليها لحد الآن وهي : تيزي وزو، قسنطينة، سوق أهراس، الأغواط، سكيكدة، بسكرة، سعيدة، المسيلة، باتنة، الجزائر العاصمة، عنابة.

د) أهدافها :ارتسمت الأهداف الكبرى والجزئية للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث كما يلي[1]

أ)- تعزيز الوعي والاهتمام بترابط المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية (الإيكولوجية) في المناطق المدينية والريفية.

ب)- إتاحة الفرص لكل شخص أو مواطن جزائري لاكتساب المعرفة والقيم والمواقف وروح الالتزام والمهارات الضرورية لحماية البيئة وتحسينها.

ج)- خلق أنماط جديدة من السلوك تجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع الجزائري ككل.

ودعت أن تسترشد التربية البيئية في هذا الإطار بالمبادئ التالية :

أ)- البيئة وحدة متكاملة – بجوانبها الطبيعية والتي صنعها الإنسان – وكذلك بجوانبها التكنولوجية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية والجمالية.

ب)- التربية البيئية عملية متواصلة مدى الحياة تبدأ في مرحلة ما قبل المدرسة وتستمر في جميع المراحل التربوية النظامية وغير النظامية.

ج)- الأخذ بمنهج جامع بين فروع المعرفة يستعين بالمضمون الخاص لكل فرع منها لتيسير التوصل إلى نظرة شمولية متوازية.

د)- التعرف على القضايا البيئية الكبرى من منظور محلي (جزائري) وإقليمي ودولي.

---

(1)-- عزوز، آمال وآخرون : **مبادئ وأهداف الجمعية**. ، مجلة البيئة والإنسان, الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث, العدد 08, ماي 2004, ص 19.

ج)- التركيز على الأوضاع البيئية الحالية والمحتملة مع مراعاة الإطار التاريخي لهذه الأوضاع.

ذ)- تعزيز التعاون على الصعيد المحلي (الجزائري) والإقليمي والدولي في تلافي المشكلات البيئية والإسهام بحل هذه المشكلات.

هـ)- أن تؤخذ صراحة، بعين الاعتبار الجوانب البيئية في مخططات التنمية والتطوير.

و)- الربط بين الحس البيئي والثقافة أو المعرفة البيئية والمهارات البيئية و المهارات الكفيلة بحل مشكلاتها وتوضيح القيم المتعلقة بها في كل مرحلة من مراحل العمر.

ط)- مساعدة الدارسين والباحثين على اكتشاف أعراض المشكلات وأسبابها الحقيقية.

ي)- التأكيد على تشعب المشكلات البيئية و ضرورة تنمية الفكر النقدي والمهارات الكفيلة بحل المشكلات.

ك)- استخدام بيئات متنوعة للتعلم، ومجموعة كبيرة من النماذج التربوية في التعلم والتعليم عن البيئة مع التأكيد على الأنشطة العملية والتجارب المباشرة.

خلاصة الفصـــل

وخلاصة لما جاء في هذا الفصل ، يمكن القول أن قضية البيئة أصبحت من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية والوطنية ، ومن اجل المحافظة على النظام البيئي فقد تبنت الدول عدة سياسات في مجال حماية البيئة ، فعلى المستوى العالمي (الدولي) كان هناك انعقاد عدة مؤتمرات أبرزها (ستوك هولم 1972 ، ريو دي جاني رو 1992 ، جوهانسبورغ 2002 .... الخ) بغية المساهمة في نشر التربية والثقافة البيئية على أوساط المجتمع ، و التأكيد على أن سلامة البشرية جمعاء تكمن في الحفاظ الموارد البيئية والاستغلال الأمثل والرشيد لمواردها .

أما على المستوى الوطني، فقد شهدت البيئة سياسة بيئية تجلت في جملة من القوانين والتشريعات. ساهمت بقسط كبير في حمايتها ،إلا أنها كانت ناقصة لان هذه السياسة لم تراعي البعد الثقافي للبيئة ، مما استوجب العمل على تشجيع الحركات والجمعيات البيئية وطنيا ومحليا و التي تسعى الى ترسيخ الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.

هذه الحركات رغم نشاطها وحركتيها إلا أن دورها مازال محدودا وهامشيا تعتريه بعض العراقيل والمعوقات. منها المادية مثل المقرو الإعتمادات المالية .و الغير مادية كالبيروقراطية و غياب التنسيق في ما بينها و كذا مع بقية المؤسسات العاملة في الحقل البيئي الأخرى إضافة إلى غياب الاتصال مع المواطن والذي يعتبر عنصر الأساسي في نجاحها من خلال إرساء الثقافة والوعي البيئي.

الجـــانب الميدانـــي

الفصل الخـــامس: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا : مجالات الدراسة

1- المجال المكاني

2- المجال الزماني

3- المجال البشري

ثانيا : الأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسة

1- منهج الدراسة

2- أدوات جمع البيانات

3- السجلات و الوثائق

4- المقابلة

5- استمارة مقابلة

تتطلب الدراسة الاجتماعية الإمبريقية إتباع جملة من الإجراءات المنهجية الملائمة التي تساعد الباحث في الفهم والتحليل، كما تبعده عن الغموض والالتباس الذي قد ينحرف به عن المعالجة الموضوعية لموضوع دراسته.

ونظرا لذلك فإنه يتحتم على الباحث تبيين مختلف الطرائق والأساليب المستخدمة وكيفية استعمالها ومبررات ذلك.

وعليه فإننا سنحاول في هذا الفصل التعرض للإجراءات المنهجية الميدانية المتبعة في هذه الدراسة، عارضين بذلك فرضيات البحث، ومجالات الدراسة (المكانية والزمنية والبشرية)، وكذا الأدوات المعتمدة عليها في جمع البيانات، بالإضافة إلى المعاينة وخصائص مفردات البحث.

تساؤلات أو فرضيات الدراسة:

- **ما هي طبيعة الدور الفعلي (الواقعي) للمجتمع المدني في حماية البيئة ؟**

تهدف الجمعيات البيئية من خلال وجودها إلى تكثيف نشاطاتها و إتصالاتها بالمواطنين بغية تشجيعهم على الاهتمام بالبيئة و ذلك بترسيخ الوعي البيئي لديهم إلى جانب تعبئة هؤلاء من أجل المساهمة فعليا في تجسيد هذه الأهداف من خلال نشاطاتهم من أجل حماية البيئة و الحفاظ عليها .وبذلك سنحاول الكشف عن حقيقة هذا الدور الذي تقوم به هذه الجمعيات من خلال تحليل معطيات الدراسة الميدانية.

- **ما هي الآليات والمكانيزمات الواقعية التي يعتمدها المجتمع المدني في حماية البيئة ؟**

وحتى يتجسد هذا الدور الفعلي فإن الجمعيات البيئية تمتلك إمكانيات و طاقات هائلة (مادية و غير مادية) تمكنها من المساهمة الجدية و الفعالة في الحفاظ على البيئة.

و من هنا سنحاول إبراز أهم الآليات و المكانيزمات الواقعية التي تتوفر عليها.

- **ما هي العراقيل و المعوقات التي تعيق عمل المجتمع المدني في حماية البيئة ؟**

إن الملاحظ إلى واقع هذه الجمعيات يفصح عن محدودية الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة. ومن هنا سوف يتم الكشف عن هذه العراقيل التي تحول دون المساهمة الفعالة لهذه الجمعيات البيئة. فهناك العديد من العراقيل التي يمكن أن تعيق السير الحسن لنشاط الجمعية و تحقيق أهدافها، فقد تكون هذه المعوقات نابعة من بنية الجمعية في حد ذاتها أو أساليب عملها ،أو ناتجة عن ممارسات إدارية و تنظيمية كما يمكن أن تكون ناجمة عن طبيعة المجتمع الذي تنشط فيه و هو ما سيتم التأكد منه ميدانيا من خلال البيانات الواقعية .

أولا : مجالات الدراسة :

1-1- المجال المكاني :

المكان الذي ستقوم عليه الدراسة هو مدينة بسكرة و بعض الأجهزة المسؤولة عن تسيير و تخطيط و تنفيذ القرارات الحضرية على هذه المدينة، و المناطق المتضررة من هذه القرارات الحضرية، و التي تعاني مشاكل اجتماعية.

و لتنمية و تطوير هذه المدن سنحاول وصفها وصفا شاملا، و التعريف بها و بمميزاتها الطبيعية والجغرافية و المادية و البشرية، و مختلف مراحل تطورها لأن أي قرارات تصدر لتنمية مجال مدينة ما، لابد أن تستوعب جميع معطياتها لنجاح هذه السياسة على الواقع و هذا ما سنراه من خلال:

1-1-1- المعطيات الجغرافية و الطبيعية لمدينة بسكرة:

***الموقع:** تبرز أهمية بسكرة نظرا لموقعها الاستراتيجي، الذي يعد حلقة وصل بين الجنوب الشرقي الصحراوي و الشمال التلي للقطر الجزائري، فهي بوابة الصحراء، خرجت إلى الوجود كولاية بعد التقسيم الإداري لسنة 1974م، و كانت تضم آنذاك 22 بلدية و 6 دوائر، و بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 انقسمت إلى شطرين : ولاية الوادي ، وولاية بسكرة التي أصبحت تضم 33 بلدية و 12دائرة على عمق هائل

يمتد على مساحة تقدر بـ 216.7120 كلم^2 يسكنها حوالي 69224 نسمة حسب إحصاءات 2003 و يحدها:

من الشمال: ولاية باتنة من الشمال الغربي: ولاية المسيلة. الشمال الشرقي: ولاية خنشلة. الجنوب الغربي: ولاية الجلفة، الجنوب: ولاية الوادي.

أما مدينة بسكرة فتقع ضمن السفوح الجنوبية لجبال الأوراس بالشرق الجزائري، و هي بالتالي أول واحة انطلاقا من الشمال نحو الصحراء الكبرى، و بالتحديد تقع شرق خط غرينتش بين خطي الطول 5 ^{0} و 6 ^{0} شمالا، و بين خطي عرض 34 ^{0} و 35 ^{0} و تتربع على مساحة تبلغ حوالي :12770 كلم^2 بتقديرات سكانية 194.516 نسمة، و بكثافة سكانية تقدر 1523 ساكن/كم^2 [1].

و حسب القانون 84-04 بتاريخ فيفري 1984م، تم تقسيم المدينة إلى دائرة تظم بلدية بسكرة، و هي أصغر بلديات الولاية إذ يحدها من :**الشمال**: بلدية لوطاية، وبلدية لبرانيس **الجنوب**: بلدية أوماش، **الشرق**: بلدية سيدي عقبة و بلدية شتمة **الغرب**: بلدية الحاجب. كما تقطع المدينة ثلاث طرق رئيسية هي:الطريق الوطني رقم-3- الذي يربط الشمال الشرقي بالجنوب الشرقي، أي ما بين منطقة قسنطينة و الوادي.الطريق الوطني رقم –46- الذي يربط المدينة بالجزائر العاصمة .الطريق الوطني رقم –83- الذي يربط المدينة بتبسة. [2]

***التضاريس:** تقع مدينة بسكرة بين منطقتين متضادتين بين مناخين، عند عتبة تشكل ممرا طبيعيا نحو الصحراء، ينتهي إليها انحدار الأطلس الصحراوي، الذي تأخذ جباله في الظهور من الغرب نحو الشرق، على ارتفاع يقدر بـ 120 متر فوق سطح البحر، و على مخروط للترسبات نتيجة انحداره نحو الجنوب الشرقي، يعمل على استقطاب مياه الأودية الآتية على مستوى أعلى (الشمال) ليصرفها نحو وسط ملغيغ الواقع دون مستوى البحر بنحو 93 متر، يحدها غربا سلسلة الزاب المتجهة من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي، و التي تتفرع إلى فرع شمالي، شرقي الاتجاه،

(1) مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية: **الدليل السنوي للإحصائيات** المتوقعة 2002 ، ص3.

(2) مكتب ملكمي للدراسات المعمارية: **مخطط شغل الأراضي** رقم 12، إعادة هيكلة حي سيدي غزال، المرحلة الأولى، مارس2002 م، ص8.

ليلتقي مع النسق الجنوبي لسلسلة الأوراس، فيشكل حزاما أمنيا طبيعيا للمدينة من الجهة المفتوحة نحو الشمال [3].

***المنـــاخ:** يعتبر المناخ من العوامل الجغرافية الأساسية، إذ أنه يتحكم بدرجة كبيرة في التوزيع السكاني، و في الحياة الاقتصادية بصورة عامة، لاسيما تلك التي تتطلب حرارة عالية كزراعة النخيل و التين...و التي تتطلب البرودة كالزراعة الشتوية المتنوعة، الأمر الذي يمكن من إنتاج أكثر من غلة في السنة الواحدة،

و هذا ما ينطبق على مناخ بسكرة، الذي يتحدد حسب موقعها الذي يعطيها مناخ شبه جاف إلى جاف حار صيفا و بارد جاف شتاءا.

***الحـــرارة:** على ضوء الدراسات المناخية، فإن متوسط درجة الحرارة ببسكرة تقارب 21.8 % بالنسبة لدرجة الحرارة القصوى و الدنيا المسجلة على مستوى معطيات بسكرة و اولاد جلال، فنسجل على التوالي بين 4.8 م^0 إلى3.4 م^0 في شهري ديسمبر و جانفي، أما في شهري جويلية و أوت تتراوح ما بين 43.1 م^0 إلى 47.5 م^0.

***الأمطـــار:** إذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات التساقط خلال 25 سنة الأخيرة فإن بسكرة تقع في منطقة بها التساقط ما بين: 0 إلى 200 مل، ما عدا المناطق الجبلية أو السنوات الممطرة.

غير أن معدل الأمطار هذا ليس مؤشرا قويا على مناخ المنطقة، إذ أن كمية الأمطار قد يكون 60 % إلى 70 % من كمية الأمطار في الفصل تنزل على شكل أمطار غزيرة، إلى طوفانية تسبب انجراف التربة و أضرارا للزراعة، حيث قدرت الأمطار التي سقطت خلال سنة 2003 حوالي 159 مل موزعة على أشهر السنة كما سجلت عام 1982م حوالي 188 مل، لتصل عام 1999م حوالي 194 مل، و في 1999 حوالي 190 مل، أما في 2001م قدر بـ 88.8 مل

***الريـــاح:** يهب في مدينة بسكرة نوعان من الرياح:

(3) محمد الصغير غانم: **مقالات حول تراث منطقة بسكرة و التحول الأوراسي**، منشورات جمعية التاريخ والتراث الأثري لمنطقة الأوراس، باتنة (ب.ت)، ص22.

- رياح شمالية غربية: سرعتها تتراوح ما بين 6-12 م/ثا ، محملة بالرطوبة أحيانا سجلت سرعتها القصوى في شهر جانفي ، ماي و جوان.
- رياح جنوبية شرقية: رغم أهميتها النسبية بالمقارنة بالأولى إلا أنها تحمل الكثير من الخطورة على النشاط الزراعي و المباني.

كما تهب رياح أخرى ضعيفة من الجهتين الشرقية و الجنوبية الغربية [1]

2-1: واقع البيئة في ولاية بسكرة

تعتبر الولاية منطقة شبه صحراوية ذات نشاط صناعي متوسط حيث نلاحظ أن أهم المشاكل البيئية التي تتخبط فيها الولاية تتمثل جلها في المشاكل الطبيعية والتي تلحق أضرارا جد جسيمة بالمنطقة، زيادة على ذلك المشاكل الناجمة عن النمو الديموغرافي والتوسع العمراني .

1-2-1-المشاكل البيئية الطبيعية:

- **مشكلة التصحر:**

إن ظاهرة التصحر وزحف الرمال مشكل جهوي أكثر منه محلي، لذا لابد من إيجاد تصورات إستراتيجية تهدف إلى وضع برنامج جهوي لمكافحة هذه الظاهرة بإشراك جميع الولايات المجاورة (باتنة، مسيلة، ...الخ) وفي هذا الإطار وفي انتظار المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لبسكرة (.P.D.A.U) تم برمجة مشروع إنجاز الحزام الأخضر للمدينة زيادة إلى تشجيع كل المبادرات التي من شأنها إنشاء مساحات خضراء كما هو الحال في إستراتيجية الحظائر المنتهجة محليا لمكافحة التصحر منها حظيرة السلام، حظيرة الشبيبة الجزائرية،...الخ، دون أن ننسى السعي لحماية وترقية المساحات الخضراء المتواجدة حاليا.

- **مشكلة انجراف التربة :**

ومن أهم المناطق المتضررة من هذه الظاهرة الطبيعية نجد الأودية التي تشق مختلف البلديات والتجمعات السكانية والتي تهدد بدورها السكان المتمركزين على حافتيها تخوفا من زحف هذه الإنجرافات كما تشكل خطرا على السدود المتواجدة

(1) مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية: مرجع سابق، ص 7.

بالمنطقة وأهمها سد فم الغرزة، الذي تقلص منسوب المياه به إلى 21 مليون م^3 مقابل43 مليون م^3 عند أول انطلاق لهذا السد حيث نجد نسبة التربة المتجمعة به تصل إلى حوالي 50 % من حجمه الكلي مما قلل من منسوب المياه المتجمعة به، ونفس الشيء يمكن توقعه بالنسبة للسد (سد منبع الغزلان) الذي هو في طريق الإنجاز في حالة ما إذا لم تأخذ الإجراءات الضرورية لمكافحة وإيقاف هذه الظاهرة الخطيرة.

- **مشكلة صعود المياه و ترسب الأملاح :**

ونخص بالذكر هنا منطقة الزيبان أين يتواجد أكبر عدد من النخيل المعروفة بجودة تمورها على المستوى الوطني والدولي حيث تتسبب هذه الظاهرة في اختناق هذه النخيل و إتلافها مما يزيد خطورتها والتي تستوجب التعجيل في إيجاد الحلول لها لحمايتها والحد من تفاقم الأوضاع التي هي عليها وذلك عن طريق انتهاج الطرق العلمية والتقنيات الحديثة في مجال مكافحة صعود المياه و المتمثلة في حفر خنادق صرف المياه [1] (Drainage) علما أن الدراسة والملف التقني للعملية يتواجد حاليا على مستوى وزارتي الفلاحة والتجهيز حسب المعلومات الواردة إلينا من المصالح المعنية على المستوى المحلي .

لكن ولحد الآن لم تتلقى هذه العملية أية مبادرة رغم حجم الخسائر المسجلة كل عام.

1-2-2-المشاكل البيئية الناتجة عن النمو الديموغرافي والتطور الاقتصادي:

- **مشكلة شبكات صرف المياه :**

كما هو الحال بالنسبة لجل الولايات عبر التراب الوطني فإن مشكلة تصريف المياه القذرة تبقى من أخطر العوامل التي تساعد على انتقال التلوث من الوسط الحضري و الريفي إلى الوسط الطبيعي، مع الإشارة أنّ الولاية لا تمتلك لحد الآن أية محطة لتصفية المياه القذرة وبالتالي يتم صرفها مباشرة في الأودية بدون أية معالجة.

(1) مديرية البيئة لولاية بسكرة **:تقرير حول حالة البيئة في بسكرة** بسكرة 2006 ،ص 1 .

وفي المقابل، يمكننا حصر أهم العراقيل التي تعرفها شبكة صرف المياه عبر كل الولاية من خلال العناصر التالية:

- معظم البلديات التابعة للولاية تعاني من تردي شبكات صرف المياه القذرة.
- نسبة الربط بهذه الشبكة على المستوى الولائي تقدر بحوالي 84 % (أكثر من 50%) أصبح غير صالح للاستعمال نظرا لقدمه ويحتاج إلى تجديد كلي.
- شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب تحتاج بدورها الى تجديد،خاصة في معظم الأحياء القديمة حيث تسبب بعض المواطنين في تفاقم أكثر مما هو عليه من جراء القيام بعملية الربط الغير قانونية و الغير سليمة في شبكة المياه دون تصريح مسبق ودون دراسة تقنية لذلك مما أدى إلى التسبب في بعض الحالات إلى ظهور بعض حالات التيفويد [1] .

وعليه من خلال هذه العناصر تم تسجيل عدة حالات من وباء التيفوئيد في الأحياء ذات الشبكات القديمة ،حيث تم تسجيل أكثر من 16 حالة تيفوئيد ببلدية بسكرة

1-2-3- تأثير شبكات المياه على الأقبية الصحية بالعمارات:

من بين المشاكل البيئية الحضرية أيضا نجد مشكلة الأقبية الصحية بالعمارات (LES VIDES SANITAIRE) التي تهدد المباني و تشكل خطرا عليها من عدة نواحي يمكننا ذكر البعض منها كما يلي :

- خطورة، انهيار البنايات من جراء إتلاف القواعد الأساسية لهذه الأخيرة.
- انتشار كل أنواع الحيوانات و الحشرات الضارة من بعوض و ناموس.
- انتشار الأمراض المتنقلة عبر المياه وعن طريق الحيوانات و الحشرات
- انتشار الروائح الكريهة و القمامات الفوضوية بجانبها .

و كل هذا يمكن إرجاعه إلى تخلي المصالح المعنية (ديوان الترقية و التسيير العقاري للولاية +مؤسسة توزيع المياه للولاية + البلدية...إلخ) عن صيانة هذه الأقبية الصحية و قنوات صرف المياه المتواجدة بها رغم تسجيل بعض التدخلات لهذه المصالح، لكن تبقى غير مجدية دون أن ننسى اللاوعي المسجل لدى المواطنين الذين

(1) مديرية البيئة لولاية بسكرة: مرجع سابق ص ص 2-3.

يقطنون هاته العمارات و تهربهم من مسؤوليتهم المشركة رفقة المصالح التقنية السالفة الذكر لمواجهة تفاقم مشكلة الأقبية الصحية التي أصبحت لا تطاق وتتطلب التدخل السريع.

4-2-1- مشكلة صرف المياه القدرة في الطبيعة :

وأمام هذه الوضعية المتدهورة لشبكة صرف المياه القذرة والتي تصرف معظمها في الوديان أي مباشرة في الطبيعة دون أية معالجة أو تصفية أين نجد أن هذه الظاهرة أصبحت من أهم منابع التلوث البيئي على المستوى الولائي، و من بين المناطق الأكثر تضررا من هاته المشكلة نذكر أهمها :

- **منطقة الزيبان (طولقة -أورلال -فوغالة):**

أين تتجمع جل المصارف الرئيسية والنهائية لقنوات صرف المياه القذرة لهذه الدوائر وتصرف منذ السبعينات في مستنقع طبيعي نتج من جراء الفيضانات 1969 والذي أصبح عبارة عن بركة مائية ضخمة من المياه القذرة تعادل حجم بحيرة مما يزيدها خطورة على المنطقة ككل وخاصة البلديات المجاورة لها وذلك كما يلي :

- انتشار الروائح الكريهة عن طريق الرياح المشبعة برطوبة المستنقع التي تنبعث على المنطقة وتؤثر سلبا على المصابين بمرض الربو وكذا الأطفال،
- انتشار الناموس والبعوض وتلوث المياه الجوفية المجاورة للبلديات المعنية دون أن ننسى التأثير السلبي لهذه البركة الذي شجع على ظاهرة صعود المياه وبالتالي إتلاف النخيل.
- انتهاج طريقة عشوائية لصرف المياه القذرة أدى إلى تشجيع ظاهرة أخرى لا تقل خطورة ألا وهي ظاهرة السقي بالمياه القذرة والتي تعتبر من بين العناصر التي تشجع على انتشار الأمراض المتنقلة عبر المياه وخاصة في فصل الصيف

- **منطقة واد الأبيض :**

بالنسبة لهذه المنطقة أين نجد أن هذا الواد (واد الأبيض) ، الذي يمتد طوله من أعالي جبال شليا - باتنة - إلى غاية سد فم الغرزة ، بدائرة سيدي عقبة و الذي أصبح عبارة على، المصب النهائي و الأخير بدون أية معالجة أو تصفية، لكل

المصارف الرئيسية لشبكات صرف المياه القذرة ، لجل البلديات والتجمعات السكانية المجاورة له، مما أدى إلى تلوث هذا الواد وبالتالي تلوث مياه السد لكون أن هذا الأخير يعتبر بمثابة المورد الرئيسي للمياه المتجمعة في السد ، الذي يستعمل أساسا في سقي الأراضي الفلاحية بالمنطقة [1] .

و بالتالي أصبح يشكل خطرا على البيئة مما يزيد الوضع خطورة و نفس الشيء بالنسبة لواد لبيض الذي يمر عبر دائرة القنطرة والذي يعد أيضا المورد الرئيسي(مستقبلا) لسد منبع الغزلان - في طريق الإنجاز - وسيكون مصيره كمصير سد فم الغرزة إن لم نتدارك الوضع.

- **منطقة بسكرة :**

مع أنها أكبر بلدية و عاصمة الولاية و أهمها من ناحية التعداد السكاني والتواجد لمختلف الهياكل الأساسية ، إلا أننا نجد هذه الأخيرة تنتهج نفس الطريقة في تصريف المياه القذرة وذلك عبر الواد الحي ، الذي يصب في شط السعدة أين نجد هذه المناطق تستعمل أساسا المياه القذرة في السقي الفلاحي نظرا لكونها الوسيلة الوحيدة المتوفرة لدى الفلاحين لكون هذا الأخير في السابق ،المورد الرئيسي للسقي الفلاحي بالمنطقة التي تجاور امتداد هذا الواد كبلدية سيدي عقبة، الفيض ...الخ،

مما أصبح يشكل خطورة على البيئة ككل و صحة السكان المجاورة لهذا الواد بصفة خاصة . وعليه أصبح من الضروري تسجيل عملية انجاز محطة للتصفية للمياه القذرة المتدفقة من مدينة بسكرة والاستفادة منها في الميدان الفلاحي.

و أمام هذا الوضعية التي تتطلب التدخل السريع بحيث يجب تسجيل عدة عمليات ضمن البرامج القطاعية التنموية تتماشى وحجم مختلف المشاكل التي تتخبط فيها الولاية كما تم التعرض إليها فيما سبق .

(1) مرجع سابق ص 4

1-2-5- النفايات الصلبة :

إن ظاهرة رمي القمامات تعتبر هي الأخرى، أحد أخطر أنواع التلوث، بحيث نجد أن أغلب مواقع رمي القمامات العمومية غير مراقبة ولم يتم اختيارها على أساس دراسة تقنية مسبقة و هذا عبر كل البلديات المتواجدة بتراب الولاية .

ومن هنا تم إنجاز عدة عمليات إحصاء و تصنيف كل الأماكن المخصصة لرمي القمامات العمومية (أنظر الجدول بالملحق) ودراسة مواقعها و هذا بغية التعرف عليها وتحديد المخاطر التي يمكن أن تنجم عنها و عليه تم استخلاص عدة عناصر يمكن التعرض إليها كما يلي :

- انتشارها بطريقة فوضوية حيث نجد بعضها محاذي للأودية التي تشق معظم البلديات .
- لا يمكن التعرف بالتدقيق للمكونات والكمية المفرزة لهذه القمامات لعدم وجود متابعة تقنية لهذه الأخيرة .
- كل البلديات تتبع طريقة الحرق كوسيلة للتخلص من النفايات ،مما يشجع على تلوث الجو من جراء الغازات الملوثة التي تنبعث منها
- خطورة هذه القمامات التي تتسرب إلى مياه الأودية، عند سقوط الأمطار الرعدية المعروفة بالمنطقة، وقوع السيول وبالتالي تلويث المياه الجوفية.

وكل هذا يمكن إرجاعه إلى التدهور الذي تعرفه مختلف البلديات في ميزانيتها وكذا ضعف المداخل لمعظمها و بالتالي عدم الاهتمام بهذا الجانب لكونه لا يشكل خطرا في المدى القريب و عدم الدراية الكافية بما يمكن أن يلحقه من ضرر هذا التجاهل المستمر للوضعية التي آلت إليها القمامات العمومية لمختلف البلديات و من جهة أخرى جهل مسيري هذه البلديات للفوائد التي يمكن الاستفادة منها من خلال الطرق الحديثة المتبعة في كيفية التعامل مع النفايات الصلبة التي يمكن أن تكون مورد مالي ذو أهمية لا يستهان بها .

1-2-6- نظافــة المحـيــط:

بالنسبة لهذا المحور الذي لا يقل شأنا عن ما ذكرناه و أهميته في البيئة الحضرية والذي يتطلب العناية اللائقة به و أخذه بعين الاعتبار، بحيث نجد أن النظافة في الأحياء و الشوارع الرئيسية لمختلف البلديات (بسكرة - طولقة - القنطرة - أولاد جلال - سيدي عقبة -...إلخ) في تدهور مستمر ولا تجد العناية اللازمة و الاهتمام الضروري وهذا راجع لعدة أسباب تم استخلاصها بعد دراسة دقيقة للوضعية على مستوى الولاية بغية تسطير برنامج عمل للتدخل و الحد من هذا التدهور المستمر ومن أهمها هذه الأسباب[1]:

- ضعف المداخيل لدى معظم هاته البلديات و عدم الاهتمام بهذا الجانب الحيوي بالنسبة لإطار الحياة
- غياب الوعي لدى معظم المواطنين و الهروب من هذه المسؤولية المشتركة
- نقص الوسائل الضرورية للنظافة و انعدامها في غالب الأحيان ، نفس الشيء بالنسبة للبرامج الخاصة بهذا المحور .
- غياب البرامج التحسيسية و التربوية في هذا المجال .
- عدم تطهير البالعات و شبكات صرف المياه مما يجعلها معرضة لأن تطفو على سطح الأرض و تلويث المحيط عند انكسارها.
- رمي الفضلات السائلة مباشرة عبر الطرقات من طرف المطاعم ومتاجر الحلويات مما ينجم عنه تخمر هذه الأخيرة وانتشار الروائح الكريهة عبر الشوارع و تبقى بدون مراقبة
- النقص في مراقبة ومعاينة المحطات الخاصة بتصليح وغسل وتشحيم السيارات ومدى احترامهم للأماكن و المحيط المجاور لهم.
- كثرة الحفر والتنقيب لإصلاح قنوات صرف المياه دون إتمام الأشغال، مما ينتج عنه كثرة الغبار والأوساخ حتى في أهم الشوارع الرئيسية

(1) مرجع سابق،ص 5.

- حركة جمع الفضلات المنزلية غير منتظمة و تسير بطريقة شبه فوضوية وتكاد تنعدم في بعض الأحياء.مما أدى إلى تراكم هذه الأخيرة و انتشار الروائح الكريهة في المحيط المجاور

- عدم احترام أدنى مقاييس النظافة من طرف البائعين في الأسواق اليومية وكذا الحال بالنسبة للقائمين على تنظيف المكان

- عدم وجود حاويات مخصصة لرمي الأوساخ العادية من طرف الراجلين في أهم الطرقات و الشوارع الرئيسية مما أدى إلى تدهور نظافة العمومية وانتشار الأكوام و القمامات الفوضوية عبر الأحياء.

- عدم مراقبة وتطهير الأقبية الصحية للعمارات و نظافة المحيط المجاور والقيام بعملية التجميل له.

- عدم حماية الساحات العمومية والحدائق العمومية والعناية بها و ترقيتها وصيانتها، حتى أصبحت في تدهور مستمر .

- ارتفاع عدد السيارات مما زاد من تلوث الهواء و المحيط.

- عدم متابعة و مراقبة كيفية التخلص من الفضلات المفرزة من المذابح.

وكل هذا يؤدي بنا إلى استنتاج خلاصة جد حيوية بالنسبة لتفاقم الوضع الذي تعرفه الولاية. وهي أنه لا يوجد تنسيق- بمعنى الكلمة - بين مختلف المصالح المشتركة و التي يمسها الموضوع ولا تنتهج أي برنامج مبني على دراسة تقنية أو علمية ، بعيدة المدى تطبق على مراحل محددة ومعينة تمكن التدخل لكل طرف من المصالح المعنية بصفة متداولة و منتظمة ولن يجد هذا المشكل حلا إلا بوضع هذا النظام الذي يجب أن يحترم من طرف الجميع كما هو الحال بالنسبة لتكييف المخططات التوجيهية التي تم وضعها على أساس دراسات علمية و تقنيات شاملة .

1-2-7- المساحات الخضراء وأماكن الاسترخاء :

بالرغم من تواجد عدة أماكن و حدائق جد هامة بحيث وزخر البعض منها بتنوع بيولوجي جد هام ، إلا أننا نجد أن نسبة الغطاء الأخضر على مستوى الولاية دون المتوسط بالنسبة للمستوى المطلوب علميا ، بحيث نجد أن معظم البلديات تكاد

تفتقر إلى مساحات خضراء و حتى الأحياء المتواجدة بها أصبحت شبه جرداء مما يشجع على زحف الرمال وانتشار ظاهرة التصحر التي تهدد المنطقة.

كما نلاحظ أيضا، أن المساحات الخضراء الموجودة والقديمة العهد في تدهور ملحوظ ومستمر، و فيما يخص أماكن الاسترخاء فهي شبه معدومة وتفتقر لأدنى وسائل وشروط الصيانة مما يجعلها عرضة لتراكم الأوساخ والقمامات الفوضوية مما يجعلها في تدهور ملحوظ بحيث منذ إنشائها لم تتلقى أي ترميمات ولا العناية وكعينة لما ذكر يمكننا أن نأخذ مدينة بسكرة عاصمة الولاية كمثال عن ذلك.

بحيث يمكننا تلخيص أهم أسباب التدهور من خلال النقاط التالية :

- عدم وجود عناية ومراقبة مستمرة من طرف خلية مكلفة للقيام بهذه المهام.
- عدم تسطير برامج تخص هذا الجانب في ميزانية البلديات وكل القطاعات الأخرى تهتم بهذا الجانب.
- عدم وجود عمال دائمين مكلفين للقيام بهذه المهام.
- عدم توفر الوسائل الضرورية لصيانة هذه الأماكن وعدم دراسة النوعية اللازمة من الأشجار، الخاصة بالمنطقة وتوفيرها.
- غياب الوعي والحس لدى المسؤولين والمواطنين بهذه الكائنات الحية وأهميتها في إطار الحياة نظرا لغياب برامج التوعية والتحسيس في هذا الميدان

1-2-8- النفايات الصناعية :

بالرغم من وجود بعض المركبات الصناعية ذات الطابع الوطني مثل : (ENASEL، ELATEX ، (....ENICAB، إلا أن الولاية لا تحتوي على نشاط صناعي ضخم، إلا أن المخلفات الصناعية المفرزة ذات أهمية بالغة والتي يمكننا أن نذكر أهمها :

- مركب الملح الوطاية : حيث تبرز خطورة مخلفاته في تشكيل مستنقعات من الأملاح والتي تهدد المنطقة ككل بطبيعتها الفلاحية من جراء تشكيل شط أوشبه سبخة بالمنطقة لا يمكن استرجاعها ومعالجتها في المستقبل أي لا يمكن إسترجاع الأرض الى طبيعتها وهنا تكمن خطورة هذه النفايات السائلة المفرزة من طرف المركب.

- **مشاكل التلوث الجوي:**

عند التطرق لهذا المحور الذي يولى أهمية لا تقل أهمية عن بالقي الملفات التي تخص البيئة بالولاية و على ففي إطار المتابعة و مراقبة الوضعية ككل تم حصر أهم منابع التلوث الجوي الذي يتمثل في العناصر التالية :

- إنتشار الغازات من الشاحنات و السيارات و في هذا المجال نجد أن هناك ارتفاع جد ملحوظ بالنسبة لعدد السيارات و الشاحنات على مستوى الولاية زيادة عن ذلك نجد العديد منها في حالة متدهورة تزيد الوضع خطورة من جراء الغازات السامة المنبعثة من محركاتها التي تلقى المراقبة و المتابعة التقنية لها من طرف المصالح المخولة لذلك نظرا لنقص الأجهزة التقنية لذلك و التهاون الملحوظ في التعامل مع أصحاب هاته السيارات و الشاحنات هذا من جهة ونجد أيضا أن مخطط حركة المرور المعمول به حاليا أصبح غير مجدي و يتماشى مع المقاييس العلمية و التقنية لذلك من جهة أخرى .

بحيث نجد أن التواجد الغير منتظم و بصفة فوضوية للعديد من هذه السيارات عبر الأحياء و الأماكن التي يكثر فيها إقبال المواطنين تشكل خطرا على صحتهم و بيئتهم وخاصة المصابين بداء الربو و لديهم مشاكل في التنفس وكذا الأطفال و الرضع الذين نجدهم أكثر عرضة لهذا الخطر.

و لهذا أصبح من الضروري إنجاز دراسة جديدة لمخطط حركة المرور بالولاية و المدن الرئيسية بها خاصة عاصمة الولاية بسكرة التي تعرف ازدحام جد معتبر دون أن ننسى تشديد المراقبة على أصحاب الشاحنات القديمة و التالفة بضرورة إصلاحها أو إزاحتها من حركة المرور نهائيا.

- **الغبار الناتج من المصانع :**

بالرغم من عدم وجود نشاط صناعي يشكل خطرا ذو أهمية بالغة على مستوى الولاية ، إلا أنه يمكننا التطرق هنا إلى عينتين على مستوى الولاية والمتمثلتان في مركب الملح بالوطاية و مصنع الجبس بأولاد جلال الذين يفرزان غازات جافة في شكل غبار يمكنه أن يشكل تهديدا للبيئة المجاورة، و خاصة بالنسبة

لمصنع الجبس نظرا لنسبة المرتفعة للغبار الذي يفرزه يوميا رغم بعده عن النسيج العمراني ، إلا أنه يشكل أحد أنواع التلوث الجوي بالمنطقة .

- **الغازات المستعملة في مجال تخزين التمور :**

من بين الغازات التي تستعمل في مجال تخزين التمور التي تمثل إحدى أهم النشاطات التجارية و الصناعية التي تعرفها الولاية نجد غاز C.F.C المعروف بـ R11 - R12 أو R22 الذي يستعمل في سلسلة التبريد لتخزين التمور وقد تم حصر جل مستعملي هاته المادة تبعا للبرنامج الوطني لاستخلاف مادة " CFC " طبقا لاتفاقية مونتريال التي أمضتها الجزائر للحد من استعمال هاته الأخيرة و التي تدخل حيز التطبيق في سنة 2005 وقد قدرت الكمية المستعملة سنويا بحوالي 8،1940 كلغ /السنة مع وجود العديد من مستعملي هاته المادة الذين لم يصرحوا بالكمية المستعملة إلا أن الكمية المذكورة تعتبر جد مهمة نظرا لما تشكله من خطر على طبقة الأوزون و الغاز المستعمل أيضا في نفس النشاط المذكور، أعلاه نجد غاز " Br-Me " الذي يستعمل بغرض القضاء على الطفيليات و الحشرات التي يكثر تواجدها في داخل التمرة علما أن هذه المادة السامة أصبحت ضمن قائمة المواد المضرة بطبقة الأوزون.

وقد برمجت حملة خاصة خلال هذا الموسم المقبل لتقدير الكمية المستعملة كما برمجت عدة محاور أخرى تدخل في إطار حث مستعملي هذه المواد على التخلي عنهاو استخلافها و تقديم دراسة تقنية حول ذلك لنظر في كيفية مساعدتهم لإنجاح هذه العملية.

و الجدول التالي يبين أهم المشاكل البيئية الموجودة في مدينة بسكرة

جدول رقم :(01) يبين المشكلات البيئية الموجودة في مدينة بسكرة

الرقم	المؤسسة / هيئــة	نوع النفايات الموجودة	طريقة معالجتها
01	مؤسسة صناعات الكوابل ENICAB	نفايات صلبة : - PVC (250 طن/ عام) - PRC (200 طن/عام) - STEARATES DE PLOMB (3،802 كغ) - SULFATE DE PLOMB (9،406 كغ) . نفايات سائلـــة : -Acide Sulfirique (usé) (12 طن/عام) - Huiles d'Emulsion 3- 4 م^3/الشهر) -المياه القذرة (صرف صحي) 200م^3/اليوم.	-ترمى في القمامة العمومية - ترمى في قمامات خاصة - مخزنة في براميل من 1986 إلى 1996 - مخزن في براميل . - ترمى في القنوات الصرف الصحي - ترمى في القنوات الصرف الصحي
02	وحدة نـفـطــال بسكرة	- تتوفر على نفايات سائلة متمثلة في زيوت التفريغ .	- توجه مباشرة إلى شركة سونطراك لإعادة إستعمالها .
03	مـؤسسة سونـــاطـــراك	نفايات صلبة :- النحاس (Cu) . - الحديد (Fe) - الألمنيوم (Al) . نفايات سائلة :- زيوت التفريغ	- تخزن داخل حاويات. - تخزن داخل حاويات. - تخزن داخل حاويات. - تخزن داخل براميل وتسترجع من طرف شركة نفطال .
04	مؤسسة صناعة النسيج والتجهيز TIFIB (ex-ELATEX)	نفايات صلبة : - نفايات الورق - الألياف . - قطع معدنية . - قطع خشبية . نفايات سائلة : - ميــاه صنــاعيــة قذرة	- الرمي في القمامات العمومية . - الرمي في القمامات العمومية . - الرمي في القمامات العمومية . - الرمي في القمامات العمومية . - معالجة عن طريق محطة التصفية.
05	مؤسسة معالجة الأملاح. ENASEL	نفايات صلبة : - مواد كيماوية مختلطة -الأوحال - مواد بلاستيكية (PVC) نمفايات سائلة : مياه المخابر ملوثة بمواد كيماوية .	- ترمى في أحواض في حجر جبل الملح . - ترمى في أحواض في حجر جبل الملح - إعادة إستعماله من طرف شركات الرسكلة - ترمى داخل خندق مستعمل لهذا الغرض

المصدر : مديرية البيئة لولاية بسكرة

2-1 :المجال الزمني :

لقد تم إجراء الدراسة الميدانية على ثلاث فترات زمنية:

أ- الفترة الأولى (من 30 مارس إلى 15 أفريل 2008) : وهي فترة استكشاف أولي للجمعيات البيئية، حيث قمت بزيارات استطلاعية لها في محاولة لمقابلة القائمين عليها وأعضائها من أجل التزود بالمعطيات الأساسية الأولى حولهم (النشأة، التطور، الأهداف المنتظرة...)، وهو ما تم التطرق إلى بعضه في الفصل السابق والفصل الحالي وما ينتظر أن يتطرق إليه أيضا في الفصل الموالي.

ب- الفترة الثانية (من 8 جوان إلى 16 جويلية 2008) : وهي فترة مراجعة وتدقيق للمعلومات المأخوذة عن الجمعيات البيئية ونظامهم الداخلي. وهذا بالاستعانة ببعض أعضاء الجمعيات البيئية ومديرية التنظيم والشؤون العامة (مكتب الجمعيات) ومديرية البيئة لولاية بسكرة، فضلا عن التأكد من صدق البناء والمحتوى لدليل المقابلة/استمارة المقابلة من خلال عرضه (تجريبه) على بعض الأعضاء (سبعة أفراد).

جـ- الفترة الثالثة (من 03 نوفمبر إلى 02 ديسمبر 2008) : وهي الفترة الزمنية التي تم فيها جمع البيانات بصورة نهائية من مالئي الإستمارات (أعضاء الجمعيات البيئية) وهذا عن طريق دليل المقابلة/إستمارة المقابلة، كأداة أساسية في هذا النوع من البحوث العلمية.

3-1 :المجال البشري :

1-3-1 واقع العمل الجمعوي في مدينة بسكرة :

لقد شهدت مدينة بسكرة - كغيرها من المناطق الجزائرية- وتيرة متسارعة لإنشاء الجمعيات و هذا منذ بداية التسعينيات تزامنا مع صدور قانون الجمعيات 31/90 و قد ساهم في ذلك :

- إزدياد و تنوع إحتياجات السكان .
- تزايد الوعي في المجتمع من خلال التحول التدريجي الذي شهدته المدينة في المجالات السياسية والثقافية و الإجتماعية ..الخ.

و قد بلغت الجمعيات المعتمدة حسب الإحصائيات الرسمية المتوفرة خلال الفترة 2003 إلى 2009 بـ:1991 جمعية تنشط في مختلف المجالات على مستوى تراب الولاية .

هذه الجمعيات المتنوعة و المتزايد أعدادها كل عام تحاول المساهمة في التغير الإجتماعي و في تحسين ظروف المجتمع الكل بطريقتها و حسب إمكانياتها وأهدافها و الملاحظ أن أغلب هذه الجمعيات تفتقر إلى مقرات خاصة و تمارس نشاطاتها على مستوى دور الشباب و المراكز الثقافية و مراكز إعلام وتنشيط الشباب .

وإذ لا تسمح الإمكانيات المتاحة لهذا البحث بالدراسة الشاملة لكافة هذه الجمعيات فإن الضرورة إستدعت أخذ عينة تتناسب وموضوع البحث ومعطياته و من هنا كان إختيار الجمعيات البيئية نموذجا للدراسة وهذا طبعا لمساهمتها في المجال البيئي

- **أسباب إختيارها :**

- خصوصية مهام ووظائف الجمعيات البيئية التي تختص بالأوضاع البيئية .
- المساهمة في نشر الثقافة و الوعي البيئي من خلال الجهود و المشاركة الشعبية
- تستهدف نشاطات الجمعيات البيئية جميع شرائح المجتمع بمختلف فئاتهم واهتماماتهم.

ومن هنا يتضح أن الجمعيات البيئية هي الأكثر ملاءمة من بين هذه المؤسسات وبإعتبارها جزء من المجتمع المدني و هدفها المحافظة على البيئة.

جدول رقم (02) يبين تطور الجمعيات خلال الفترة ما بين (2003 إلى 2009).في ولاية بسكرة

الرقم	فترة 2003		الرقم	فترة 2009		
	نوع الجمعية	**عددها**		**نوع الجمعية**	**عددها**	**الفارق**
01	الدينية	43	01	الدينية	298	255
02	الثقافية	103	02	الثقافية	225	122
03	الرياضية	100	03	الرياضية	291	91
04	الخيرية	37	04	الخيرية	76	39
05	الاجتماعية	26	05	الإجتماعية	/	/
06	أولياء التلاميذ	77	06	أولياء التلاميذ	418	341
07	الأحياء	91	07	الأحياء	354	263
08	العلمية	11	08	العلمية	35	24
09	الفلاحية	07	09	الفلاحية	/	/
10	لجان الخدمات الاجتماعية	39	10	لجان الخدمات الإجتماعية	/	/
11	البيئية	04	11	البيئية	25	21
12	متفرقات	06	12	متفرقات	28	22
			13	المهنية	71	/
			14	المعوقين	27	/
			15	المستهلك	02	/
			16	السياحية	46	/
			17	الصحة والطب	17	/
			18	النسوية	19	/
			19	قدماء التلاميذ والطلبة	02	/
			20	الشباب والطفولة	55	/
المجموع		544	المجموع		1991	1447

المصدر : مديرية التنظيم والشؤون الإجتماعية (مكتب الجمعيات)

2-3-1 : واقع الجمعيات البيئية في ولاية بسكرة :

و في ظل هذه الدينامكية التي شهدها تطور الجمعيات في ولاية بسكرة .فقد حظي المجال البيئي بقدر لا بأس به من الإهتمام والعناية .

حيث شهد العمل الجمعوي في مجال حماية البيئة تطورا و حركية متسارعة ساهمت في تطورها عدة أسباب أهمها:

- التدهور البيئي الذي تشهده الولاية (التلوث ،التصحر ، ...)
- إنتشار الوعي لدى أفراد المجتمع المحلي بأهمية المحافظة على البيئة

وقد تنوع نشاط الجمعيات على مستوى تراب الولاية بين :

- **جمعيات وطنية :**و هي جمعيات تمارس نشاطها على مستوى الوطن ولها مكاتب فرعية منتشرة في ولايات الوطن .
- **جمعيات ولائية** : وهي جمعيات تمارس نشاطها على مستوى تراب الولاية ،ولها مكاتب فرعية منتشرة في بلديات الولاية .
- **جمعيات محلية** : و هي جمعيات تمارس نشاطها في نطاق محدود على مستوى تراب البلدية .(كما هو مبين في الجدولين التاليين)

و نظرا لصعوبة الإتصال بكل هذه الجمعيات فقد إقتصرت عينة الدراسة على الجمعيات المتواجدة ببلدية بسكرة و التي بلغ عددها (08) جمعيات بيئية.

الجمعيات البيئية في ولاية بسكرة :

جدول رقم (03) يبين الجمعيات البيئية المتواجدة على تراب ولاية بسكرة .

الجمعيات البيئية	صفتها	مقرها
جمعية أحباب البيئة	محلية	بلدية بسكرة
جمعية فسيلة للمساحات الخضراء	محلية	بلدية بسكرة
جمعية نجدة البيئة	محلية	بلدية بسكرة
جمعية حماية البيئة	ولائية	ولاية بسكرة
جمعية الشجرة الخضراء	محلية	بلدية بسكرة
جمعية عشاق النبات	محلية	بلدية بسكرة
جمعية حماية البيئة و ترقية المواطنة	محلية	بلدية بسكرة
جمعية تواصل للتنمية المستدامة	محلية	بلدية بسكرة
جمعية محيطنا لحماية للبيئة والطبيعة	محلية	بلدية شتمة
جمعية إيكو	محلية	بلدية زريبة الواد
الجمعية الوطنية لترفية الريف	وطنية	بلدية سيدي خالد
جمعية أصدقاء البيئة و الغابات	محلية	سيدي خالد
جمعية تويزة لحماية البيئة	محلية	بلدية مشونش
جمعية حماية البيئة	محلية	بلدية الفيض
جمعية حماية البيئة	محلية	بلدية الحوش
جمعية الأمل للتطور الفلاحي	محلية	بلدية جمورة
جمعية دنيا البيئة	محلية	بلدية زريبة الواد
جمعية أمل الغد لثقافة البيئة	محلية	بلدية سيدي عقبة
الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث	وطنية	بلدية فوغالة
جمعية آفاق	محلية	بلدية بسكرة
جمعية حماية المستهلك	محلية	بلدية بسكرة
جمعيات مرضى الربو	محلية	بلدية بسكرة
الجمعية الوطنية للأعشاب الطبية و العصرية	وطنية	بسكرة
جمعية حقوق الطفل	محلية	بسكرة
جمعية آفاق للنشاط الإجتماعي	محلية	بسكرة

المصدر :مديرية البيئة لولاية بسكرة

الجمعيات البيئية في بلدية بسكرة (عينة الدراسة)

الرقم	الجمعيات	مقرها
01	جمعية حماية البيئة	شارع 184 رقم 13 سطر ملوك بسكرة
02	جمعية أحباب البيئة	30شارع كشيدة عبد الحفيظ بسكرة
03	جمعية نجدة البيئة	.متوسطة راس القرية
04	جمعية الشجرة الخضراء	حي كبلوتي بسكرة
05	جمعية فسيلة للمساحات الخضراء	العالية الشمالية بسكرة
06	جمعية تواصل للتنمية المستدامة	25 حي 18 مسكن العالية بسكر
07	جمعية عشاق النبات	حي باب الضرب بسكرة
08	جمعية حماية البيئة وترقية المواطنة	حي الإزدهار 114 مسكن بسكرة

جدول رقم (04) يبين الجمعيات البيئية المتواجدة في بلدية بسكرة

المصدر: مديرية البيئة

- **جمعية حماية البيئة:**

هي جمعية تم تأسيسها عام 1995.يتشكل مكتبها التنفيذي من سبعة أعضاء أما الأعضاء المؤسسين للجمعية فعددهم(20 عضو).وقد و صل عدد منخر طيها إلى

(200)عضو موزعين على أربعة فروع في الولاية. وهذا ما يبينه الشكل الآتي:

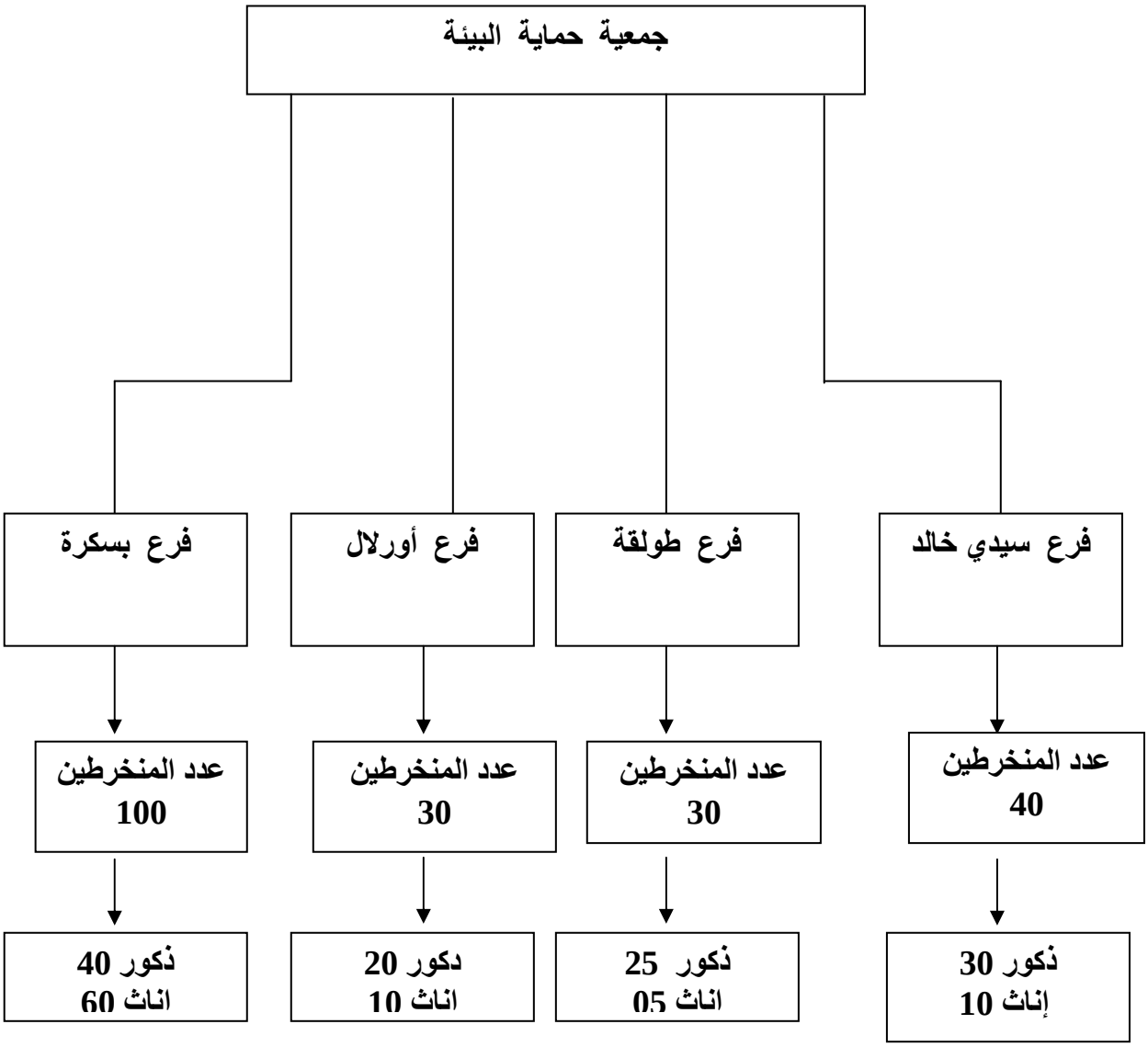

شكل (01) يبين توزيع منخرطي الجمعية على مختلف فروعها في الولاية

أهداف الجمعية :

- التحسيس و التوعية البيئية في أوساط الشباب
- إنشاء متحف للطبيعة بمدينة بسكرة
- إنشاء مساحات خضراء

نشاطات الجمعية :

- إنشاء مساحة خضراء سميت بحصيرة الشبيبة الجزائرية أمام دار المعلم بمدينة بسكرة .
- إنشاء حضيرة الأوراس بجبل أحمر خدو بمشونش
- إقامة معارض بيئية

1- بقاعة المعارض بدار الثقافة

2- نزل الترونزيت ببسكرة

3- دار الثقافة بالجزائر العاصمة

4- بنزل الأوراسي بالجزائر العاصمة

- إنشاء طريق السلام الأخضر بدائرة سيدي خالد
- إنشاء مشتلة بدائرة سيدي خالد

- **جمعية أحباب البيئة :**

هي جمعية محلية تأسست سنة 1996 و يتواجد مقرها في مدينة بسكرة .يتشكل مكتبها التنفيذي من 07 أعضاء موزعين على الشكل الآتي :

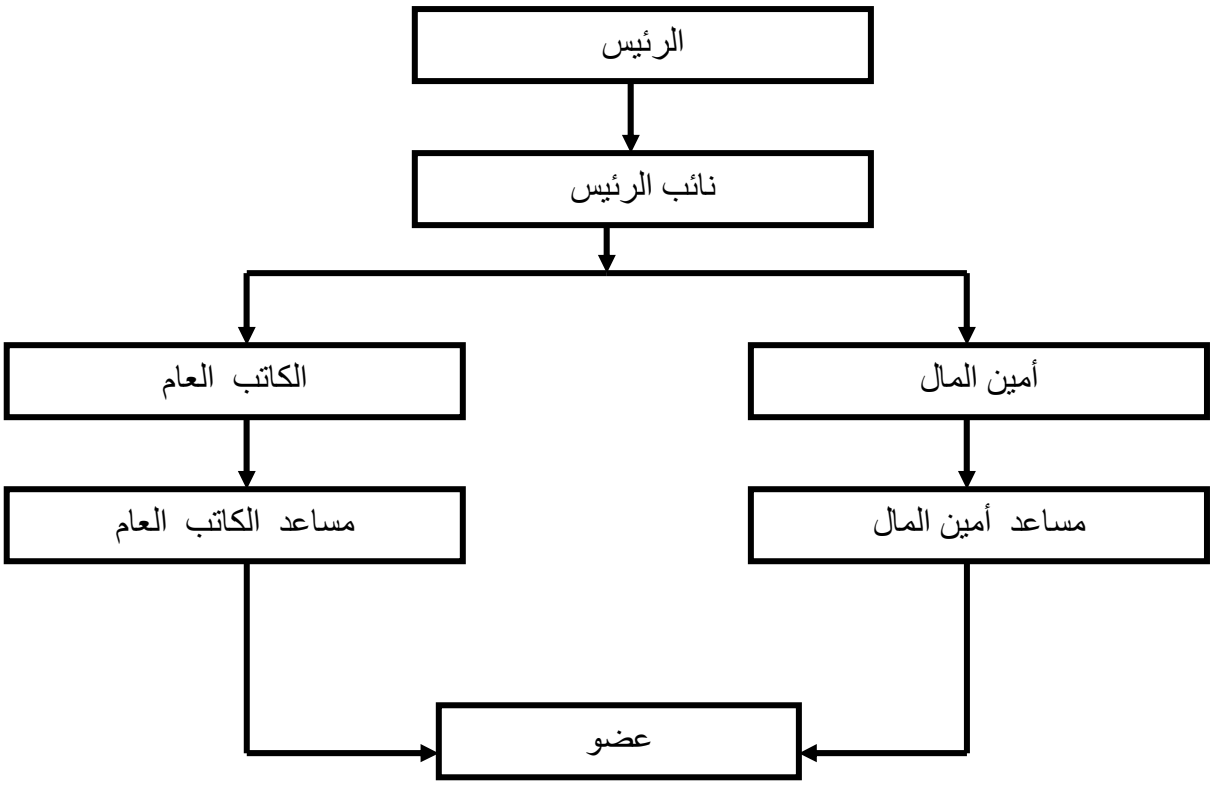

شكل (2) : يبين توزيع مهام أعضاء المكتب التنفيذي للجمعية

أما المكتب التأسيسي فيتكون من 23 عضو .

أهداف الجمعية :

- نشر الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع
- القيام بحملات تطوعية بيئية .

نشاطات الجمعية :

- القيام بحملات تطوعية (حملات التشجير) في المدينة
- خرجات ميدانية إلى المدارس لعمليات التحسيس بأهمية المحافظة على البيئة.(التربية البيئية)
- المسابقات الثقافية (حول حماية البيئة)
- القيام بالرحلات السياحية .
- إقامة المعارض والملتقيات .

- **جمعية فسيلة :**

هي جمعية محلية فتية حديثة النشأة تأسست سنة 2008 الكائن مقرها بمدينة بسكرة . يتشكل من سبعة أعضاء (الرئيس – نائب الرئيس – أمين المال – مساعد أمين المال – الكاتب العام مساعد الكاتب العام - عضو)

أما المكتب التأسيسي يتكون من 22 عضو .

أهداف الجمعية :

- مضاعفة المساحات الخضراء
- تنمية وحماية و تسيير المساحات الخضراء .
- نشر ثقافة الشجرة

نشاطات الجمعية :

- تنظيم المعارض و الملتقيات
- القيام بالحملات التطوعية (حملات التشجير)
- القيام بالرحلات السياحية البيئية .
- العناية بالشجرة .
- الاهتمام بالحدائق المنزلية والعمومية .
- الاهتمام بالمساحات الخضراء

- **جمعية الشجرة الخضراء :**

هي جمعية محلية تأسست سنة 1996 و المتواجد مقرها بمدينة بسكرة .يتكون مكتبها التنفيذي من سبعة أعضاء موزعين على الشكل الآتي :

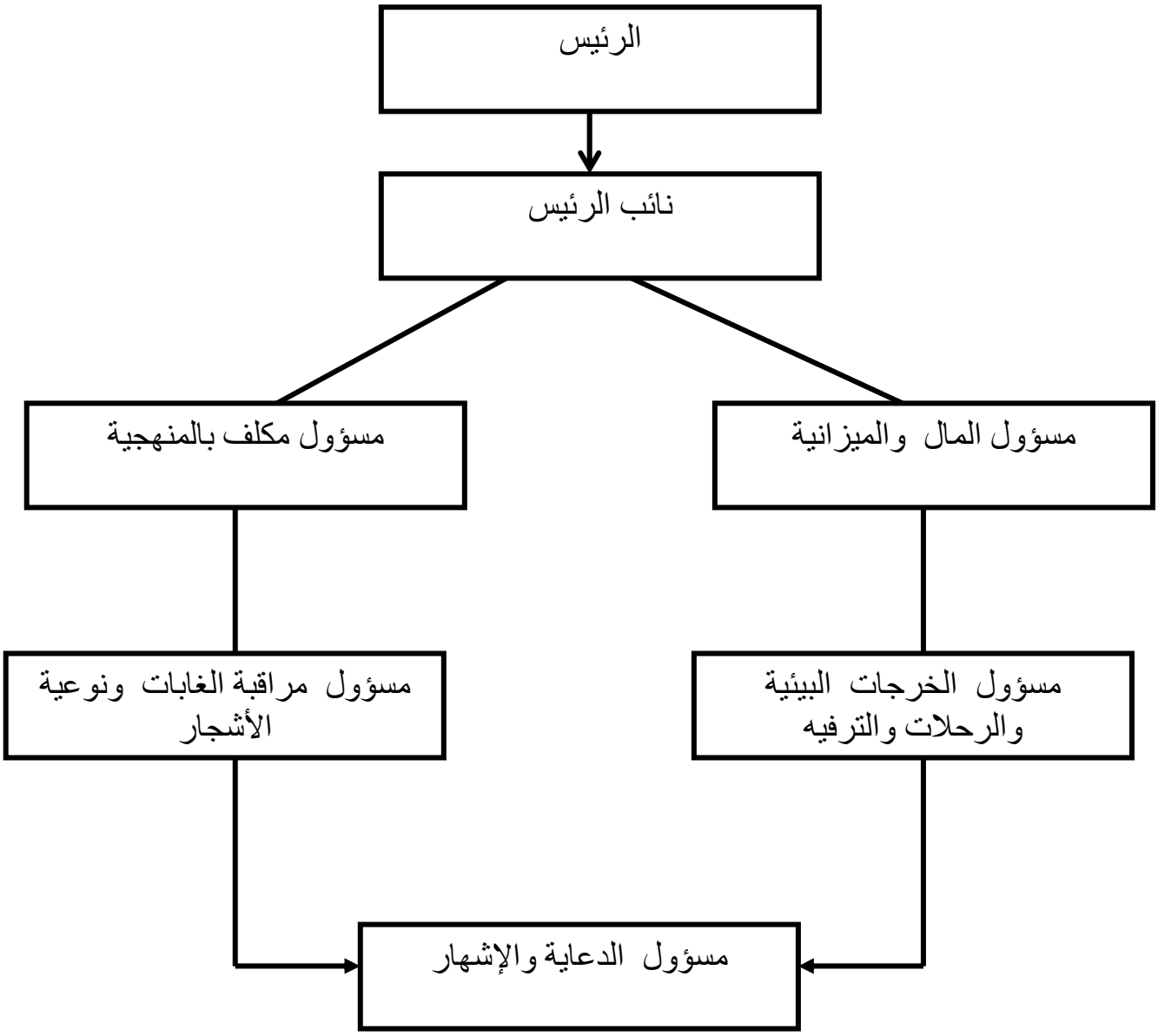

شكل (03) : يبين توزيع مهام أعضاء المكتب التنفيذي لجمعية الشجرة الخضراء

أهداف الجمعية :

- العناية والإهتمام بالشجرة
- نشر ثقافة الشجرة

نشاطات الجمعية :

- القيام بحملات التشجير .
- تنظيم المعارض والملتقيات.
- مراقبة الغابات ونوعية الأشجار
- مضاعفة المساحات الخضراء
- القيام بالرحلات البيئية و السياحية.

- **جمعية نجدة البيئة :**

هي جمعية محلية فتية تأسست عام 2007 مقرها بمدينة بسكرة . يتشكل من سبعة أعضاء (الرئيس – نائب الرئيس – أمين المال – مساعد أمين المال – الكاتب العام مساعد الكاتب العام - عضو)

أهدافها :

- بث الوعي البيئي لدى شرائح المجتمع
- القيام بحملات التطوعية من أجل التحسيس بأهمية الحفاظ على البيئة

نشاطاتها :

- إقامة المعارض و الملتقيات
- القيام بحملات التشجير
- إقامة المسابقات الثقافية المتعلقة بحماية البيئة
- زيارة المدارس من أجل بث الوعي البيئي

3-5- أسلوب إختيار عينة الدراسة:

من أهم المسائل التي تواجه الباحث الإجتماعي عند قيامه بإنجاز بحثه تحديد مجال الدراسة وذلك وفقا لظروف و إمكانيات كل باحث ،فهناك ثلاث أساليب :

المسح الشامل: ويتم في حالة التمكن من الدراسة الفعلية لجميع وحدات مجتمع البحث.

العينة : و هي الأوسع إستخداما و تتم بدراسة بعض الوحدات الممثلة لمجتمع البحث .

دراسة حالة: و تكن بدراسة حالة واحدة من مجتمع البحث.

حسب موضوع البحث و إشكاليته: فإن مجتمع الدراسة هم الجمعيات المكلفة بحماية البيئة والمهتمة بشؤونها والكائن مقرها بمدينة بسكرة .و حسب الإحصائيات المقدمة لنا من طرف الجهات المعنية ،بلغ عدد الجمعيات البيئية المحلية المعتمدة بثمانية جمعيات (08) من مجتمع البحث أربع وعشرون جمعية بيئية (25) و قد مثلت نسبة (32%).و بأسلوب إحصائي $\frac{100\times 8}{25}=32$

ونظرا للعدد المحدود لهذه الجمعيات و المقدر ب(08) جمعيات بيئية فقد تم الإتصال بهم جميعا متبعين في ذلك أسلوب المسح الشامل.

إلا أنه من خلال الدراسة الاستطلاعية والنزول إلى الميدان اتضح لنا جليا أن هناك خمس جمعيات بيئية فقط لها نشاط ميداني وفاعل على مستوى بلدية بسكرة ولذلك فقد مثلت هده الأخيرة عينة الدراسة.ممثلة في نوع العينة القصدية غير العشوائية.

لنصل في مرحلة أخيرة إلى إلى تحديد المجال البشري للدراسة و المتمثل في الأفراد الممثلين لعينة الدراسة وهم :

- **الجمعيات البيئية :**

وقد تم الإتصال بهم -المكتب التنفيذي والمكون من سبعة أعضاء- وجمع المعلومات منهم وذلك إنطلاقا من إفتراض كونهم الأكثر دراية بظروف الجمعية و نشاطاتها ومختلف تعاملاتها و أنهم الأكثر تأهيلا لتمثيل الجمعية

- **بعض المسؤولين من السلطات المحلية:**

مثل مديرية التنظيم والشؤون العامة للولاية – مديرية البيئة – مديرية الغابات – بعض رؤساء الجمعيات المختلفة – بعض المسؤولين في التربية .

ثانيا: منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة، و الوصول إلى نتائج أكثر دقة عن الظاهرة المدروسة، لا بد من إتباع طريق يؤهل الباحث إلى كم معرفي يمكن استثماره حاضرا و التنبؤ له مستقبلا، في ظل إشكالية البحث و أهدافه.

و لما كان موضوع الدراسة هو الذي يفرض الطريق و المنهج الذي يسلكه الباحث في معالجة الإشكالية على أرض الواقع. نرى أن أكثر المناهج استجابة لطبيعة الموضوع هو أسلوب المنهج الوصفي لأن المنهج الوصفي يقوم بدراسة الظروف أو الظواهر أو المواقف أو العلاقات كما هي موجودة في الواقع، دون أي تدخل من الباحث، ثم يقوم بعمل الوصف الدقيق و التحليل الشامل للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تتضمنها الدراسة [1]. و جمع المعلومات حولها و محاولة استخلاص المعاني و الدلالات التي تحويها هذه البيانات التي أمكن الحصول عليها من أجل التنبؤ بها [2] .

و لهذا اعتمدنا على المنهج الوصفي، لأن أساس الدراسة تنطلق من مؤسسة المجتمع المدني ودورها في حماية البيئة أي من واقع و مميزات وخصوصيات معينة، نبحث فيه عن حقيقة هذه المؤسسة الاجتماعية و مختلف مراحلها، و مجمل آلياته وميكانيزماته التي تساعده في حفظ وصيانة المجال البيئي من كل أشكال التلوث والتدهور .

إضافة إلى تشخيص الواقع بيئيا واجتماعيا وكذا تحليل مختلف الجوانب التي تنطوي عليه هده الأدوار في حماية البيئة والمشاكل التي تعيق هده الأدوار وبالتالي تفسير مختلف العوامل المرتبطة بموضوع الدراسة للوصول إلى النتائج المرجوة. وتنفيذا لهدا المنهج وتجسيده ميدانيا فقد استعنا على مجموعة من أدوات جمع البيانات والمتمثلة في :-المقابلة السجلات والوثائق والتي ستأتي مفصلة لاحقا.

---

(1) محمود عبد الحليم منير: **مناهج البحث العلمي التربوية والنفسية** ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية (مصر) ،2000 ص 201.

(2) عبد الوهاب إبراهيم : **أسس البحث الاجتماعي** ،ط ،مكتبة الشروق ،القاهرة (مصر) 1985 ص 100.

ثالثا: أدوات جمع البيانات:

3-1- السجلات و الوثائق: و هي إحدى أدوات جمع البيانات، فيها يرجع الباحث إلى جمع المعلومات حول الموضوع، أو فقط بعض المحاور من الوثائق و السجلات الإدارية، لتكمله المعلومات في التحليل و التفسير، و التي تتمكن من الحصول عليها عن طريق باقي أدوات جمع البيانات (الملاحظة و المقابلة...).

وتتمثل أهم البيانات والمعلومات لتي استعنا بها من مختلف السجلات والوثائق في (النصوص التشريعية الخاصة بالبيئة- إحصاءات ومغطيات عن الجمعيات البيئية الموجودة في مدينة بسكرة) إضافة إلى معلومات عن واقع البيئة في هده الولاية. وإن كان الحصول على مثل هذه الوثائق من الصعوبة بمكان في كثير من الأحيان وهذا ما جعلنا نستعين بالملاحظة و المقابلة، لاستدراك هذا النقص.وتكملة لجمع البيانات عن كل ما يحيط بموضوع الدراسة.

3-2- المقـــابلة: لقد استعنا بالمقابلة كأداة لجمع البيانات باعتبارها خبرة ديناميكية بين الباحث و المبحوث، بهدف الوصول إلى الحقيقة أو موقف معين، يسعى الباحث لمعرفته و الحصول على البيانات التي يريدها من أجل تحقيق أهداف الدراسة [1]. بالإضافة إلى التعرف على الملامح و المشاعر أو تصرفات المبحوثين وملاحظاتهم و آرائهم و معتقداتهم و خبرتهم عن مواقف معينة، يصعب الحصول عليها عن طريق أدوات مع البيانات الأخرى[1] وقد تمثلت في :

3-2-1 المقابلة الحرة: حيث وجهت المقابلة إلى بعض المسؤولين في الإدارة والأجهزة المختصة بالشؤون البيئية في هده الولاية وخصت المقابلة بالتحديد **مديرية البيئة،** و التي يمكن أن تمدنا بالمعلومات حول العلاقة بين العمران و البيئة، بين السياسة الحضرية و المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المنطقة.كما وجهت المقابلة إلى بعض رؤساء جمعيات حماية البيئة- والتي مثلت عينة الدراسة- باعتبارها

---

(1) سعيد ناصف :**محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها** ، نماذج للدراسات والبحوث الميدانية ،مكتبة زهراء الشرق مصر ،1997 ص 48.

(1) فوزي غارسة و أخرون : **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية** ،ط3 ،دار وائل للنشر والتوزيع عمان (الاردن) 2002 ص 71.

سلطة غير رسمية وهدا للوقوف على الدور الميداني والفعلي الذي تقوم به هده المؤسسات الاجتماعية في مجال حماية البيئة من جهة و لمعرفة الحقائق و الوقوف على ما تعانيه المنطقة من المشاكل البيئية، وتشخيص علاقة هذه المشاكل بسياسة التخطيط و التسيير الحضري من جهة أخري ، و هذا من أجل تدعيم موضوع البحث و تأكيد المعلومات المتحصل عليها من خلال الأدوات السابقة ولنكشف معلومات أخرى مباشرة وواقعية من خلال دليل يشمل قائمة واضحة من الأسئلة و محددة انطلاقا من الإشكالية و بما يخدم الموضوع.

3-2-2 إستمارة المقابلة : هي أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة عن طريق الاتصال بين الباحث والمبحوث، تضم مجموعة من الأسئلة يجيب عليها المبحوث، ويقوم الباحث بجمع و تدوين المعلومات بنفسه و لقد استعنا بهذه الأداة لمحاورة أعضاء الجمعيات البيئية لمدينة بسكرة و بالخصوص (الأعضاء التنفيذيين) و ذلك باعتبارهم أكثر دراية بالواقع البيئي كما أنهم مخولون قانونيا بحمل لواء التغيير من اجل الحصول على بيئة أفضل وعلى هذا الأساس تم إعداد الإستمارة التي احتوت على أربع محاور أساسية :

- المحور الأول: بيانات عامة حول وضعية الجمعية و إشتملت على سبعة (07) أسئلة .و تهدف على معرفة بعض المعطيات حول أعضاء الجمعية و كذا حول الجمعية بصفة عامة .

- المحور الثاني : بيانات حول الدور الفعلي للجمعيات البيئية و إشتمل على ثمانية(08) أسئلة و الهدف منه التعرف على أهم نشاطات هذه الجمعيات و مساهمتها في الحفاظ على البيئة .

- المحور الثالث : بيانات حول الآليات و الأساليب المعتمدة من طرف هذه الأخيرة .و إحتوى على إحدى عشر (11) سؤالا و الهدف منه هو معرفة الآليات و الأساليب التي تستخدمها في مجال النشاط البيئي .

- المحور الرابع: بيانات حول معوقات العمل الجمعوي في مجال حماية البيئة .و إشتمل على ستة (06) أسئلة و الهدف منه معرفة العراقيل التي تواجه مسار العمل الجمعوي ،في مجال حماية البيئة .

الفصـــل الســـادس عرض وتحليـــل البيـــانـــات

أولا عرض البيانات وتحليلها

ثانيا تحليل وتفسير النتائج:

ثالثا نتائج الدراسة

رابعا التـوصيـات والاقتراحات

أولا : عرض البيانات وتحليلها

جدول رقم (5) يوضح معلومات خاصة بالجمعيات البيئية (*)

الرمز	اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	المقر	عدد المنخرطين
01	جمعية أحباب البيئة	**1996**	**بسكرة**	**23**
02	جمعية حماية البيئة	**1995**	**بسكرة**	**200**
03	جمعية الشجرة الخضراء	**1996**	**بسكرة**	**غير محدد**
04	جمعية فسيلة للمساحات الخضراء	**2008**	**بسكرة**	**غير محدد**
05	جمعية نجدة البيئة	**2007**	**بسكرة**	**غير محدد**

من خلال البيانات الموجودة في هذا الجدول يمكننا استنتاج ان هذه الجمعيات البيئية حديثة النشأة (1995- 2008) وهذا ما يعطي الانطباع أن مسألة الاهتمام بالبيئة هي مسألة حديثة العهد ،إضافة إلى أن أغلبية هذه الجمعيات البيئية ينحصر مجال اهتمامها في جانب واحد، فنجد مثلا الجمعيات البيئية التالية (جمعية فسيلة جمعية الشجرة الخضراء) يقتصر دورها على عنصر واحد من عناصر البيئة و هو الشجرة. بعيدة في ذلك عن المفهوم الحقيقي للبيئة باعتبارها ذلك الكل المتكامل من العناصر المتداخلة في ما بينها .إضافة للمشاركة الضئيلة لعدد المنخرطين فيها .

جدول رقم(6) : يبين المسؤوليات التنظيمية للأعضاء المستجوبين ضمن الجمعية.

الفئات	التكرار
الرئيس	5
نائب أول للرئيس	5
نائب ثاني للرئيس	5
كاتب عام	5
أمين المالية	5
مساعد أمين المالية	5
عضو	5
المجموع	**35**

(*) ملاحظة : سنلتزم بالترقيم المتبع في جدول للجمعيات طيلة تحليل الجداول .

من خلال الجدول ينضح أن أعضاء العينة المستجوبة هم الأعضاء التنفيذيين للجمعيات البيئية. و بالتالي الذين لهم مسؤولية مباشرة ،ودراية كافية بالواقع البيئي وقد تم اختيارهم بالتساوي **(07 أعضاء من كل جمعية)** و الكل حسب وظيفته ودوره داخل الجمعية .

و هذا ما مكننا من الإحاطة بكل الأدوار التي تلعبها هذه الأخيرة من خلال نشاط أعضائها ومساهمتهم في الحفاظ و حماية البيئة. إضافة إلى توضيح وإبراز النشاط الميداني (الفعلي) لهذه الجمعيات البيئية .

جدول رقم(7) : يبين فئات الجنس بالنسبة للمستجوبين.

فئات الجنس	ت	%
ذكور	27	77.14
إناث	08	22.85
المجموع	**35**	100

إن المتفحص لنتائج الجدول الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب الجنس يلاحظ أن الفئة الأكثر تكرارا هي فئة الذكور والتي بلغت نسبتها **(77.14%)** وهذا طبعا راجع لطبيعة المجتمع الجزائري، الذي مازالت فيه سلطة التسيير حكرا على الرجال و دور المرأة فيها ما زال دورا ثانويا وهامشيا.

إلا أنه و بالرغم من ذلك فإن فئة الإناث رغم ضآلتها و التي بلغت نسبتها **(22.85%)** إلا أنها تدل على أن المرأة أصبحت هي الأخرى تزاحم الرجل في تقلد المسؤوليات والوصول إلى أعلى هرم في التنظيم الجمعوي .ومثلت جمعية **(أحباب البيئة)** نموذجا على ذلك.

جدول رقم(8) : يبين فئات السن بالنسبة للمستجوبين.

فئات السن	ت	%
25 - 20	2	5.71
30 - 25	2	5.71
35 -30	6	15.78
40 - 35	8	22.85
45 - 40	8	22.85
50 - 45	8	22.85
أكبر من 50	1	2.85
المجموع	**35**	**100**

إن المتأمل لفئات السن بالنسبة لأعضاء الجمعيات البيئية من خلال نتائج الجدول يلاحظ أن السن الغالب هو ما بين **(40 -50 سنة)** حيث مثل نسبة **(67.74%)** .من أعضائها. وهذا ما يؤكد على أن اختيار الأعضاء ما زال يخضع لعامل السن الأكبر وهو ما يؤكد الفكرة السائدة في المجتمع الجزائري، على أن الشخص الكبير في السن هو الشخص الأقدر و الأكثر دراية وحكمة وحنكة في عملية التسيير.

و تليها فئة السن ما بين **(30 – 35سنة)** بنسبة **(15.78%)** و هذه المرحلة من العمر يكون فيها الفرد أيضا على مستوى عال و كبير من المسؤولية في عملية التسيير والتنظيم .إضافة إلى أن هذه المرحلة تسمح له بالحركية و النشاط الدائمين.

جدول رقم (9) : يوضح المستوى التعليمي بالنسبة للمستجوبين

الفئـــات	ت	%
أمـي	/	/
ابتدائـي	1	2.85
متـوسط	/	/
ثـانوي	4	11.42
عالي	30	85.71
المجموع	35	**100**

يرتبط التعليم ارتباطا وثيقا بعملية تدرج المسؤوليات في الجمعية و من هنا بعملية اختيار المسؤولين فيها. و من خلال إبراز نتائج الجدول الخاص بالمستوى التعليمي يتضح جليا أن معظم أعضاء الجمعيات يتمتعون بمستوى عال من التعليم حيث بلغت نسبته **(85.71%).** و هذا ما يعطي لأعضاء الجمعيات (المسؤولين) القدرة على المساهمة في حماية البيئة، من خلال الإقناع على المستوى الرسمي (الاتصال بالهيئات الرسمية) من جهة وعلى المستوى غير الرسمي (بث الوعي البيئي لدى المواطنين) من جهة أخرى .

كما نلاحظ أن المستويات التعليمية الأخرى تراوحت بين المستوى الابتدائي بنسبة **(2.85%)** والمستوى الثانوي بنسبة **(11.42 %)** و هذا ما يعطي الإنطباع بأن تشكيلة الأعضاء المكونة لهذه الجمعيات يتمتعون بمستويات تعليمية مختلفة و متباينة من شرائح المجتمع .

جدول رقم (10) : يوضح المهن التي يزاولها الأعضاء المستجوبون خارج إطار النشاط المكلفين به في الجمعية.

الفئـات	ت	%
موظفين إداريين	28	80
بطـال	1	2.85
متقـاعد	1	2.85
أعمال حرة	5	14.28
المجموع	**35**	**100**

تلعب المهنة دورا كبيرا في عملية ترقية العمل الجمعوي والزيادة في نشاطاته والمساهمة بشكل فعال في أدائه. والمتأمل للجدول الخاص بالمهن يجد أن أغلب أعضاء الجمعية يشغلون مناصب مرموقة ذات طابع إداري و التي بلغت نسبتها**(80 %)** و هذا ما يؤهلهم إلى تحسين عمل الجمعية من عدة جوانب (كالجانب المادي من خلال توفير الإمكانيات المادية ،طرح انشغالات واهتمامات الجمعية على المستوى الرسمي و تكثيف نشاطاتها في حماية البيئة ....الخ).

أما المهن الأخرى فقد تراوحت ما بين الأعمال الحرة **(14.28%)** و البطالين بنسبة **(2.85%)** و المتقاعدين بنسبة**(2.85%)**.و هذا ما يعكس تنوع المشاركة في العمل الجمعوي لدى مختلف طبقات وشرائح المجتمع.و المساهمة كل حسب دوره .

جدول رقم (11) : يوضح الأقدمية في النشاط بالجمعية بالنسبة للمستجوبين.

الفئات	التكرار	%
3-1	1	2.85
6-3	6	17.14
9-6	9	25.71
12-9	5	14.28
12فما فوق	/	/
المجموع	21	100

من خلال نتائج الجدول الخاص بالأقدمية في الجمعيات البيئية نجد أن الفئة الغالبة هي الفئة التي تتراوح مدتها ما بين **(6 - 9 سنوات)** والتي بلغت نسبتها **(25.71 %)** تليها الفئة التي مدتها ما بين **(3 - 6 سنوات)** والتي بلغت نسبتها **(17.14%)** والملاحظ هنا أن الأقدمية اقتصرت على ثلاث جمعيات بيئية وهي **(جمعية حماية البيئة - جمعية أحباب البيئة - جمعية الشجرة الخضراء.).**

أما الجمعيتين البيئيتين **(جمعية فسيلة - جمعية نجدة البيئة)** فهما جمعيتان حديثتي النشأة و هذا ما يؤكد على أن الأقدمية في هذه الجمعيات محدودة و أن العمل في هذا المجال (البيئي) مجال حديث العهد.

جدول رقم (12) جدول يوضح المناسبات المتعلقة بالبيئة التي تحتفل بها الجمعيات

الجمعيات / المناسبات	1		2		3		4		5		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
اليوم العالمي للشجرة (21 مارس)	7	100	7	100	7	100	5	71.42	6	85.71	32	91.42
يوم المياه العالمي (22 مارس)	6	85.71	5	71.42	5	71.42	4	57.14	5	71.42	25	71.42
يوم الصحة العالي (07 أفريل)	4	57.14	6	85.71	4	57.14	4	57.14	3	42.85	21	60
اليوم العالمي للبيئة (5 جوان)	7	100	7	100	7	100	6	85.71	6	85.71	33	94.28
اليوم العالمي للتنوع البيولوجي (29 ديسمبر)	7	100	5	71.42	6	85.71	3	42.85	4	57.14	25	71.42
اليوم العالمي للسياحة (27 سبتمبر)	7	100	7	100	6	85.71	5	71.42	6	85.71	31	88.57

من خلال النتائج الموضحة في الجدول يتضح أن جميع الجمعيات البيئة تحتفل بهذه المناسبات المتعلقة بالبيئة لكن بنسب مختلفة حيث شكلت مناسبة الاحتفال **باليوم العالمي للبيئة** المناسبة الأهم والأكثر تكرارا حيث بلغت نسبة **(94.28%)** وهذا لأن البيئة تعتبر الهدف الأساسي الذي أنشأت من أجله هذه الجمعيات لتليها مناسبة **اليوم العالمي للشجرة (91.42%)** و هذا راجع أساسا لأن من بين الأهداف الرئيسية لهذه الجمعيات هي الحملات التطوعية والمتمثلة حملات التشجير (أنظر الجدول.09).

إضافة إلى التسميات التي تحملها هذه الجمعيات و خاصة (جمعية الشجرة الخضراء ، جمعية فسيلة للمساحات الخضراء) والتي تدل دلالة قطعية على أن الهدف الرئيسي لهذه الأخيرة هو حماية الشجرة على وجه الخصوص، إضافة إلى أن عملية التنسيق بين هذه الجمعيات والهيئات الرسمية تتم بشكل كبير مع مديرية الغابات (أنظر الجدول.11).

إضافة إلى المناسبات الأخرى مثل **اليوم العالمي للسياحة** و الذي مثل نسبة **(88.57%)** و هذا طبعا لأن البعد السياحي يعتبر من اهتمامات الجمعيات البيئية ، لتليها مناسبتي **اليوم العالمي للمياه** و **اليوم العالمي للتنوع البيولوجي** واللذان شكلا نسبة **(71.42%)** ، لتأتي مناسبة **اليوم العالمي للصحة** بدرجة اهتمام أقل حيث احتلت نسبة**(60%).** و ما يمكن قوله هو أن كل هاته المناسبات تحضي بأهمية كبيرة و تدخل في صميم اهتمامات و أهداف كل هذه الجمعيات البيئة ، لكن تختلف درجة الاهتمام بها من جمعية لأخرى.

جدول رقم (13)- جدول يبين الوسائل المستخدمة من طرف الجمعيات البيئية

الجمعيات / الوسائل	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
إقامة المعارض	6	85.71	4	57.14	4	57.14	6	85.71	6	85.71	26	74.28
الحملات التطوعية	4	57.14	7	100	7	100	5	71.14	5	71.14	28	80
الندوات والمحاضرات	6	85.71	2	28.57	4	57.14	3	42.85	5	71.14	20	57.14
المسابقات الثقافية	3	42.85	1	42.85	2	28.57	1	14.28	2	28.57	9	25.71
أخرى	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن الجمعيات البيئية تعتمد بشكل كبير على **إقامة المعارض** والتي بلغت نسبتها **(74.28%)** و **الحملات التطوعية** و التي بلغت نسبتها **(80%)** و اللتان يعتبران من أهم الوسائل الناجعة في نشر الثقافة والوعي البيئي لدى المواطنين. و هذا لأن هاتين الأخيرتين تعتمدان بشكل كبير على المواطن نفسه في عملية المشاركة .في العمل الميداني في حماية البيئة

بالإضافة إلى أنها لا تتطلب تجهيزات مادية أو ترتيبات إدارية ، مما يسهل عملية استخدامها. إضافة إلى إقامة **الندوات والمحاضرات** والتي بلغت نسبتها **(57.14%)**

إلا أن هذه الوسيلة تتطلب ترتيبات كثيرة أهمها عامل الوقت والجهد. إضافة إلى **المسابقات الثقافية** والتي بلغت نسبتها **(25.71%)** والموجهة خصيصا للأطفال من أجل ترسيخ التربية البيئية. و هذا كله طبعا حسب إجابات أعضاء الجمعيات البيئية

جدول رقم (14)- جدول يبين مدى فاعلية الوسائل المستخدمة من طرف الجمعيات

الجمعيات / الإجابات	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	2	28.57	1	14.28	/	/	/	/	2	28.57	5	14.28
لا	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
نسبيا	5	71.14	6	85.71	7	100	7	100	5	71.14	30	85.71

من خلال نتائج الجدول يتبين أن هذه الوسائل المستخدمة من طرف الجمعيات البيئية كانت ناجعة إلى حد ما حيث أجاب أعضاء العينة (الجمعيات البيئية) أن فاعليتها كانت نسبية و التي بلغت نسبتها **(85.71%)** و هذا ما يستلزم حسب أعضاء الجمعيات البيئية ويتطلب وسائل أخرى تكون مكملة لهذه الوسائل من أجل المساهمة بشكل كبير في حماية البيئة .

إلا أن هناك من أعضاء الجمعيات من أعتبر أن هذه الوسائل كافية والتي بلغت نسبتها**(14.28%)** و هذا ما يجعل دور هذه الجمعيات محصور في الجانب التوعوي و التربوي التثقيفي فقط .دون التدخل أو التأثير في السياسات الحضرية عند القيام بإنجاز المشاريع التنموية الكبرى.

جدول رقم (15)- جدول يبين الهيئات الرسمية المنسقة مع الجمعيات البيئية

الجمعيات / الهيئات	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
شرطة العمران	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
مديرية البيئة	2	28.57	7	100	/	/	/	/	5	71.14	12	34.28
الجماعات المحلية	7	100	7	100	7	100	7	100	4	57.14	32	91.42
أخرى	7	100	7	100	7	100	7	100	6	85.71	34	97.14

من خلال النتائج المطروحة أمامنا في الجدول يتبين أن هذه الجمعيات البيئية تنسق في عملها مع عدة هيئات رسمية و التي احتلت فيها **الجماعات المحلية** الصدارة حيث بلغت نسبتها**(91.42%)** و هذا طبعا حسب إجابات أعضاء الجمعيات البيئية و هذا لما توفره هذه الأخيرة من تسهيلات قانونية ومادية لهذه الجمعيات، إضافة إلى هيئات أخرى لا تقل أهمية عن الجماعات المحلية والمتمثلة في **مديرية الغابات والصحة،** حيث قدرت نسبتها ب **(97.14%)** و التي هي الأخرى لها اتصال مباشر بالواقع البيئي.

أما **مديرية البيئة** فقد بلغت نسبة التنسيق معها ب **(34.28 %)** إضافة إلى انعدام التنسيق مع **شرطة العمران** و هذا ما يوحي إلى أن عملية التنسيق ترتكز بالشكل الكبير على التوعية والتثقيف وليس على عملية الدفاع و بالتالي التأثير في عمليات السياسة الحضرية.

جدول رقم (16)- جدول يبين عملية تنسيق الجمعيات البيئة مع الهيئات الرسمية:

الجمعيات / الإجابات	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تنسيق كافي	1	14.28			2	28.57	1	14.28	1	14.28	5	14.28
تنسيق غي ر كافي	6	58.71	7	100	5	71.42	6	85.71	6	85.71	30	85.71

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن عملية التنسيق بين الجمعيات البيئية والهيئات الرسمية تبقى غير كافية و هذا ما أجاب عنه أعضاء العينة والتي قدرت نسبتها ب**(85.71%)** وهذا ما استوجب التنسيق مع جمعيات أخرى مثل(جمعيات الحي، الجمعيات الثقافية...الخ) بغية التكفل بالبيئة من كل الجوانب إلا أن هناك البعض من أعضاء الجمعيات البيئية من أعتبر أن التنسيق كافي والذي بلغ نسبته **(14.28%)** .و هذا بإعتبار أن أهداف الجمعية تقتصر على البعد التربوي التثقيفي فقط كما ذكر سلفا .

جدول رقم(17)- جدول يبين مجالات التنسيق بين الجمعيات في بنيها

الجمعيات / الإجابات	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تبادل المعلومات حول الوضع البيئي	7	100	7	100	7	100	7	100	6	85.71	34	97.14
نقل الخبرات والتجارب	7	100	7	100	7	100	7	100	6	85.71	34	97.14
تنظيم المسابقات والمعارض	5	71.42	2	28.57	3	42.85	2	28.57	4	57.14	16	45.17
أخرى	2	28.57	3	42.85	2	28.57	1	14.28	5	71.42	19	54.28

من خلال نتائج الجدول يتبين لنا أن مجالات التنسيق بين الجمعيات البيئية يرتكز في مجالين وهما تبادل المعلومات حول **الوضع البيئي،** و نقل الخبرات و التجارب وهذا ما أكده أعضاء العينة و الذي قدرت نسبته ب**(97.14 %)** و هذا ما يعكس التناسق في الأفكار و التركيز بشكل كبير على الاهتمام بالوضع البيئي.إضافة إلى مجالات أخرى و التي قدرت نسبتها **(54.28%)** مثل الحوار والإعلام تليها **تنظيم المسابقات والمعارض** والتي قدرت نسبتها ب**(45.17%)** و هذا ما يعكس مدى وعي الجمعيات البيئية للأخطار التي أصبحت تهدد النظام البيئي والرغبة الشديدة في التصدي لها .

جدول رقم (18) جدول يبين عملية التنسيق بين الجمعيات فيما بينها

الجمعيات / الإجابات	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تنسيق كافي	1	14.28			2	28.57	1	14.28	1	14.28	5	14.28
تنسيق غير كافي	6	58.71	7	100	5	71.42	6	85.71	6	85.71	30	85.71

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن عملية التنسيق بين الجمعيات البيئية في ما بينها تبقى غير كافية و هذا ما أجاب عنه أعضاء العينة والتي قدرت نسبتها ب**(85.71%)** وهذا ما استوجب التنسيق مع جمعيات أخرى مثل(جمعيات الحي، الجمعيات الثقافية...الخ) بغية التكفل بالبيئة من كل الجوانب إلا أن هناك من أعضاء الجمعيات البيئية من أعتبر أن التنسيق كافي والذي بلغ نسبته**(14.28%)** .

و يبقى أن نقول أن عملية التنسيق تتطلب تكاتف و تضافر كل الجهود من طرف كل الجمعيات التي لها اتصال مباشر بالواقع البيئي و كذا الجمعيات التي لها اتصال غير مباشر بالبيئة من أجل حمايتها و صونها.

جدول رقم (19)**- جدول يبين مجالات التنسيق بين الجمعيات البيئية وقطاع التعليم**

الجمعيات / الوسائل	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تطوير البرامج والمناهج التربوية	3	42.85	2	28.57	1	14.28	1	14.28	2	28.57	9	25.71
حمالات تطوعية داخل القسم	6	85.71	6	85.71	6	85.71	5	71.42	7	100	30	85.71
مسابقات ثقافية	5	71.42	3	42.85	3	42.85	4	57.14	4	57.14	16	45.71
أخرى	2	28.57	1	14.28	1	14.28	2	28.57	4	57.14	10	28.57

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن مجالات التنسيق بين الجمعيات البيئية وقطاع التعليم يتركز بشكل كبيرعلى **الحملات التطوعية** داخل القسم والذي بلغ نسبته **(85.71%)** وهذا ما يعكس البعد التربوي الذي يتركز عليه عمل الجمعيات باعتبار أن معظم أعضاء الجمعيات هم إطارات في قطاع التعليم ويدركون تمام الإدراك أهمية التربية البيئية لدى الطفل.إضافة إلى عامل **المسابقات الثقافية** والذي بلغت نسبته **(45.71%)** و هذه كذلك من شأنها أن ترسخ القيم البيئية لدى الطفل داخل

المدرسة حتى يصبح مواطنا صالحا اتجاه بيئته في المستقبل أما مجالات تطوير البرامج والمناهج التربوية يبقى السعي إليها والتأثير فيها محدودا وهذا ما أجاب عنه أعضاء العينة والذي قدر بنسبة **(25.71%)** إضافة إلى المجالات الأخرى والتي بلغت نسبتها **(28.57%)** و هذا كله من أجل المساهمة بشكل فعال في حماية البيئة.

جدول رقم(20): يبين مساهمة المناسبات ذات الطابع البيئي في ترسيخ الثقافة البيئية.

الجمعيات البيئية / الإجابات	1		2		3		4		5		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
المشاركة المتزايدة للأفراد في هذه المناسبات	4	57.14	5	71.42	2	28.57	3	42.85	3	42.85	17	48.57
تزايد اهتمام الأفراد بالقضايا البيئية	5	71.42	6	85.71	4	57.14	4	57.14	5	71.42	24	68.57
طلب الانخراط في الجمعية	3	42.85	5	71.42	3	42.85	2	28.57	2	28.57	15	42.85

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن المناسبات ذات الطابع البيئي قد ساهمت بشكل نسبي و متفاوت في ترسيخ الثقافة البيئية لدى شرائح المجتمع وقد مثلت تزايد **اهتمام الأفراد بالقضايا البيئية** النسبة الأكبر **(68.57%)** و هذا راجع لما تشكله البيئة من تأثير مباشر على حياة المواطنين (الصحية ، الاجتماعية ..الخ). تليها **المشاركة المتزايدة للأفراد** بنسبة **(48.57%)** و هذا ما يبين جهود الجمعيات المتواصلة من أجل اعتبار قضية البيئة قضية الجميع. إضافة إلى **طلب الانخراط** والذي شكل نسبة **(42.85%)** و هذا ما يوحي إلى الإقبال المحتشم للمواطنين للعمل في الحقل البيئي في شكل تنظيمات وجمعيات .

جدول رقم (21)- جدول يبين كيفية مشاركة الجمعيات البيئية عبر وسائل الإعلام

الجمعيات / الإجابات	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
إعداد البرامج في الصحف المكتوبة	5	71.42	5	71.42	4	57.14	3	42.85	5	71.42	22	62.85
إعداد الحصص الإذاعية	6	85.71	6	85.71	5	71.42	5	71.42	6	85.71	28	80
أخرى	4	57.14	4	57.14	3	42.85	3	42.85	4	57.14	18	51.42

من خلال نتائج الجدول والذي يوضح مشاركة الجمعيات عبر وسائل الإعلام أن أبرز وسيلة يرتكز عليها عمل الجمعيات البيئية هي **الحصص الإذاعية** والتي بلغت نسبتها **(80%)** وهذا حسب إجابات أعضاء العينة و هذا راجع طبعا للمستوى التعليمي العالي لرؤساء الجمعيات و خبرتهم في المجال الإعلامي (أنظر الجدول الخاص بالمستوى التعليمي لأعضاء العينة) إضافة لاحتكاكهم الواسع مع رجال الإعلام .

إضافة إلى وسيلة إعداد البرامج في **الصحف المكتوبة** والتي بلغت نسبتها **(62.85%)** و هذا بغية إيصال الواقع البيئي ونشاطات الجمعية إلى أكبر عدد من القراء ،إضافة إلى وسائل أخرى **كالمجلات والمعارض** و التي بلغت نسبتها **(51.42%)** هذه كلها تعكس رغبة الجمعيات في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع لإبراز الأهمية الكبيرة التي أصبحت تحتلها البيئة على المستويين المحلي و العالمي.

جدول رقم (22)- جدول يبين الوسائل التربوية والتثقيفية من طرف الجمعيات البيئية

الجمعيات / الوسائل	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ملصقات	7	100	7	100	6	85.71	7	100	6	85.71	33	94.28
المجلات	7	100	2	28.57	4	57.14	3	42.85	4	57.14	20	57.14
الأنترنيت	7	100	7	100			1	14.28			15	42.85
أخرى			5	71.42	3	42.85	1	14.28	4	57.14	13	37.14

من خلال نتائج الجدول يتبين لنا أن الجمعيات البيئية تعتمد في نشاطاتها التربوية والتثقيفية على عدة وسائل والتي مثلت **الملصقات** النسبة الأكبر ب**(94.28%)** حسب إجابات أعضاء العينة لأن الوسيلة تتوفر بشكل كبير في جميع الجمعيات وكذا سهولة الحصول عليها ،تليها **المجلات** بنسبة**(57.14%)** والتي يتم إنجازها من قبل أعضائها بغية العملية التثقيفية ،إضافة إلى **الانترنيت** التي بلغت نسبتها **(42.85%)** ونجد أن إستعمال هذه الوسيلة يقتصر على جمعيات (حماية البيئة ،أحباب البيئة) دون الأخرى. وهذا ما يزيد من فاعلية نشاط هاتين الجمعيتين.بالإضافة إلى **الوسائل الأخرى.** والتي شكلت نسبة **(37.14%)** والتي هي الأخرى تعتبر وسائل مكملة في عملية التربية والتثقيف البيئي .

جدول رقم(23)- جدول يبين مدى مشاركة المواطن في نشاطات الجمعيات البيئية

الجمعيات / الوسائل	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
واسعة	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
متوسطة	/	/	/	/	7	100	/	/	/	/	7	20
ضعيفة	7	100	7	100	/	/	7	100	7	100	28	80

إن المتأمل لنتائج الجدول يرى بان مشاركة المواطن في النشاطات البيئية التي تقوم بها هذه الجمعيات كانت **ضئيلة**. والتي بلغت نسبتها **(80%)** وهذا حسب إجابات أعضاء العينة. وهذا راجع طبعا إلى نقص عدد المنخرطين من جهة و كذا حداثة الجمعيات البيئية من جهة أخرى. (أنظر الجدول الخاص بالجمعيات البيئية) وهذا ما يجعل مشاركة المواطنين فيها محدودة.

إلا أن الملاحظ أن هناك من يرى بأن مشاركة المواطنين في هذه النشاطات **متوسطة** و هذا أكدته إجابات أعضاء جمعية حماية البيئة و التي بلغت نسبتها (20%) ويرجع ذلك طبعا إلى حجم عدد المنخرطين في هذه الأخيرة.ما يعكس تباين حجم النشاطات لكل جمعية و مدى تأثيرها في الوسط الإجتماعي .

جدول رقم (24)- جدول يبين المعوقات التي تواجه عمل الجمعيات البيئية

الجمعيات / الوسائل	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
المعوقات البيروقراطية والقانونية	5	71.42	5	71.42	4	57.14	4	57.14	4	57.14	22	62.85
المعوقات المادية	4	57.14	5	71.14	5	71.14	3	42.85	4	57.14	21	60
نقص الاتصال	6	85.71	6	85.71	6	85.71	6	85.71	6	85.71	30	85.71
أخرى	4	57.14	3	42.85	3	42.85	5	71.14	4	57.14	19	54.28

إن المتفحص لنتائج الجدول الخاص بالمعوقات التي تعيق عمل الجمعيات البيئية يرى أن أهم عائق حسب إجابات أعضاء العينة تمثل في **نقص الاتصال** والذي بلغت نسبته**(85.71%)** وهذا راجع إلى محدودية الوسائل التي تستخدمها الجمعية من جهة و كذا المشاركة المحدودة من طرف المواطنين في النشاطات التي تقوم بها الجمعيات البيئية من جهة أخرى.

إضافة إلى اعتبار أن البيئة ليست من أولويات اهتمام المواطن .هذا إضافة إلى المشكل **البيروقراطي والقانوني** والذي مثل نسبة **(62.85%)** وهذا لأن الهيئات الرسمية مازالت تحصر دور هذه الجمعيات فقط في الدور التربوي والتثقيفي، دون الدور السياسي والقانوني والمتمثل في التأثير على السياسة الحضرية بشكل عام . ومن هنا فإن دورها هامشي ومغيب. إضافة إلى **المشكل المادي** و الذي مثل نسبة **(60%).و** المتمثل في (المقر ،القاعات، محدودية الإرادات،ضعف الإنخراطات و الإعتمادات المادية...إلخ) و التي تساهم في توفير الجانب المادي والذي له دورمهم في فاعلية وقدرة الجمعية على مواصلة المسيرة في حماية البيئة . كما شكلت **العوائق الأخرى** و المتمثلة أساسا في **نقص التأطير**

بنسبة **(54.28 %)** و هذا طبعا راجع بالأساس إلى غياب ثقافة التطوع في المجتمع و عدم اهتمام المواطنين بالعمل الجمعوي .

جدول رقم (25)- جدول يبين عوامل التشوهات التي يعرفها الواقع البيئي

الجمعيات / الوسائل	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
سوء التخطيط	4	57.14	3	42.85	2	28.57	1	14.28	3	42.85	13	37.14
ضعف الآليات القانونية	6	85.71	5	71.14	4	57.14	6	85.71	6	85.71	27	77.14
المواطن	5	71.42	6	85.71	7	100	6	85.71	6	85.71	30	85.71

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن أهم العوامل المشوهة للواقع البيئي حسب إجابات أعضاء العينة ترجع بالأساس إلى **المواطن** نفسه والذي بلغت نسبته **(85.71%)** وهذا راجع طبعا لقلة الوعي وعدم اهتمامه بالبيئة، إضافة إلى ضعف هذه الجمعيات للوصول إلى المواطن وإقناعه.

كذلك يعود إلى عامل **ضعف الآليات القانونية** والتي بلغت نسبتها **(77.14%)** وهذا راجع إلى غياب التنسيق بين هذه الجمعيات البيئية والهيئة المخولة لحماية البيئة و المتمثلة في شرطة العمران. (وهذا ما أكدناه قي الجدول الخاص بالهيئات الرسمية المنسقة مع الجمعيات البيئية) ومن هنا فإن هذا الأخير يساهم في تشويه الواقع البيئي ما أستوجب التنسيق الجاد و الفعال بين هذه الجمعيات البيئية وهذه الهيئات التي لها حماية و اتصال مباشر بالبيئة.

إضافة إلى **سوء التسيير** والذي بلغ نسبة **(37.14%)** وهذا راجع إلى تغييب وتهميش دور هذه الجمعيات في السياسة الحضرية المنجزة من طرف السلطات المحلية، باعتبار أن خاصية المراقبة تعتبر من أهم آليات هاته الجمعيات.

ثانيا: النتائج العامة في ضوءتساؤلات الدراسة والدراسات السابقة:

بعد تفريغ البيانات وتحليليها وإجراء المقابلات مع رؤساء الجمعيات المعنية وكذا مديرية البيئة. توصلنا إلى النتائج التالية والتي سنحاول من خلالها الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

الإجابة عن التساؤل الأول: ما هي طبيعة الدور الفعلي الذي يلعبه المجتمع المدني(الجمعيات البيئية) في حماية البيئة ؟

و قبل إبراز الدور الفعلي أو الحقيقي الذي تلعبه هذه الجمعيات في حماية البيئة كان لابد من التطرق إلى وضعية البيئة في المدينة (مدينة بسكرة) و تشخيص أهم المشكلات البيئية التي تشهدها هذه الأخيرة.ومن خلال إجابات رؤساء الجمعيات تبين جليا أن مدينة بسكرة تعاني من عدة مشكلات بيئية تتجلى مظاهرها و تتركز في مشكلتين رئيسيتين و هما:**(التصحر والتلوث بكافة أشكاله).**

حيث تتجلى مظاهر التلوث في النفايات خاصة السائلة منها والناجمة عن قدم شبكات الصرف الصحي في المدينة وتدهورها ، مما يؤدي إلى تسرب المياه القذرة على السطح مكونة بركا من المياه الملوثة، إضافة إلى وضعية الطرق الهشة ، زادها انتشار القمامات بشكل رهيب في وسط الأحياء و الشوارع مما أدى إلى انتشار الأمراض و بالتالي تردي الأوضاع الصحية من جهة وافتقادها إلى الطابع الجمالي من جهة أخرى و الذي كان نتيجة غياب المساحات الخضراء .

كما تنتشر النفايات الصلبة حيث ترمى وتفرغ وتجمع في مفرغات فوضوية بدون معالجة أو مراقبة، كل هذا أدى إلى تدهور النظافة في مختلف الشوارع الرئيسية و في وسط المدينة و بالتالي تدهور المحيط. و بالإضافة إلي مشكلة التلوث فإن المدينة تشهد موجة تصحر و ذلك بسبب وقوع المدينة وخصوصيتها الجغرافية كمنطقة صحراوية [1].

وقد نتجت عن هذه الوضعية- إضافة إلى الأسباب السابقة- عمليات التوسع العمراني العشوائي للمدينة على حساب واحات النخيل و ما زالت هذه الظاهرة

[1] مقابلة مع مسؤولة البيئة المكلفة بالمجتمع المدني بمديرية البيئة ،يوم 19 /2008/12 على الساعة 10:15 صباحا.

متواصلة إلى اليوم وهذا نظرا إلى هشاشة و عدم فعالية الآليات القانونية و الردعية الصارمة و المناسبة من طرف المجتمع السياسي (الدولة) وغياب دور المؤسسات غير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني خاصة الجمعيات البيئية) من أجل حماية البيئة.

و بغية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات البيئية) في منطقة بسكرة فقد تأسست بها عدة جمعيات عاملة في الحقل البيئي ، من بينها خمس (05) جمعيات تنشط ميدانيا و التي مثلت عينة البحث المدروس. وتنشط في إطارها منخرطون من كل المستويات العلمية والتخصصات والأعمار. إلا أن الملاحظ هو عدم اهتمام هذه الجمعيات بتنظيم

منخرطيها في لجان و نوادي مختلفة، كما انه لا يتم تنظيم أيام دراسية تكوينية لأعضاء هذه الجمعيات للتعريف بالمشكلات البيئية للمدينة و كيفية الوقاية منها وآليات العمل التطوعي وأهميته[1].

*- ما هي الآليات و المكانيزمات الفعلية (الواقعية) التي يعتمدها المجتمع المدني (الجمعيات البيئية) في حماية البيئة ؟

بالرغم من الدور المحدود الذي تقوم به هذه الجمعيات في حماية البيئة ، إلا أن هذه الأخيرة كانت لها مجموعة من الأنشطة والانجازات وذلك من خلال عملية تثقيفية تربوية توعوية ، تجلت في تعزيز و ترسيخ مصطلحات (الثقافة البيئية ،التربية البيئية ، والوعي البيئي) لدى أفراد المجتمع. حتى تمكنهم من تعزيز الأخلاق البيئية و تثبت القيم التي تجعل تعامل الإنسان مع البيئة تعاملا ايجابيا وتعتمد هذه الجمعيات في دورها على عمليات التنسيق فيما بينها من حيث تبادل المعلومات حول الوضع البيئي (بنسبة 97.14% من الإجابات) ونقل الخبرات والتجارب (بنسبة 97.14% من الإجابات).و التنسيق بينها و بين الهيئات الرسمية المتمثلة في مديرية الغابات (بنسبة 97.14% من الإجابات) والجماعات المحلية (بنسبة 91.42% من الإجابات) و التنسيق مع قطاع الإعلام من خلال الحصص الإذاعية (بنسبة 80% من الإجابات) «وتعتبرالاذاعة من اهم الوسائل التي لها

[1] مقابلة مع رئيس جمعية حماية البيئة يوم 2008/12/03 على الساعة 13:30.

تاثير بليغ في نشر الوعي البيئي لدى شرائح المجتمع من خلال سهولة وسرعة الاتصال بهم »[1] و إعداد البرامج في الصحف المكتوبة (بنسبة 62.85% من الإجابات) إلا أن هذا التنسيق يبقى غير كاف (بنسبة 85.71% من الإجابات) وكذلك اعتمادها على مجموعة من الوسائل والآليات و التي تمثلت في إقامة المعارض والتي مثلت نسبة (85% من الإجابات) والمسابقات الثقافية والمحاضرات.

لتبقى الحملات التطوعية المتمثلة أساسا في التشجير بنسبة (80%من الإجابات) أكثر الأنشطة التي تعتمدها هذه الأخيرة. و قد شملت مختلف مناطق المدينة " إلا أن هذه الأنشطة ترتبط في أغلب الأحيان حسب رؤساء هذه الجمعيات بالأيام والأعياد الوطنية مثل " اليوم العالمي للبيئة (94.28%)عيد الشجرة (91.42%)، اليوم العالمي للمياه (71.42%) اليوم العالمي للسياحة (88.57%).....الخ" و لا تمتد إلى باقي الأيام" وبالتالي فإن صداها متعلق بهذه المناسبات فقط.

وعند محاولتنا تتبع الإستراتيجيات التي تعتمدها هذه الجمعيات من أجل التوعية البيئية كمجال اهتمامها. و ذلك من خلال توجيه الاهتمام إلى التوعية البيئية في الأوساط المدرسية من خلال التركيز على-الحملات التطوعية بنسبة (85.71% من الإجابات)- إضافة إلى - المسابقات الثقافية بنسبة (45.71 % من الإجابات)- داخل الوسط المدرسي. وحث الأطفال بضرورة المحافظة على البيئة و حسن استثمارها. «وهذا طبعا من خلال الزيارات الميدانية لأغلب المدارس ، الا ان هذه الزيارات - التي تتحذ من المدرسة اشعاعا ومنبرا بغية حماية البيئة – تبقى محدودة و مقتصرة على بعض الجمعيات فقط » وقد اعتمدت هذه الجمعيات البيئية على وسائل تربوية و أخرى تثقيفية شكلت وسيلتي -الملصقات بنسبة (94.% من الإجابات) – والمجلات بنسبة (57.14%) أهم الوسائل في نشر التربية والثقافة البيئيتين.

*- ما هي العراقيل والمعوقات التي تعيق عمل المجتمع المدني (الجمعيات البيئية) في حماية البيئة ؟

مما لا شك فيه أن عمل هذه الجمعيات في مجال حماية البيئة يبقى عملا محدودا ومقتصرا على المناسبات الخاصة ومتعلقا بها .وبالتالي فإن دور هذه الأخيرة هو

[1] مقابلة مع منشطة جصة الإنسان والبيئة في إذاعة الزيبان بسكرة ،يوم 2009/03/22. على الساعة 10:30.

دور تثقيفي تربوي و توعوي بعيدا عن دوره السياسي و المتمثل في التأثير على القرارات السياسة البيئية في مجال التهيئة الحضرية و التنمية بشكل عام. و لعل هناك عدة عراقيل تعيق عمل هذه الجمعيات وتحد من دورها في مجال حماية البيئة و تتجلى هذه العراقيل (المعوقات) فيما يلي:

- نقص الإمكانيات المادية بنسبة (85.71% من الإجابات) الناجمة عن نقص التمويل الذي تستفيد منه هذه الجمعيات و غياب معايير واضحة لتقديم الدعم من قبل الهيئات المشرفة على ذلك.

- نقص التأطير البشري بنسبة (54.28% من الإجابات) في هذه الجمعيات وهذا راجع في الأساس إلى غياب ثقافة التطوع في المجتمع و عدم اهتمام المواطنين بالعمل الجمعوي.

- نقص المعلومات والمعطيات في غياب بنوك المعطيات و آليات الاتصال بين الجمعيات و الإدارة المحلية.و الذي مثل نسبة (85.71% من الإجابات) .

- غياب التنسيق بنسبة (85.71%) من الإجابات بين الجمعيات البيئية و الإدارة المحلية و ذلك بإعتبار أن السياسة الحضرية من الإطار التشريعي ، الذي تنطلق منه مختلف عمليات التدخل في المجال الحضري والعمراني للمدينة ،سواء السلطات المحلية أو المجتمع المدني بكل منظماته .بالإضافة إلى أن هذه السياسات بحد ذاتها تراعي الجانب النظري دون الجانب الميداني . .

* كما أن سلطة القرار المركزية لا تراعي الخصوصية المحلية لكل منطقة كونها لا تعتمد على مشاركة الجمعيات التي تنشط في هذا المجال و لا تستفيد من أعمالها وخبراتها التطبيقية. لذلك كانت المشكلات البيئية بحسب -إجابات رؤساء الجمعيات البيئية - في المدينة ناتجة عن عدة عوامل متداخلة أهمها :

- سوء التخطيط (بنسبة 37.14% من الإجابات) الذي لا يراعي فيه خصوصيات المنطقة الجغرافية والاجتماعية و .آليات التسيير والتنفيذ والمراقبة التي لا تراعي بدقة ما جاء في هذه المخططات.
- العوائق البيروقراطية و القانونية (بنسبة 62.85%)التي أدت إلى تهميش دور المجتمع المدني في التخطيط و التنفيذ و نشر الوعي البيئي لدى المواطنين.

نتائـج الدراسـة :

لقد تم من خلال البحث الميداني (الاستطلاعي) الاتصال برؤساء الجمعيات البيئية المهتمة بالمجال البيئي في مدينة بسكرة. وكذا مديرية البيئة . ومن خلال المعاينة الاستطلاعية اتضح لنا وجود خمس (05) جمعيات بيئية فقط لها نشاط فعلي ميداني. ومن خلال المقابلة و الإستمارة التي قمنا بها مع أعضاء الجمعيات توصلنا إلى النتائج العامة التالية:

- هناك تضارب وبون شاسع بين الدور الذي تضطلع به الجمعيات العاملة في الحقل البيئي وما تقدمه فعليا من مجهودات على ارض الميدان. و هذا راجع بطبيعة الحال إلى عدة أسباب تمثلت في :

- **أسباب تتعلق بالمواطن** : و التي تلخصت في نقص الوعي البيئي في المجتمع و غياب ثقافة التطوع . و هذا ما يبرر نقص التأطير البشري لهذه الجمعيات. ما أدى إلي تهميش المواطن و قلة وضعف آليات الاتصال بينه وبين الجمعيات من جهة و بينه و بين الإدارة المحلية من جهة أخرى .

- **أسباب تتعلق بعمل الجمعيات:** و تعود بصفة خاصة إلي ضعف و غياب التنسيق بين الجمعيات فيما بينها. وذلك بسبب سعي كل جمعية تحقيق أهدافها الخاصة على حساب المصلحة العامة للمواطن .

- **أسباب تتعلق بعلاقة المجتمع المدني بالإدارة المحلية** : وتبرز بجلاء في غياب التنسيق بينهما وهو ما يبرر نقص التأطير المادي لهذه الجمعيات من جهة وعدم إشراكها في وضع و تنفيذ التشريعات و القوانين من جهة أخرى.

التوصيات

بعد معرفتنا للدور الحقيقي (الفعلي) الذي تقوم به هذه الجمعيات العاملة في الحقل البيئي و اكتشاف الآليات و المكانيزمات المعتمدة في حماية البيئة . إضافة إلى إبراز المعوقات و العراقيل التي تحول دون تأدية هذه الجمعيات عملها على أكمل وجه في الحفاظ على سلامة البيئة و صونها

كان لابد لنا من إدراج هذه التوصيات:

- العمل على رفع مستوى الوعي البيئي لدى شرائح المجتمع. (طلاب - قطاع الإعلام- صناع القرار.....الخ).
- تعزيز ثقافة العمل التطوعي لدى أفراد المجتمع.
- العمل على إنشاء لجان بيئية تعمل على التنسيق العلمي بين منظمات المجتمع المدني (الجمعيات البيئية).
- إنشاء دار للجمعيات على مستوى كل مدينة تحوي مقرات كل الجمعيات و ذلك لتسهيل عملية الاتصال فيما بينها و بين المواطن و العمل المشترك.
- العمل على خلق بيئة قانونية مشجعة لنشأة وتطور الجمعيات البيئية و ذلك بتسهيل الإجراءات القانونية للتأسيس ، وتنويع مصادر التمويل لها.
- تفعيل آليات المشاركة الشعبية في وضع القرارات والتشريعات والاستفادة من العمل الميداني للجمعيات بغية التصدي للمشكلات التي تعاني منها المدينة .
- .ترسيخ الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع من خلال حثهم على النشاط الجمعوي من جهة والانخراط في الجمعيات البيئية من جهة أخرى .

خاتمة البحث :

شكلت هذه الدراسة محاولة للوقوف على الدور الفعلي للجمعيات المحلية لحماية البيئة وكذا على الصعوبات أو المعوقات الوظيفية التي تحول دون أدائها للدور الفعال والمنوط بها في المجتمع، وهذا - طبعا- في حدود متطلبات إشكالية البحث.

على أنه من المهم الإشارة في خاتمة هذه الدراسة إلى مسالة جد هامة في تقدير الباحث، وتكمن في أن قضية حماية البيئة تبقى في الواقع ليست مسؤولية هذه الجمعيات أو الجمعيات البيئية الأخرى فحسب ، بل هي قضية مجتمع ككل ، تتطلب تعبئة جهود جميع الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الرسمية، والمؤسسات الاقتصادية وغيرها، قصد تغيير سلوكات الأفراد تجاه الاهتمام بالبيئة والمساهمة في حمايتها من جميع مظاهر التلوث والإخلال البيئي. ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال التأكيد على ضرورة المشاركة الحقيقية والفاعلة لكافة أفراد المجتمع في حماية البيئة، ومن ثمة يحمل مضمونا تعبويا يرتبط بتعظيم قدرات الأفراد وتثمين دورهم في تفعيل عملية التنمية الحقيقية والسليمة، والتي ترتكزعلى الاعتماد المتبادل بين الإنسان والطبيعة.والعمل على ترقية العمل الجمعوي- لاسيما في المجال البيئي - وكذا دعمه- ماديا ومعنويا- حتى تضطلع بدوره الفعلي في حماية البيئة .والعمل على خلق بيئة قانونية مشجعة لنشأة وتطور الجمعيات البيئية، وذلك بتسهيل الإجراءات القانونية للتأسيس، وتنويع مصادر التمويل لها.

وعلى كل حال ، فإن البحث واسع، وتتفاوت الدرسات والاجتهادات فيها كل حسب مقدرته وإمكاناته. ولهذا فمهما تكن النتائج المتوصل إليها في هذا البحث ، فإنها تبقى نتائج نسبية خاصة وأن هذا الموضوع مازال خاما، ولم يعالج - في حدود علمنا - بالدراسة والاهتمام في علم الاجتماع بالجزائر بشكل كاف، وهي مهمة يمكن أن يقوم بها الباحثون في المستقبل بكثير من التمعن والاهتمام والإضافة.